النهج المرتكز على الضحايا/الناجين للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات

البحث التأسيسي

شكر وتقدير

أُعد هذا البحث التأسيسي في إطار مشروع التركيز على "سد فجوة المساءلة" لتعزيز حماية الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات، بدعم من وزارة الخارجية الهولندية.

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

مع الشكر الخاص للزملاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومركز الموارد والدعم في مجال الحماية (RSH)، ووزارة الخارجية الهولندية، والزملاء في تحالف المعايير الإنسانية الأساسية (Alliance CHS)

كتبها: لوسي هيفن تايلور ومارتينا بروستروم
التصميم والإخراج: GoAgency.co.uk

تحالف المعايير الإنسانية الأساسية

مركز المنظمات الإنسانية غير الحكومية، La Voie-Creuse 16, 1202 Geneva, Switzerland
info@chsalliance.org http://www.chsalliance.org / +41 (0)22 788 16 41.

© جميع الحقوق محفوظة. حقوق النشر لهذا المحتوى محفوظة لتحالف المعايير الإنسانية الأساسية (CHS Alliance). يجوز إعادة إنتاج هذا المحتوى لأغراض تعليمية، بما في ذلك التدريب والبحوث والأنشطة البرامجية، بشرط الإشارة إلى تحالف المعايير الإنسانية الأساسية (CHS Alliance) كمصدر، وتزويد التحالف بتفاصيل الاستخدام قبل الشروع فيه. في حال الرغبة في اقتباس أي جزء من هذا التقرير في منشورات أخرى، أو ترجمته، أو تعديله لغرض الاستخدام، يجب الحصول مسبقًا على إذن خطي من صاحب حقوق النشر، وذلك عبر التواصل على البريد الإلكتروني info@chsalliance.org

المحتويات

04 الملخص التنفيذي

07 المقدمة

09 المنهجية

14 النهج المرتكز على الضحايا/الناجين: التعريفات

12 الغرض والجمهور المستهدف

ما لا يتناوله هذا البحث

13 من التحويل إلى ضحية وحتى جبر الضرر: المراحل الرئيسية

- التحويل إلى ضحية 15
- الإفصاح 18
- آليات الإبلاغ 25
- معالجة البلاغات وإدارة الحالات 34
- الإحالة إلى خدمات الدعم 42
- التحقيق 46
- اتخاذ القرارات المؤسسية 52
- جبر الضرر والتعويض 55

60 الخاتمة

61 الإطار المرتكز على الضحايا/الناجين

65 مسرد المصطلحات

الملخص التنفيذي

يُعد الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من أكثر مظاهر الفشل الجسيم في المساءلة داخل قطاع المساعدات الإنسانية. وجذور هذه الاعتداءات تعود إلى عدم المساواة بين الجنسين واختلال موازين القوة، كما يمثل الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إساءة لاستخدام السلطة من قبل العاملين في المجال الإنساني (من موظفي منظمات المساعدات والأشخاص المرتبطين بها) تجاه المجتمعات التي يخدمونها

منذ عام 2018، شهدت الإرادة الاجتماعية والسياسية تزايدًا ملحوظًا لمعالجة ظاهرة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في سياق المساعدات الإنسانية والتنموية. وخلال هذه الفترة، برز مفهوم النهج المرتكز على الضحايا/الناجين في الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي كأولوية أساسية. ويمكن لمثل هذا النهج أن يساهم في تحسين الإجراءات والنتائج لصالح الضحايا/الناجين، وتجاوز العقبات، وتحقيق المساءلة، وإعادة بناء ثقة العامة في نظام المساعدات.

إلا أن الممارسات الحالية في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، والتي نشأت في الغالب عن عمليات الامتثال، جرى تطويرها غالبًا بناءً على احتياجات المنظمة – لا من منظور الضحايا/الناجين كنقطة انطلاق. وبينما توجد في هذا القطاع تعريفاتٌ للنهج المرتكز على الضحايا/الناجين، فإنّ هناك القليل من الشروحات الواضحة لما قد يبدو عليه هذا النهج في الممارسة العملية.

نفّذ تحالف المعايير الإنسانية الأساسية مشروعًا على مدار سنوات، بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، استمع خلالها إلى ضحايا/ناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بهدف تصميم آليات مساءلة تعمل لصالحهم. ركّزت المرحلة الأولى من هذا المشروع على إجراء مراجعة على مستوى الدول، شملت بحثًا تشاركيًا قائمًا على العمل (انظر مسرد المصطلحات)، والذي يشكّل الأساس لهذا البحث التأسيسي.

يتبنى هذه البحث مقاربة شمولية ومبتكرة، تركز على منظور الضحايا/الناجين ورحلتهم منذ لحظة الانتهاك وحتى تحقيق جبر الضرر. وانطلاقًا من ذلك، يعرض هذا البحث ما قد يكون عليه النهج المرتكز على الضحايا/الناجين في معالجة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي داخل منظمة إنسانية أو تنموية، وكيف يمكن للعاملين في مجال المساعدات تفعيله عمليًا.

يتبنى هذه البحث مقاربة شمولية ومبتكرة، تركز على منظور الضحايا/الناجين ورحلتهم منذ لحظة الانتهاك وحتى تحقيق جبر الضرر.

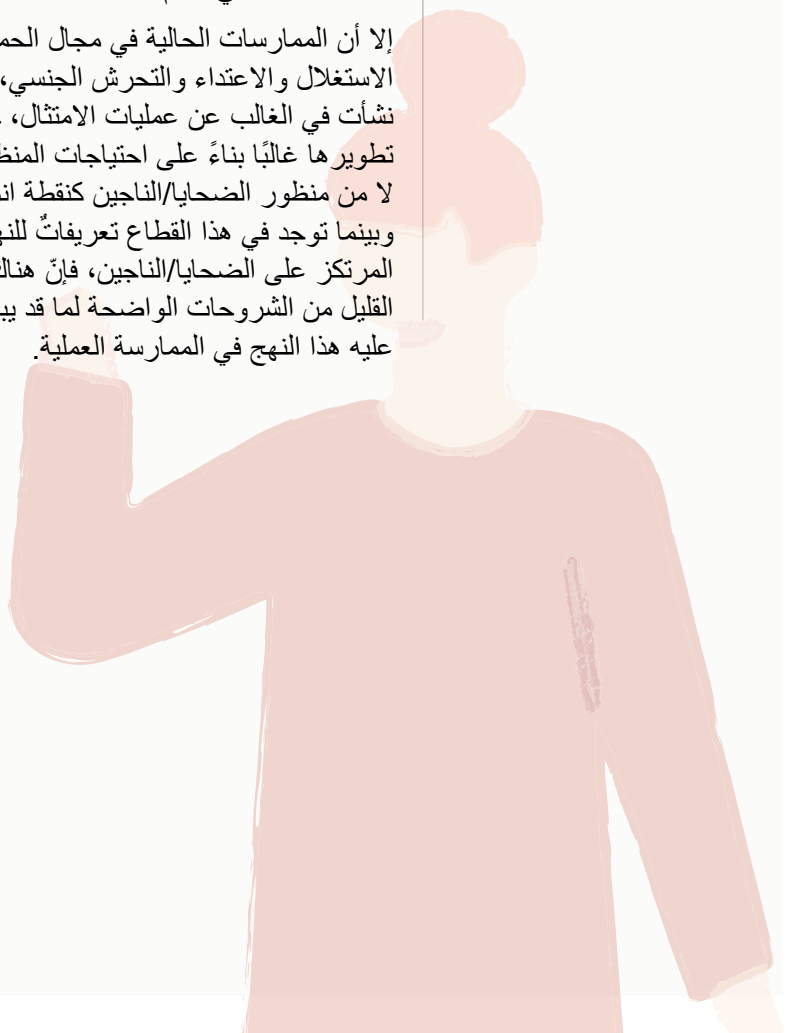

النتائج

وجد هذا البحث التأسيسي أنّ الإفصاح يمكن أن يشكّل مسارًا حاسمًا للوصول إلى الدعم والحماية والتعافي بالنسبة لضحايا/ناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، غير أنّ هناك العديد من الحواجز التي تعيق الإبلاغ. على المستوى الفردي، تشمل هذه الحواجز: الخوف من ردود الفعل الاجتماعية السلبية، والخوف من عدم التصديق، والخوف من فقدان السيطرة، والقلق من أن تُسلب السلطة والاستقلالية والفرص بعد الإفصاح. كما تبيّن أن حواجز الإبلاغ تتقاطع مع عوامل أخرى مثل العِرق، والإثنية، والعمر، والتوجه الجنسي، والإعاقة، والانتماء الطبقي، والنوع الاجتماعي.

لقد طوّر قطاع المساعدات العديد من آليات الإبلاغ لتمكين ومعالجة بلاغات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. إلا أنّ من أبرز أوجه القصور فيها: ضعف الاستخدام، وصعوبات الوصول، وحواجز اللغة، والمخاوف المتعلقة بالسرية والخصوصية. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه الآليات تُحمّل المجتمعات والضحايا/الناجين مسؤولية الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش، بدلًا من تحميله على عاتق المنظمة – التي تقع عليها مسؤولية استباقية – وواجب الكشف عن المخاطر وتحليلها وتحديد أماكن إساءة استخدام السلطة. كما أنّ آليات الإبلاغ الحالية لا تعكس تفضيلات الضحايا/الناجين في الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وهي بحاجة ماسة لأن تُصمَّم بما يتناسب مع الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر، وأن تتوسع لتشمل قنوات وأساليب أكثر ملاءمة للإبلاغ.

إن النهج المرتكز على الضحايا/الناجين والمبني على فهم آثار الصدمة النفسية (انظر مسرد المصطلحات) يقتضي من المنظمات الحصول على موافقة الناجين قبل متابعة بلاغات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. يهدف ذلك إلى منع تكرار الصدمة، وضمان سلامة الضحية/الناجي، وصون حقوقه وكرامته. غير أنّ ذلك قد يتعارض أحيانًا مع متطلبات الإبلاغ الإلزامي لدى المنظمات، وكذلك مع القوانين المحلية التي تفرض الإبلاغ الإلزامي للسلطات عن بعض أنواع هذه الانتهاكات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. علاوةً على ذلك، قد يتعارض مع مسؤوليات ومساءلة المنظمات عن سلوك موظفيها، ومع التزاماتها القانونية والإجرائية لمنع وقوع مزيد من الأضرار المحتملة. وعندما لا يوافق الضحايا/الناجين على متابعة البلاغات، يتعيّن على المنظمة اتخاذ قرارات توازن بين النهج المرتكز على الضحايا/الناجين وبين مسؤوليتها في منع الضرر والاستجابة له إذا صدر من موظفيها أو الأفراد المرتبطين بها.

وغالبًا ما يُترك الناجون بمفردهم لمواجهة والتعامل مع التبعات السلبية التي تلي الإفصاح والإبلاغ سواء كانت ثقافية أو نفسية أو اجتماعية أو أمنية أو قانونية. وذلك يؤدي إلى زيادة حدة الصدمة لديهم، ويزيد من تآكل ثقة المجتمع في عملية الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. تتطلّب إدارة القضايا المرتكزة على الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من جميع الأطراف المعنية الامتناع عن افتراض احتياجات الضحايا، مع إعلاء واحترام صوتهم وخياراتهم. وينبغي مرافقة الضحايا/الناجين وفق وتيرتهم الخاصة وبما يتناسب مع ظروفهم. ومن الركائز الأساسية لهذا النهج أن يتم فهم آثار الصدمة النفسية والتحلي بالتواضع الثقافي، وعدم حصر الدعم في المفاهيم الغربية للعلاج النفسي. قد يؤدي نقص خدمات الدعم المحلية والمناسبة إلى صعوبة تلبية الاحتياجات الشاملة للضحايا وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والطبي المناسب لهم.

هناك القليل – أو لا يكاد يوجد – من الإرشادات المتاحة لاتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بحالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. ويتمثل تحدٍ آخر في التنسيق مع الجهات والهيئات المتعددة التي غالبًا ما تكون منخرطة في القضية، مع ضمان حماية البيانات وسريتها. ونتيجة لذلك، تكون تجربة الضحية/الناجي في كثير من الأحيان غير آمنة وغير مترابطة. كما وُثقت ممارسات ضعيفة وغير أخلاقية في القطاع، تتمثل في تشجيع المبلّغين على الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ثم الانتقام منهم عند قيامهم بذلك. وعندما يتم التستر على حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، تتعرض سلامة الضحايا/الناجين وتعافيهم للخطر، ويزداد تمادي الجناة في ارتكاب مزيد من الأضرار.

ويُعدّ التعويض وجبر الضرر من بين الجوانب الأقل فهمًا والأقل تناولًا في ممارسات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش. فإجراءات جبر الضرر للضحايا التي تم تبنّيها من قبل بعض الوكالات الحكومية والمؤسسات الدينية لم تجد طريقها بعد إلى قطاع المساعدات. ويملك الضحايا/الناجون الحق في الحصول على التعويض، كما تتحمل المنظمات مسؤولية قانونية وإدارية لتنفيذه وضمانه. ومع ذلك، فإن ممارسة هذا الحق تكاد تكون مستحيلة عمليًا بالنسبة لضحايا/ناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. إضافةً إلى ذلك، هناك ضعف في دمج الممارسات المحلية لجبر الضرر، مثل القانون العرفي وأساليب العدالة التصالحية.

ولا يزال هناك طريق طويل أمام قطاع المساعدات لتعلّم كيفية تطبيق النهج المرتكز على الضحايا/الناجين عبر جميع مراحل عملية الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ابتداءً من لحظة الانتهاك وصولًا إلى جبر الضرر. وقد حدّد هذا البحث التأسيسي وأشارت إلى مجموعة واسعة من الإرشادات والممارسات الجيدة المتعلقة بمختلف جوانب النهج المرتكز على الضحايا/الناجين، سواء داخل قطاع المساعدات أو خارجه. إن النهج المرتكز على الضحايا/الناجين في إطار الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، هو نهج شامل بالضرورة، وقائم على تلبية احتياجات الضحايا/الناجين. ويتطلب هذا النهج فرقًا متعددة التخصصات تعمل بتنسيق عالٍ، وتركّز جهودها على مصلحة الضحية/الناجي.

ويستند إطار النهج المرتكز على الضحايا/الناجين الوارد في هذا المستند إلى أبحاث متعددة التخصصات، وأفضل الممارسات في قطاعات متعددة، ونتائج البحوث الميدانية التي أُجريت في إطار مشروع سد فجوة المساءلة لتعزيز حماية الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات. ويقترح هذا الإطار نهجًا مبتكرًا يوضح كيف يمكن للمنظمات أن تكون أكثر أمانًا وأكثر مساءلة تجاه الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

المقدمة

يُعد الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من أكثر مظاهر الفشل الجسيم في المساءلة داخل قطاع المساعدات الإنسانية. وجذور هذه الاعتداءات تعود إلى عدم المساواة بين الجنسين واختلال موازين القوة، كما يمثل الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إساءة لاستخدام السلطة من قبل العاملين في المجال الإنساني (من موظفي منظمات المساعدات والأشخاص المرتبطين بها) تجاه المجتمعات التي يخدمونها. تلحق مسألة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي أضرارًا بحياة الأفراد، وتقوّض ثقة المجتمعات المتأثرة واطمئنانها، وتضعف النزاهة الجماعية لقطاع المساعدات.

وتحدث حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في البيئات التي تتسم بوجود مَواطن ضعف، وحاجة ماسة للمساعدات، وانتشار واسع للعاملين في مجال المساعدات، مع ضعف أو خلل في هياكل الحماية الاجتماعية وأنظمة المساءلة. وتُعَدّ حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي هي نتيجةً معقدة لتداخل عوامل الجنس، والسلطة، والامتياز، وعدم المساواة الناشئة عن أسباب محلية ونظامية وهيكلية.

في الأصل، كان مصطلح الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي يُستخدم للإشارة إلى هذا النوع من والاعتداء والتحرش الذي يُرتكب ضد الأشخاص في المجتمعات التي تتلقى المساعدات من العاملين في هذا القطاع. أما الآن، فقد أصبح يُستخدم أيضًا للإشارة إلى الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في بيئة العمل داخل قطاع المساعدات نفسه.[1]

ويُعرَّف مصطلح الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المعروف اختصارًا بـ(SEAH) على النحو التالي:

الاعتداء الجنسي – هو أي اعتداء جسدي فعلي أو تهديد ذو طبيعة جنسية، سواء بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.[2]

الاستغلال الجنسي – هو أي إساءة فعلية أو محاولة إساءة لاستغلال موقع ضعف أو تفاوت في القوة أو الثقة، لتحقيق أغراض جنسية، ويشمل – على سبيل المثال لا الحصر – تحقيق مكاسب مالية أو اجتماعية أو سياسية من خلال الاستغلال الجنسي لشخص آخر.[3]

التحرش الجنسي – هو سلسلة من السلوكيات والممارسات ذات الطبيعة الجنسية غير المقبولة وغير المرغوب فيها، والتي قد تشمل – من بين أمور أخرى – التلميحات أو المطالب أو الطلبات ذات الطابع الجنسي، وطلب خدمات أو امتيازات جنسية، والسلوك أو التعبير اللفظي أو الجسدي أو الإيماءات ذات الطبيعة الجنسية، والتي يُمكن أن تُعتبر أو يُتوقع بشكل معقول أنها تُعتبر مسيئة أو م ُهينة.[4] وقد جرى فهم التحرش الجنسي على نطاق واسع باعتباره متعلقًا ببيئة العمل، لكنه يُدرج أيضًا ضمن نطاق السلوكيات غير المقبولة من قِبل الموظفين، سواء في بيئة العمل أو أثناء التعامل مع المجتمعات المتأثرة.[5]

إنّ ظاهرة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي واسعة الانتشار في قطاع المساعدات، ورغم عدم توفر بيانات كافية لتوثيق حجم المشكلة بشكل دقيق.[57] يتم الاعتماد في القدرة على مراقبة هذه الظاهرة من خلال الإبلاغ الدقيق وفي الوقت المناسب عن تلك الانتهاكات، وعلى تبادل البيانات بين العاملين في مجال المساعدات، ومقدمي الخدمات، والمؤسسات الأخرى – وهو أمر غير شائع حاليًا.[8]

وقد كان هناك إجماع منذ زمن طويل على أنّ الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي هو أمر غير مقبول في قطاع المساعدات، وأنّ جميع العاملين فيه – سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي – يجب أن يبذلوا كل ما في وسعهم لمنع هذه الانتهاكات والتصدي لها

رُشح هذا الالتزام من خلال معايير متعددة، أبرزها تحالف المعايير الإنسانية الأساسية (CHS)[9]، ولا سيما مؤشر الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي (PSEAH)، إضافة إلى المعايير التشغيلية الدنيا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) الهادفة إلى حماية الأفراد من تلك الانتهاكات. كما تدعمه توصيات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD DAC) بشأن وضع حد للاعتداء والتحرش الجنسي [10]، إلى جانب غيرها من المعايير ذات الصلة.

منذ عام 2018، شهدت الإرادة الاجتماعية والسياسية تزايدًا ملحوظًا لمعالجة هذه ظاهرة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في سياق المساعدات الإنسانية والتنموية. وخلال هذه الفترة، برز مفهوم النهج المرتكز على الضحايا/الناجين في الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وأصبح أولوية أساسية. ويمكن لمثل هذا النهج أن يساهم في تحسين الإجراءات والنتائج لصالح الضحايا/الناجين، وتجاوز العقبات، وتحقيق المساءلة، وإعادة بناء الثقة العامة في نظام المساعدات.

تركز الممارسات الحالية المتعلقة بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بشكل أساسي على الإبلاغ، والتحقيق، واتخاذ القرار بشأن ما إذا كان قد حدث انتهاك. وفي كثير من الأحيان، يُطبَّق مبدأ المساءلة بحق الجناة مع إيلاء القليل من الاهتمام — أو عدم الاهتمام إطلاقاً — بمساءلة لصالح الضحايا/الناجين. لقد نشأت هذه الأساليب من عمليات الامتثال الداخلية للمنظمات، وغالبًا ما يتم تطويرها انطلاقًا من احتياجات المنظمة نفسها، وليس من منظور الضحية/الناجي. ورغم وجود تعريفات لنهج يرتكز على الضحية/الناجي في هذا القطاع، إلا أن هناك القليل من التصورات الواضحة حول كيفية تطبيق ذلك عمليًا.

وفي هذا السياق، نفذ تحالف المعايير الإنسانية الأساسية مشروعًا متعدد السنوات بعنوان سد فجوة المساءلة لحماية أفضل للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات، بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، حيث يُستمع إلى الضحايا/الناجين من هذه الانتهاكات بهدف تصميم آليات مساءلة تلبي احتياجاتهم. كانت المرحلة الأولى من هذا المشروع عبارة عن مراجعة تشاركية للإجراءات (PAR)، والتي تشكل الأساس لهذا البحث التأسيسي.

ويتبنى هذا البحث نهجًا شاملاً ومبتكرًا يركز على منظور الضحية/الناجي ورحلته، بدءًا من التحويل إلى ضحية وحتى جبر الضرر. وانطلاقًا من ذلك، يقدم هذا البحث تصورًا لما يمكن أن يكون عليه الإطار المرتكز على الضحية/الناجي لمعالجة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في منظمة إنسانية أو إنمائية، وكيف يمكن للجهات الفاعلة في قطاع المساعدات تطبيقه على أرض الواقع.

تهدف نتائج الإطار المرتكز على الضحية/الناجي – الموضح أدناه –إلى أن تكون أساسًا لمزيد من المشاورات مع الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ومع الجهات الوسيطة التي تدعمهم، وذلك في ثلاث بيئات إنسانية. وفي الوقت نفسه، من المأمول أن يُلهم هذا البحث التأسيسي وتوجّه عملية تكييف المبادئ والسياسات والإجراءات القائمة للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مختلف أرجاء قطاع المساعدات، حتى نتمكن – بشكل جماعي – من خدمة الضحايا/الناجين على نحو أفضل وتعزيز المساءلة تجاه الأشخاص المتأثرين بالأزمات.

المنهجية

استند هذا البحث التأسيسي إلى عدة مصادر للبيانات، شملت: البحث التشاركي العملي (PAR) الذي نفذته المجتمعات، ومراجعة أدبية متعددة التخصصات، ومشاورات مع خبراء، إضافة إلى وثائق السياسات والإرشادات.

المراجعة الأدبية

في أغسطس/آب 2022، أجرى تحالف المعايير الإنسانية الأساسية بحثًا محدودًا عبر منصة **Scholar Google** حول الموضوعات ذات الاهتمام، شمل الفترة ما بين 2018 و2022، واقتصر على المقالات المنشورة باللغة الإنجليزية. تناولت المقالات المختارة موضوعات متعددة، منها: الاعتداء الجنسي والعنف، والإفصاح عن الانتهاكات، والشكاوى، والرعاية، والعدالة، والتدخلات القانونية والطبية والنفسية الاجتماعية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وآليات المساءلة. والمقالات لاستخراج دراسات إضافية. وقد تبع هذا البحث الأولي تحليل للكلمات النصية الواردة في عناوين وملخصات الأوراق المرجعية، ومصطلحات الفهرس (عناوين الموضوعات) المستخدمة لوصف المقالات. تم البحث أيضًا في قوائم المراجع الخاصة بالتقارير والمقالات التي تم تحديدها، بهدف العثور على دراسات إضافية.

وما يزال هناك نقص كبير في الأبحاث الأكاديمية المنشورة حول حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي يرتكبها العاملون في مجال المساعدات. وحتى عند النظر في شريحة واسعة من العاملين تشمل الموظفين الإداريين، وقوات حفظ السلام، والمتطوعين، فإن الدراسات المتاحة تظل محدودة وغير مترابطة، ولا توفر مادة كافية يمكن الاعتماد عليها لتطوير نهج شامل. ونتيجة لذلك، تم توسيع وتعميم مصطلح "الضحية/الناجي" ليشمل أيضًا الأشخاص الذين تعرضوا للاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي خارج قطاع المساعدات (على سبيل المثال، عندما لا يكون الجاني من العاملين في المجال الإنساني). وقد لخّصت هذه الوثيقة الممارسات الجيدة كما وردت في كتابات النسويات، وعلماء الجريمة، والوكالات الشرطية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومقدمي الرعاية الصحية، والمستشارين، والأخصائيين الاجتماعيين، والمدافعين عن الضحايا، والمعالجين، والمعلمين، والممارسين المتخصصين في علاج الصدمات، والأطباء النفسيين، وعلماء النفس، والمشرّعين.

السياسات ودليل الوثائق

تم البحث في المواقع الإلكترونية للأعضاء الرئيسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) عن دليل الوثائق والسياسات المتعلقة بالنهج المرتكز على الضحية/الناجي في سياق الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى البحث في مواقع المنظمات الدولية غير الحكومية الدولية. وقد تم استكمال هذا البحث من خلال مراجعة وثائق رئيسية أشار إليها أصحاب الشركاء الفاعلين، والتي كان لها تأثير بارز في تشكيل العمل المتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. (يسلط هذا البحث التأسيسي الضوء على مجموعة مختارة من تلك السياسات والموارد، وتجدر الإشارة إلى أن عدم إدراج سياسة أو مورد معين لا يعني بالضرورة أنها غير مفيدة أو عديمة القيمة)

مساهمات الخبراء

تم توجيه طلبات إلى أكثر من 200 نقطة اتصال معنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مجتمع الممارسة (CoP) التابع لتحالف المعايير الإنسانية الأساسية، للحصول على وثائق حول النهج المرتكز على الضحايا/الناجين، وكذلك السياسات والمستندات الخاصة بممارسات الجيدة لحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. كما تم أخذ ملاحظات من مناقشة افتراضية عُقدت في 20 سبتمبر 2022 حول النهج المرتكز على الضحايا/الناجين في سياق الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، شارك فيها 30 خبيرًا من مجتمع الممارسة التابع للتحالف.

البحث المجتمعي

تمت مراجعة ودمج نتائج البحث التشاركي العملي (PAR) الذي أُجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبنغلاديش (كوكس بازار)، وإثيوبيا، وذلك في إطار مشروع سد فجوة المساءلة لحماية أفضل للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات، والذي ينفذه تحالف المعايير الإنسانية الأساسية.

القيود

1. لم تشمل المراجعة سوى الدراسات والتقارير المكتوبة باللغة الإنجليزية. كان من الممكن السماح بنطاق أوسع ليكون أكثر شمولاً للسياقات الإقليمية والثقافية المختلفة، وأن يتضمن أبحاثاً صادرة عن باحثين أكثر تنوعًا.
2. المقالات التي تم تناولها في المراجعة المكتبية لا تغطي عمومًا النطاق الكامل للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ومعظم الدراسات تركز على الاعتداء الجنسي أكثر من تركيزها على الاستغلال أو التحرش الجنسي.
3. لا يمكن حصر نطاق هذا المراجعة على قطاع المساعدات الإنسانية فقط، بل كان من الضروري تضمين الأدبيات الأوسع الموجودة حول الكامل الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ثم ربطها وتطبيقها على قطاع المساعدات.
4. يجب إدراك أن الضحايا/الناجين ليسوا مجموعة متجانسة، وأن التجربة الفردية للاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي يمكن أن تُستوعَب وتُعاش بطرق مختلفة. كما أن عوامل مثل النوع الاجتماعي، والعرق، والخصائص الفردية الأخرى تؤثر في تجربة الضحية وفي إجراءات الحماية من هذه من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وقد سعت المراجعة المكتبية لأن تكون شاملة، انطلاقًا من المبدأ القائل: "ناجٍ واحد لا يتحدث باسم الجميع"، وحاولت أن تلتقط تنوع التجارب، بما في ذلك تجارب الرجال، وأعضاء مجتمع الميم، والمراهقين، والأقليات، والمهاجرات، وغيرهم.
5. بينما يركز هذا البحث التأسيسي على الضحايا/الناجين الذين غالبًا ما تُهمَل احتياجاتهم واهتماماتهم المتنوعة، فمن المهم أيضًا عدم إغفال الجناة. إذ إن هناك عددًا من العوامل الأساسية التي تسهم في استمرار وتكرار حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بما في ذلك الزملاء الذين يتيحون هذا السلوك، والمديرون الذين يغضّون الطرف أو يتسترون على أفعال الآخرين. وعلى الرغم من أهمية هذا التركيز، فإن هذا البحث لا يحاول تحليل الأسباب الجذرية لهذه الانتهاكات أو العوامل التي تسهم في استمرارها.

النهج المرتكز على الضحية/الناجي: التعريفات

التعريفات القائمة للنهج المرتكز على الضحية/الناجي

توجد تعريفات للنهج المرتكز على الضحية/الناجي في قطاع المساعدات الإنسانية، وغالبًا ما تضع صالح الضحية/الناجي، وحقه في اتخاذ القرار، وخياراته في صميم الممارسات. ويُستثنى من ذلك الضحايا/الناجين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، إذ تُتخذ القرارات بالنيابة عنهم بما يحقق مصلحتهم الفضلى. ورغم أن جميع هذه التعريفات مفيدة، فإن البحث التأسيسي يعتمد التعريف المستخدم حاليًا من قبل تحالف المعايير الإنسانية الأساسية وذلك لسهولة الرجوع إليه، وهو:

النهج المرتكز على الضحية/الناجي: نهج تُعطى فيه الأولوية لرغبات الضحية/الناجي، وسلامته، ومصالحه في جميع القضايا والإجراءات.[11] ومن المهم التمييز بين النهج المرتكز على الضحية/الناجي أو الموجه نحو الناجي، وبين النهج الذي يقوده الضحية/الناجي، والذي يُعرَّف بأنه:

النهج الذي يقوده الضحية/الناجي: نهج يزوّد الناجين بالقدرات والموارد التي تمكّنهم من تولي دور قيادي في حياتهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم.[12]

وفي قطاع المساعدات، يتركز العمل غالبًا على النهج الموجه نحو الضحية/الناجي، وليس النهج الذي يقوده، حيث يكون الناجي هو صاحب القرار الرئيسي. ويعود ذلك في بعض الحالات إلى أن النهج القائم على قيادة الضحية/الناجي قد يتعارض مع التزامات ومسؤوليات المنظمة في مجال منع الأذى. على سبيل المثال، إذا كان الجاني موظفًا أو من الكوادر المرتبطة بالمنظمة، فقد تكون المنظمة ملزمة قانونيًا وإجرائيًا باتباع إجراءات محددة قد لا تتوافق مع رغبات الضحية/الناجي أو قراراته.

ورغم توفر تعريفات للنهج المرتكز على الضحية/الناجي، إلا أن هناك نقصًا في الوثائق التي توضح عمليًا كيفية تطبيق هذا النهج عند قيام الضحية/الناجي بالإبلاغ عن الانتهاكات للمنظمات الإنسانية أو الإنمائية. وفي عام 2022، بدأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) العمل على وضع تعريف موحّد للنهج المرتكز على الضحية/الناجي في سياق الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[13]

وهناك أيضًا إرشادات قيّمة مستمدة من مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وسيتم تناولها لاحقًا، إلا أنها لا تتناول بشكل محدد كيفية معالجة حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي يرتكبها موظفو المنظمات الإنسانية أو كوادرها المرتبطة، حيث تتطلب هذه الحالات مراعاة اعتبارات إضافية مثل قوانين العمل المحلية، وسياسات الموارد البشرية، وإجراءات "واجب الرعاية" الأخرى.

الغرض والجمهور المستهدف

يستند هذا البحث التأسيسي على التعريفات القائمة في القطاع لتقديم تصور لنهج يرتكز على الضحية/الناجي لمعالجة وجبر الضرر الناتج عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي الذي يرتكبه موظفو قطاع المساعدات أو الكوادر المرتبطة به. ويُؤمَل أن يُسهم هذا البحث في تعزيز المعرفة والممارسات الحالية في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، من خلال تقديم توصيات لكل مرحلة من مراحل العملية.

الجمهور الرئيسي لهذا البحث هم قادة السياسات الإنسانية والإنمائية في المنظمات المحلية والدولية، ممن تقع على عاتقهم مسؤولية وضع سياسات وإجراءات وأدلة وبروتوكولات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. كما يستهدف البحث الممارسين في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. والذين يقدمون الخدمات والدعم للضحايا/الناجين خلال مراحل الإفصاح، والإبلاغ، والتحقيقات، وإدارة الحالات، واتخاذ القرارات، وجبر الضرر.

ويتبع هذا البحث ما يمكن اعتباره "رحلة" الضحية/الناجي منذ تعرضه لانتهاك يتعلق بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من قبل موظفي منظمة مساعدات أو كوادرها المرتبطة، مرورًا بمرحلة التواصل مع المنظمة، وما يلي ذلك من خطوات. وقد تم تنظيم البحث وفق المراحل التالية، مع الإقرار بأن رحلة الضحية/الناجي فريدة من نوعها ولا يمكن حصرها في سلسلة خطوات صارمة.[14]

في كل مرحلة، يجري تحديد التعريف، واستعراض العوامل المساهمة والممارسات القائمة، مع تقديم عرض مبسط لكيفية تفاعل المنظمة مع الضحية/الناجي (انظر الجدول 1 أدناه). ويُراعى في جميع المراحل تطبيق النهج المرتكز على الضحية/الناجي. وتتكوّن التوصيات الواردة في هذه الأقسام لتشكل في نهاية المطاف مقترحًا لنهج يرتكز على الضحية/الناجي بهدف الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ضمن إطار عمل متكامل.

المرحلة	وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
التحويل إلى ضحية	يتعرض الضحية/الناجي لعملية استغلال أو اعتداء أو تحرش جنسي، سواء كان حادثة واحدة أو سلسلة حوادث على فترة زمنية أطول.	
الإفصاح	يقوم الضحية/الناجي بالإفصاح عما تعرّض له من استغلال واعتداء وتحرش جنسي للمنظمة أو لطرف ثالث.	إذا تم الإفصاح لأحد موظفي المنظمة، يقوم الموظف بإحالة الأمر إلى الشخص أو القسم المختص.
آليات الإبلاغ	يقوم الضحية/الناجي أو طرف ثالث بالإبلاغ عن حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من خلال آلية إبلاغ متاحة.	تتلقى المنظمة البلاغ.
معالجة البلاغ وإدارة الحالة	يتم التواصل مع الضحية/الناجي من قبل المنظمة (إذا كانت هويته معروفة).	تقوم المنظمة: • توثيق البلاغ أو الإفصاح، • تقرر كيفية متابعة البلاغ، • تبدأ إجراءات إدارة الحالة إذا تم فتح ملف.
الإحالة إلى خدمات الدعم	يحصل الضحية/الناجي على خدمات الدعم اللازمة، سواء فورًا أو لاحقًا، وبالمدة التي يحتاجها الناجي.	تساعد المنظمة الضحية/الناجي في الوصول إلى خدمات الدعم. إذا كان الضحية طفلًا، تتم الإحالة بما يخدم مصلحة الطفل الفضلى.
التحقيق	يتم التواصل مع الضحية/الناجي لإبلاغه بإمكانية فتح تحقيق، وطلب موافقته. وقد يشارك الناجين في التحقيق بتقديم شهادتهم.	تقوم المنظمة بإجراء التحقيق إذا كان ذلك مناسبًا.
اتخاذ القرارات المؤسسية	يُبلّغ الضحية/الناجي بانتهاء التحقيق. تختلف تفاصيل ما يتم مشاركته بحسب سياسة المنظمة.	تتخذ المنظمة قرارات حول الخطوات التالية، مثل: • إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات تأديبية، • إذا كان من الضروري إبلاغ أي جهات أخرى معنية بالقضية، • إذا كان من الممكن إثراء المؤسسة بأية دروس مستفادة.
جبر الضرر والتعويض	قد يتلقى الضحية/الناجي تعويضًا من المنظمة، أو دعمًا في المطالبة بجبر الضرر وإذا لم يحدث ذلك، قد يسعى لذلك الضحية/الناجي بنفسه من خلال القضاء أو الأعراف المحلية.	تتخذ المنظمة قرارًا بشأن ما إذا كان سيتم منح الضحية/الناجي تعويضًا و/أو جبر للضرر، وفي حال الموافقة، تحدد الشكل الذي سيتخذه هذا التعويض.

ما لا يتناوله هذا البحث

الوقاية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي

يمتلك القطاع أطر عمل ونهجًا خاصة بالوقاية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وتشكل هذه الأطر الأساس الذي تُبنى عليه جهود أي منظمة في هذا المجال. يركز هذا البحث على كيفية معالجة حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وجبر الضرر عندما تفشل جهود الوقاية. كما أن تعزيز آليات المساءلة في هذا المجال سيساهم بشكل غير مباشر في الوقاية.

النقاش حول المعايير والمبادئ

أدرك هذا البحث وجود حظر في العديد من معايير الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المعتمدة في القطاع، بما في ذلك المبادئ الأساسية الستة، 15 فضلًا عن وجود نقاش حول مدى ملاءمتها في سياقات العمل الإنساني. إلا أن هذا النقاش لن يتم تناوله بالتفصيل هنا.

النهج المخصص للأطفال

سيتطرق البحث إلى القضايا المرتبطة بالأطفال بوجه خاص، لكنه لن يتناولها بتفصيل موسع. ويوصي تحالف المعايير الإنسانية الأساسية المنظمات بالاستعانة بخبراء متخصصين في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي يكون الأطفال طرفًا فيها.

0.
التحويل إلى ضحية

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
يتعرض الضحية/الناجي لعملية استغلال أو اعتداء أو تحرش جنسي، سواء كان حادثة واحدة أو سلسلة حوادث على فترة زمنية أطول.	

نقطة البداية في النهج المرتكز على الضحية/الناجي هي فهم عملية التعرّض للانتهاك والتحويل إلى ضحية وتأثيرها على الضحية/الناجي من الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي.

الضحايا/الناجين ليسوا مجموعة أو فئة متجانسة من الناس[16] – فالنساء لسن الضحايا الوحيدين لحالات الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي، وكل فرد فريد من نوعه.[17] إن التعرّض للانتهاك عملية معقدة تشمل عدة مراحل تؤثر على الأشخاص بطرق مختلفة. قد يمر الأفراد بمشاعر متباينة ويعبرون عنها في أوقات مختلفة، وهذه المشاعر قد تؤثر على خياراتهم وأفعالهم. كون الشخص ضحية/ناجي هو تجربة تغيّر الحياة بشكل غير مرغوب فيه، وتتطلب من جميع الجهات المعنية الامتناع عن افتراض احتياجات الضحايا/الناجين من حالات الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي، وبدلًا من ذلك احترام صوتهم وخياراتهم.

تبدأ عملية التعرّض للانتهاك والتحويل إلى ضحية بحادثة الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي نفسها – ويُشار إلى هذه المرحلة أحيانًا بـ "الانتهاك الأولي _ التحويل الأولي لضحية". يأتي بعد ذلك رد فعل الضحية/الناجي، بما في ذلك التغيرات في تصور الذات وأي استجابة غير رسمية و/أو رسمية قد يرغبون في تقديمها. أما المرحلة الثالثة فهي التفاعل بين الضحية/الناجي والآخرين – وإذا كانت هذه التجربة سلبية بالنسبة للضحية/الناجي، فيُشار إليها بـ "الانتهاك الثانوي-التحويل الثانوي لضحية".[18]

العواقب والتأثيرات للتعرّض للانتهاك والتحويل إلى ضحية

من المعروف أن حوادث الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي تسبب أضرارًا نفسية وصحية واجتماعية، بل واقتصادية، للضحايا/الناجين. وقد تزيد أيضًا من عرضة الشخص للعنف الجنسي مرة أخرى.[19] كما يمكن أن توثر حوادث الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي على جودة حياة الضحايا/الناجين بشكل عام، وقد يمتد أثرها لفترات طويلة، تصل إلى عقود أو حتى أجيال. ويكون أثر التعرّض للانتهاك والتحويل إلى ضحية عميقًا بشكل خاص على الفئات السكانية الضعيفة أصلًا، بما في ذلك الفقراء، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمهمّشين اجتماعيًا، وأفراد مجتمع الميم.

التأثير الصحي

في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، قد لا تكون الإصابات الجسدية موجودة أو ظاهرة دائمًا، وإن وُجدت فعادةً ما تكون في الأجزاء المغطاة من الجسم. قد تشمل ردود الفعل الجسدية الأرق، والخمول، وتغيرات في الشهية، والصداع، بالإضافة إلى الحمل غير المرغوب فيه أو مضاعفات أمراض النساء 20. هذه الآثار الجسدية قد تستمر لفترة طويلة بعد الواقعة.

التأثير النفسي

يمكن أن يخلّف حادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي آثارًا نفسية وعاطفية واسعة النطاق من المشاعر الشائعة مثل: الخوف، الصدمة، فقدان السيطرة، الشعور بالذنب أو لوم الذات، وقد يتعرض الضحية/الناجي للإهانة أثناء الاعتداء. الآثار النفسية قد تكون معقدة وغير متوقعة[21]، وتشمل الاكتئاب، والقلق، واضطراب ما بعد الصدمة، واضطراب التوتر الحاد، وإدمان المواد المخدرة، ومحاولات الانتحار.[22]

التأثير الاجتماعي

قد يؤثر حادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على الحياة الاجتماعية والعلاقات مع الأصدقاء، العائلة، والزملاء. من الشائع أن يواجه الضحايا/الناجين وصمة عار أو تمييزًا من الشريك أو العائلة أو المجتمع، خصوصًا في البيئات التي تهيمن فيها مفاهيم العفة، وشرف العائلة، والمعايير الأبوية.[23]

التأثير الاقتصادي

قد يتحمل الضحايا/الناجين تكاليف غير متوقعة، مثل النفقات الطبية أو القانونية أو اللوجستية، إضافةً إلى فقدان الدخل بسبب الغياب عن العمل أو ضعف الأداء أو فقدان الوظيفة، أو تكاليف تربية الأطفال الناتجين عن الاعتداء[24]. وتشمل الخسائر الاقتصادية أيضًا الأعباء على المؤسسات والمجتمع، بما في ذلك تكاليف الدعم والمساعدة والخدمات الطبية ومسارات العدالة للضحية/الجاني[25]. هذه الأعباء المالية قد تستمر مدى الحياة، وفي حالات الاعتداء على الأطفال، قد تنتقل الآثار الاقتصادية عبر الأجيال لتشمل المجتمع بأكمله.[26]

© Unsplash: ليفي مبير كلانسي

1.
الإفصاح

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
يُفصح الضحية/الناجي عن حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي للمنظمة أو لطرف ثالث.	**إذا تم الإفصاح لأحد موظفي المنظمة، يقوم الموظف بإحالة الأمر إلى الشخص أو القسم المختص.**

قد يكون الإفصاح الخطوة الأولى للوصول إلى الدعم والحماية والتعافي بالنسبة للضحية/الناجي من حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وأيضًا وسيلة لمنع تكرار الحادثة مع آخرين[27]. ومع ذلك، فإن الإفصاح عن حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي أمر صعب وقد يستغرق وقتًا[28]. قد يفصح الضحايا/الناجين لطلب المساعدة أو الدعم أو التفهم، أو لإيقاف الانتهاك،[29،30] قد يكون الإفصاح فعلًا سياسيًا للفت الانتباه إلى مشكلة. يمكن أن يكون الإفصاح رسميًا أو غير رسمي. ومن الضروري إدراك أن الإفصاح عن حالة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ليس دائمًا الخيار الأفضل للضحية/الناجي، وأن عدم الإفصاح هو أيضًا خيار مشروع[31]. ويجب أن يبقى قرار الإفصاح أو عدمه أو تحديد نطاقه بيد الضحية/الناجي. بالنسبة للأطفال، قد يحدث الإفصاح من خلال اكتشاف أو ملاحظة علامات الاعتداء، أو عن طريق الصدفة (إفصاح غير مقصود)، أو بصورة متعمدة.[32]

العوامل التي قد تساعد أو تعيق الإفصاح

تؤثر عدة عوامل على الإفصاح عند البالغين، منها طبيعة الانتهاك، وطبيعة العلاقة مع الجاني[33]، وما إذا كانت الكحول أو المخدرات متورطة، والخبرات السابقة من الاعتداء الجنسي، إضافةً إلى الشعور بالعار والعوامل الثقافية. إضافةً إلى ذلك، تم توثيق تصورات مقدّمي الخدمات والخوف من فقدان المساعدات عقبتين أمام الإفصاح[34]. وقد تبيّن أن التحديات التي يواجهها الضحايا/الناجين عند الإفصاح عن معاناتهم هي تحديات فريدة ومعقّدة ومتراكمة، تتداخل مع عوامل مثل العِرق والعمر والوضع الاجتماعي والنوع الاجتماعي وغيرها من الخصائص. وقد لوحظت عوائق خاصة لدى النساء من الأقليات الدينية أو العرقية، ولدى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وأعضاء مجتمع الميم، والأطفال، وكبار السن، والرجال.[35،36،37،38]

يميل الضحايا/الناجين إلى النظر بشكل أكثر سلبية إلى أنظمة الدعم الرسمية، مثل الجهات الدينية والطبية والقانونية، مقارنةً بالداعمين غير الرسميين، حيث يفصح معظم الضحايا/الناجين بصورة غير رسمية[39]إلى صديق أو فرد من العائلة أو شريك، وغير ذلك. أما المتخصصون في الصحة النفسية والمستشارون في الأزمات، فيُنظر إليهم بإيجابية أكبر من قبل الضحايا/الناجين[40]، وتشير الدراسات إلى أن الصديقات النساء غالبًا ما يُعتبرن أفضل جهة للإفصاح.[41]

وجدت أبحاث مجتمعية أُجريت في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار العديد من العوائق التي تحول دون الإبلاغ للجهات الرسمية. تميل النساء اللواتي يتعرضن للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إلى تجنّب الإبلاغ، وذلك بسبب الوصمة الاجتماعية والأعراف الثقافية التمييزية داخل مجتمع الروهينغا، إضافةً إلى قصور الإجراءات المؤسسية المتخذة بعد الإبلاغ. كما أظهرت أبحاث أُجريت بين الفتيات المراهقات أن عوامل مثل انعدام الأمن الكافي، وشعور الجناة بالإفلات من العقاب، وانعدام (أو ضعف) إمكانية الوصول إلى العدالة للناجيات من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في المخيمات، جميعها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. إن انعدام إمكانية الوصول إلى أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية، والاعتماد على آليات الحوكمة داخل المخيمات، يجعل الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي شبه مستحيل بالنسبة لكثير من النساء والفتيات.[42]

إن الطريقة التي يُعامَل بها الضحايا/الناجين من قِبل الشخص الذي يبوحون له بما حدث (إضافةً إلى تصوّر الضحية/الناجي وتجربته لهذا الدعم) تؤثر بشكل مباشر على صحتهم النفسية وتعافيهم.[43]

ثبتت أن ردود الفعل الاجتماعية السلبية، سواء كانت فعلية أو متصوَّرة من قبل الضحايا/الناجين تجاه إفصاحاتهم، تُلحِق الضرر بهم،[44،45] أثرها أشدّ على الأقليات الجنسية والعرقية[46]، وذلك نتيجة محدودية المعرفة وعدم الفهم الكافي لآثار التعرّض للانتهاك والتحويل إلى ضحية.

يمكن تصنيف ردود الأفعال/التفاعلات الاجتماعية السلبية بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين (i) الانقلاب ضد الضحية/الناجي(مثل إلقاء اللوم على الضحية، أو معاملته بطريقة مختلفة تنطوي على وصم اجتماعي، أو إبداء ردود أفعال تتجاهل رغبات الناجي/الضحية وتتعامل معه بأسلوب أبوَي يُفقده/يفقدها الاستقلالية. و (ii) الاعتراف غير الداعم(مثل التصرف بدافع الأنانية، أو التشتيت، أو محاولة تقديم المساعدة دون إعطاء الأولوية لاحتياجات الضحية/الناجي)[47]وهذه الأمثلة مدرجة في المربع 1.

المربع 1: ردود الأفعال الاجتماعية السلبية تجاه الإفصاح:

إلقاء اللوم على الضحية: اعتبار الضحية مخطئة أو غير مسؤولة أو لم تكن الحذر الكافي، أو كان يمكنها فعل المزيد لمنع تعرضها للانتهاك والتحويل إلى ضحية.

الوصم الاجتماعي: رفض الضحية أو تجنبها أو التصرف وكأنها شخص محطم أو مختلف عن الآخرين.

الأنانية: تصبح احتياجات الضحية ثانوية، ويشعر الضحية بأنه ملزم بطمأنة المتلقي للإفصاح بينما يظهر الضيق بالإضافة إلى الرغبة في الانتقام.

التشتيت: محاولة ثني الضحية/الناجي عن التفكير أو الحديث حول معاناته.

سلب السيطرة: انتزاع سلطة اتخاذ القرار والاستقلالية من الضحية، أو إخبار الآخرين بتجربته، أو التقليل من شأن ما حدث له، أو معاملته بأسلوب أبوَي يُفقده القدرة على التصرف بحرية.

المصدر: Ullman, S. E. (2000)

© Unsplash: ديف أسانجام

تم توثيق نوعين متميزين من ردود الأفعال أو التفاعلات الاجتماعية الإيجابية تجاه الإفصاح، وقد ثبت أن لهما أثرًا إيجابيًا على الصحة النفسية، بما في ذلك تقليل شدة اضطراب ما بعد الصدمة والقلق والاكتئاب[48]. يشمل ذلك ردود الأفعال الداعمة عاطفيًا، مثل إيصال رسالة للضحية/الناجي بأنه غير مسؤول أو مذنب، وأنه شخص جيد ومحبوب، مع إظهار التعاطف، وتصديق روايته، وفهمه، والاستماع إليه بتعاطف؛ وكذلك ردود الأفعال الداعمة بالمساعدة أو المعلومات الملموسة، مثل مساعدة الضحايا/الناجين على استكشاف الخيارات المتاحة والوصول إلى الخدمات، وتوفير وسائل النقل دون إكراه، وغيرها.

يُنظر عمومًا إلى الدعم العاطفي والمساعدة الملموسة على أنهما ردود فعل إيجابية من جانب الضحايا/الناجين، إلا أن أثرها في الحد من التداعيات السلبية على الصحة النفسية الناتجة عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي يظل متفاوتًا.[49] وقد أكّد تحليل احصائي متعدد الابعاد حديث لردود الأفعال الاجتماعية تجاه إفصاح الضحايا/الناجين عن تجاربهم هذه النتائج، إذ خلص إلى أن ردود الأفعال الاجتماعية السلبية – سواء كانت مُستقبَلة أو مُدرَكة – تضر بالصحة النفسية للضحايا/الناجين، في حين أن الدعم الإيجابي المستقبَل قد يكون مفيدًا، لكنه ليس بالضرورة عامل حماية فعّال.[50]

أظهرت مراجعة منهجية شملت 13 دراسة ركزت على الإفصاح عن التعرض للاعتداءات الجنسية والتحويل إلى ضحية بين أفراد الأقليات الجندرية والنوع الاجتماع، أن الآثار المترتبة على ردود الأفعال الاجتماعية السلبية تبدو أكثر ضررًا لدى هذه الفئات مقارنةً بغيرها. في حين أن الردود الإيجابية تسهم في عملية التعافي. كما أشارت المراجعة إلى أن النساء مزدوجات التوجه الجنسي أكثر ميلًا للإفصاح عن تجاربهن لجهات رسمية (مثل الشرطة ومقدمي الرعاية الصحية) ولجهات غير رسمية (مثل الأصدقاء وأفراد الأسرة) مقارنةً بغيرهن من النساء. وخلصت أيضًا إلى أن الضحايا/الناجين من الأقليات الجندرية والنوع الاجتماع يفصحون لمتخصصي الصحة النفسية بمعدلات مرتفعة بشكل خاص.

الرقمنة وانعكاساتها على الإفصاح عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

ظهرت منصات التواصل الاجتماعي والمنتديات والتطبيقات كقنوات للإفصاح عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ولتوحيد الضحايا/الناجين. وكما هو الحال مع الإفصاح وجهًا لوجه، فإن الإفصاح عبر الإنترنت لا يرتبط فقط بنتائج إيجابية، بل ينطوي أيضًا على مخاطر وحواجز.[51/52]

فقد يوفر الإفصاح الرقمي للضحايا/الناجين قدرًا أكبر من السيطرة على سرد قصتهم، إلى جانب إتاحة خيارات مثل إخفاء الهوية، وحماية الخصوصية، وسهولة الاستخدام، بل وحتى التمكين، وبناء مجتمع داعم، والحصول على التقدير.[53] وبالإضافة إلى الإفصاح، يمكن استخدام الأدوات والمنصات الرقمية لتسهيل وصول الضحايا/الناجين إلى الدعم بشكل غير علني، غير أن "الفجوة الرقمية"[54] تحد من فاعلية هذا النهج. ومع ذلك، فإن الإفصاح الرقمي قد يُساء استخدامه، مما يؤدي إلى جذب انتباه غير مرغوب فيه يتجاوز نية الضحايا/الناجين، كما قد يعرّض مصداقية الضحية وصحة روايتها للتشكيك.[55]

آليات الطرف الثالث لمعالجة الإفصاحات

تشير هذه الآليات إلى القنوات التي يتم من خلالها تقديم الإفصاحات والتقارير إلى مزودين خارجيين يقومون بمراجعتها، ثم — وبموافقة الضحايا/الناجين — ثم يتم إحالتها إلى السلطات أو الخدمات أو أصحاب العمل المعنيين، حسب الاقتضاء. ومن الأمثلة على ذلك: "سوا" [56]في الأراضي الفلسطينية المحتلة و"لوب" [57]على المستوى العالمي. ويمكن أن تُستخدم هذه الآليات إما للشكاوى والملاحظات العامة أو للإفصاح عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المتعلقة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وغالبًا ما تتيح هذه القنوات تقديم الإفصاحات والتقارير بشكل مجهول الهوية. تتيح آليات الطرف الثالث للضحايا/الناجين فرصة الإفصاح دون التعامل بشكل مباشر مع المنظمة المسؤولة عن الشخص المتهم بارتكاب فعل الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

يلجأ العديد من أصحاب العمل أيضًا إلى استخدام برمجيات لإدارة القضايا مثل Ethicspoint أو Safecall، والتي تشمل خطوطًا هاتفية ساخنة يديرها موظفون يجيدون عدة لغات. وغالبًا ما تتيح هذه الأنظمة فرصة الإفصاح بشكل مجهول، حيث يُنشأ للمُبلغ عنوان بريد إلكتروني مؤقت لا يمكن تتبعه، مما يسمح لصاحب العمل بالتواصل مع المُبلّغ بسرية، أو يتيح للمُبلّغ خيار عدم الرد. تستخدم المنظمات الإنسانية والتنموية أيضًا قنوات إبلاغ أخرى، مثل آليات الشكاوى المجتمعية التي تمكّن الأفراد من تقديم الإفصاحات أو إثارة المخاوف مباشرةً مع المنظمة. وسيتم تناول هذه القنوات في القسم التالي من هذا التقرير.

ورغم أن مزوّدي خدمات الطرف الثالث يدّعون أن موظفي استقبال البلاغات مدرّبون على التعامل مع الإفصاحات الحساسة، فإنه يصعب التأكد من أن جميع الخدمات مؤهلة للتعامل مع إفصاحات حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المعقدة أو الخطيرة. حتى مع وجود هذه الآليات، لا تستطيع المنظمات التحكم أو التنبؤ بكيفية قيام الضحية/الناجي بالإفصاح.

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

وجد هذا التقرير العديد من الموارد المتاحة حول أفضل الممارسات في تلقي بلاغات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، يقدم دليل "كيفية دعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي عند عدم وجود جهة فاعلة في العنف في منطقتك"[58]إرشادات حول ما يجب فعله وما لا يجب فعله عند تلقي البلاغات، بالإضافة إلى أمثلة لما يجب قوله، وهو متوفر بعدة لغات. هذه الأداة موجّهة إلى الأشخاص الذين يتلقّون إفصاحات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع، لكن الإرشادات الواردة فيها تنطبق أيضًا على من يتلقّون إفصاحات عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. من بين أبرز النقاط الواردة في هذه الإرشادات حول كيفية تلقي الإفصاحات ما يلي:

ما يجب فعله

- اسمح للضحية/الناجي من حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بقيادة المحادثة
- استمع أكثر مما تتكلم
- قل عبارات مُطمئنة وداعمة
- إذا كان ذلك مناسبًا، اسأل من، متى، أين، وماذا
- لا تسأل لماذا
- كرر/تحقق من فهمك للموقف
- اسأل الشخص عما يريد منك أن تفعله بالمعلومات التي أفصح عنها

ما لا يجب فعله

- لا تُبالغ في رد فعلك -ابقَ هادئًا
- لا تُجبر شخصًا على طلب المساعدة من خلال التطفل أو الإلحاح
- لا تُشكك أو تُناقض ما يقوله لك شخص ما
- لا تُجبر الشخص على مُشاركة معلومات أكثر مما يُريحه
- لا تُقدم نصيحتك أو رأيك الخاص
- لا تُقدم وعودًا كاذبة أو تتجاوز دورك

غالبًا ما تتضمن سياسات حماية الطفل في المؤسسات التي تركز على الأطفال إرشادات للتعامل مع إفصاحات الأطفال[59]. على سبيل المثال، تحتوي مجموعة ادوات الحماية الشاملة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الصادر عن منظمات Save the Children و Able Child Africa على نصائح مفصّلة حول تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على الإفصاح وكيفية الاستجابة لهم، مع التأكيد على أن الأطفال قد يواجهون أنواعًا مختلفة من الإعاقات، وأن وسائل الإفصاح المعتادة قد لا تناسب الجميع. كما تذكّرنا هذه الإرشادات بأنّه، بغضّ النظر عن وسيلة الإفصاح، يجب على متلقي الإفصاح أن يسأل نفسه: "هل سأستجيب بهذه الطريقة لو كان الطفل بلا إعاقة؟" وإذا كان الجواب "لا"، فعلى الممارسين أن يثبتوا أنّ الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة قد تمت معاملته على نحو منصف، وأن الافتراضات أو التمييز أو التحيزات اللاواعية المرتبطة بإعاقة الطفل لم تؤثر على طريقة الاستجابة.

وتؤكد جميع هذه الإرشادات على أهمية التعامل الحساس مع الإفصاحات لتجنّب إعادة إيذاء الضحية/الناجي نفسيًا. ومع ذلك، فإن هذه التوجيهات لا تحقق فائدتها إلا إذا جرى تعميمها على كل من قد يجد نفسه في موقف استقبال إفصاح.

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

يميل العاملون في مجال المساعدات إلى تفعيل إجراءات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي عقب تلقي إفصاح عن حادثة. وتؤكد الدراسات على أهمية الدور والمسؤوليات الملقاة على عاتق هؤلاء المستجيبين، وعلى ضرورة مراعاة تصورات الضحايا/الناجين لردود الفعل الاجتماعية تجاههم. كما توضح الأدلة المتعلقة بالإفصاحات عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي الدور البارز الذي يضطلع به الداعمون الاجتماعيون في التخفيف من الأضرار التي قد تلحق بالضحايا/الناجين.

من المعروف أن الضرر الذي يلحق بالضحايا/الناجين قد ينجم عن التفاعلات السلبية سواء مع الداعمين غير الرسميين أو الرسميين، حيث يُنظر إلى الداعمين الرسميين عمومًا بصورة أكثر سلبية من قِبل الضحايا/الناجين.

لذلك، يتعين على الداعمين الرسميين أن يكونوا أكثر وعيًا بكيفية الإصغاء والتفاعل عند تلقي الإفصاحات. وهناك حاجة إلى بذل جهود للتدخل بهدف الحد من ردود الأفعال الاجتماعية السلبية تجاه الإفصاحات وتعزيز/توفير الدعم الاجتماعي الإيجابي للضحايا/الناجين، ويجب أن تكون هذه الجهود أولوية لدى الجهات الفاعلة في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

ويتطلب ذلك تنفيذ تدخلات وتحديد المهنيين الرسميين وشبكات الدعم غير الرسمية التي يتفاعل معها الضحايا/الناجين من حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

تُظهر الأدلة غير الحاسمة بشأن الفوائد المحتملة لردود الفعل الاجتماعية الإيجابية المصاحبة لإفصاح الضحايا/الناجين، وهذا يعني أهمية الامتناع تمامًا عن إجبارهم أو دفعهم إلى الإفصاح من قبل الجهات الفاعلة في لحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بدافع الاعتقاد بأنه قد يكون مفرغًا نفسيًا أو مُعالجًا لهم. وعلى المنظمات ألا تُلقي بمسؤولياتها المؤسسية في منع الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على عاتق الأفراد، بل عليها أن تلتزم دومًا باحترام حقوق الضحايا/الناجين، ومراعاة ما يحيط بهم من مخاطر، وما يمرون به من ظروف خاصة، عند التعامل مع أي إفصاح.

ينبغي أن يتلقى الموظفون الذين يُحتمل أن يتعاملوا مع أفراد المجتمع تدريبًا أساسيًا على كيفية تلقي البلاغات. ويشمل ذلك كيفية الاستجابة بطريقة تمنع المزيد من الصدمات النفسية.

ينبغي النظر في آليات الطرف الثالث للتعامل مع الإفصاحات التي تكون خارج نطاق المنظمة، ويمكن أن توفر هذه الآليات فرصة للإفصاح المجهول، أو تتيح للضحية/الناجي اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم مشاركة إفصاحه مع المنظمة. ومع ذلك، يجب إخضاع أي آليات مستخدمة لضمان الجودة، للتأكد من قدرتها على التعامل مع الإفصاحات الجادة والمعقدة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وينبغي أن يتلقى الموظفون الذين يُحتمل أن يتواصلوا مع أفراد المجتمع تدريبًا أساسيًا على الأقل حول كيفية تلقي الإفصاح.

ينبغي أن يتلقى الموظفون الذين يُحتمل أن يتعاملوا مع أفراد المجتمع تدريبًا أساسيًا على كيفية تلقي البلاغات. ويشمل ذلك كيفية الاستجابة بطريقة تمنع المزيد من الصدمات النفسية.

2.

آليات الإبلاغ

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
قد يقوم الضحية/الناجي أو طرف ثالث بالإبلاغ عن مخاوف تتعلق بالاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي من خلال آلية إبلاغ مخصصة، تتلقى المنظمة هذا البلاغ.	**تتلقى المنظمة للبلاغ**

يغطي هذا القسم آليات الإبلاغ (أو قنوات الإبلاغ) التي تنشئها المنظمات لتلقي البلاغات أو المخاوف المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بشكل مباشر.

هناك عدة طرق يمكن أن تصل من خلالها بلاغات أو مخاوف بشأن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إلى المنظمة، على سبيل المثال:

- الإبلاغ المباشر من الضحية/الناجي، عبر قنوات رسمية أو غير رسمية.
- إفصاح الضحية/الناجي لطرف ثالث يقوم بدوره بإبلاغ المنظمة.
- ملاحظة طرف ثالث للحادثة، أو شعوره بالقلق تجاه أمر سمعه أو شاهده، فيقوم بإبلاغ المنظمة.

لكي يتم استقبال البلاغات والتعامل معها بالشكل المناسب، يجب أن يتوافر عنصران أساسيان: وسيلة لتقديم البلاغات، ونظام لمعالجة هذه البلاغات بعد استلامها.

آليات الشكاوى المجتمعية

من المصطلحات الشائعة الاستخدام في القطاع الإنساني "آلية الشكاوى المجتمعية" (CBCM)، آلية الشكاوى المجتمعية هي آلية تُمكّن أفراد المجتمع من تقديم الملاحظات أو البلاغات أو الشكاوى. يتم تطوير هذه الآليات بالتشاور مع المجتمعات حول القنوات الآمنة التي يفضلون استخدامها لتقديم ملاحظاتهم أو شكاواهم أو بلاغاتهم. تعتمد القنوات المستخدمة على نتائج هذه المشاورات، وقد تشمل: مكاتب ميدانية مؤقتة (مثل أثناء عمليات التوزيع)، ولجان مجتمعية، ونقاط اتصال، وصناديق شكاوى، وأرقام واتساب مخصصة.

يشمل مصطلح آلية الشكاوى المجتمعية أيضًا إلى الإجراءات الخاصة بالتعامل مع البلاغات، والتي سيتم تناولها في القسم التالي.

ليست جميع آليات الشكاوى المجتمعية مناسبة للتعامل مع قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، إذ قد تفتقر إلى السرية، أو لا تضم موظفين مدرَّبين على التعامل مع هذه الحالات، أو لا تحتوي على إجراءات للإحالة.[60] بعض هذه الآليات مخصَّص لتلقي الشكاوى العامة، لكنها قادرة أيضًا على التعامل مع البلاغات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إذا كانت تضم المكوّنات المذكورة أعلاه. كما أن هناك آليات أُنشئت خصيصًا لتشجيع الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي والتعامل معها بشكل مناسب.

تشمل المصطلحات ذات الصلة أيضًا "آليات الشكاوى والملاحظات" و"آليات الشكاوى والاستجابة" وعلى الرغم من أن هذه الآليات قد تختلف في أهدافها وتطبيقاتها، فإنها تشير عمومًا إلى الوسائل التي تتيح للمنظمات تلقي البلاغات والتعامل معها. وتُطبَّق عليها المبادئ ذاتها المطبقة على آليات الشكاوى المجتمعية من حيث مدى ملاءمتها لتلقي ومعالجة البلاغات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

آليات الشكاوى المجتمعية تجمع بين الهياكل المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، وتلعب دورًا مهمًا في المجتمعات التي تجد صعوبة في الوصول إلى الأنظمة الرسمية حيث يمكنها إدارة التحقيقات وتحقيق العدالة. لكن تواجه هذه الآليات تحديات تتمثل في تقادمها، وعدم اتساقها، وصعوبة تنفيذها بسبب مشكلات التنسيق بين الوكالات المختلفة. أظهرت الأبحاث أن هذه الآليات، كما تُطبَّق حاليًا، غير كافية للتعامل مع شكاوى الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بسبب المخاوف المتعلقة بالسرية والوصمة، إذ تتطلب هذه القضايا مقاربات أكثر حساسية وتخصيصًا.

الخطوط الساخنة

تقدم خدمات الخطوط الساخنة (الهاتفية وعبر الإنترنت) معلومات ودعمًا للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. توفر هذه الخطوط الخصوصية والسرية، مما يجعلها وسيلة شائعة للتواصل الطوعي للإفصاح والحصول على الدعم النفسي الاجتماعي. يمكن استخدام الخطوط الساخنة أيضًا كقناة لاستقبال تقارير الانتهاكات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ومسار لإحالة الضحايا إلى خدمات الدعم المرتبطة والمُدمجة مع أشكال مختلفة من المساعدة. تُستخدم الخطوط الساخنة أيضًا للإبلاغ من قِبل أشخاص غير الضحايا/الناجين. تُستخدم البيانات المجهولة الهوية التي تجمعها الخطوط الساخنة لجمع معلومات حساسة حول تجارب الضحايا/الناجين دون التسبب في مزيد من الضرر، وبالتالي توجيه الممارسات المؤسسية وتحقيق تحسينات نظامية.

أنواع خدمات الخطوط الساخنة المستخدمة في القطاع الإنساني تتفاوت وتشمل:

- خطوط ساخنة تابعة لوكالة واحدة، غالبًا ما تكون "تقنية منخفضة"، ويديرها مزود محلي. قد تستخدم هذه الخطوط الرسائل النصية وكذلك المكالمات الصوتية، ويشغلها إما مزودون خارجيون أو موظفو المنظمة نفسها.
- خطوط ساخنة ضمن حزمة إدارة الحالات، مثل Safecall أو Ethicspoint (انظر القسم السابق).
- خطوط ساخنة مشتركة بين عدة وكالات، مثل تلك التابعة للشبكة الوطنية للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

تزداد شعبية الخطوط الساخنة المشتركة بين الوكالات، خصوصًا في الاستجابات الإنسانية، نظرًا لأن الأشخاص الذين يبلغون قد لا يعرفون أي منظمة يعمل بها الجاني، ويجب أن يُمنحوا قناة مشتركة للإبلاغ. عادةً ما تتألف الخطوط الساخنة المشتركة من:

- خط ساخن محلي يُدار من قِبل موظفين مدربين.
- حملات توعية في المجتمع حول الهدف من الخط الساخن ورقم الاتصال به.
- إجراءات لمشاركة التقارير الواردة إلى الخط الساخن مع الوكالة المعنية.
- اتفاقيات بين الأعضاء للالتزام ببروتوكولات التحقيق وفق معايير متفق عليها.

استُخدِمت الخطوط الساخنة كآلية لدعم ضحايا الانتهاكات الجنسية منذ سبعينيات القرن الماضي[62]، وتُستخدم دوليًا لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. تميل الخطوط الساخنة الهاتفية إلى أن تكون الوسيلة الأساسية لمساعدة الضحايا مقارنة بالدردشة النصية أو الرسائل[63]، على الرغم من أن البيانات تشير إلى تزايد أهمية الوسائل الإلكترونية في السنوات الأخيرة[64]، خصوصًا بين الأطفال والمراهقين في حالات الإفصاح الأولى.[65]

يستخدم الضحايا الخطوط الساخنة بطرق وأوقات مختلفة؛ فبعضهم يبلغ عن الانتهاكات مباشرة، بينما يلجأ آخرون إليها فقط بعد شعورهم بخيبة أمل من المؤسسات التي أبلغوا لديها سابقًا. كما تُستخدم الخطوط الساخنة للإبلاغ من قِبل أشخاص غير الضحايا أيضًا. قد يتصل الضحايا بالخط الساخن بعد عدة أيام، لكن في الغالب يكون الاتصال غير فوري وقد يحدث بعد عدة سنوات. وبالنظر إلى محدودية البيانات، من غير الممكن التأكد مما إذا كان هذا الحال في بيئات الطوارئ أيضًا.

وسائل الإعلام (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي)

في السنوات الأخيرة، برزت وسائل الإعلام كوسيط موثوق للإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. لقد كشفت التقارير الإعلامية ووثّقت انتهاكات مروّعة للسلطة ضد بعضٍ من أكثر الفئات ضعفاً في العالم، وألقت الضوء على قضايا عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي داخل المنظمات الإنسانية نفسها. لقد شارك المبلّغون للمرة الأولى، إلى جانب الضحايا/الناجين الذين قدّموا شكاوى داخل المنظمات الإنسانية، قصصهم بشجاعة مع الصحفيين. إن تصديقهم وأخذهم على محمل الجد، إلى جانب الاستقلالية الصارمة والحياد واحترام السرية وعدم الكشف عن الهوية من قبل الصحفيين، جعل الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي يثقون بهم لإيصال قصصهم. كما تحدّى الصحفيون المنظمات لمحاسبتها في ما يتعلق بسياساتها الخاصة.

ومع ذلك، تبرز أسئلة أخلاقية عقب هذه الإفصاحات. ونظراً لأن دور وسائل الإعلام نادراً ما يتجاوز رواية القصص في غياب أنظمة دعم يمكن للضحية/الناجي اللجوء إليها، تبقى التساؤلات قائمة حول كيفية ضمان سلامة الضحايا/الناجين. يمكن أن تكون وسائل الإعلام شريكاً مهماً في كشف الانتهاكات داخل القطاع الإنساني، والعمل كجهة رقابية ودفع القطاع إلى اتخاذ إجراءات.

ويمكن تعزيز قدراتها لتعزيز الفهم والالتزام بمعايير التغطية الأخلاقية، والتعرف بشكل أفضل على مسارات الإحالة عند وجودها.

الوسطاء الموثوقون ونقاط الدخول المجتمعية

حددت الأبحاث الدور المهم الذي تلعبه قنوات الإبلاغ غير الرسمية عند الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[66] فعندما يكسر الضحايا/الناجون صمتهم، فإنهم يشاركون شكاواهم ويسعون للحصول على الدعم والمساعدة من خلال وسطاء موثوقين أو نقاط دخول مجتمعية. غالباً ما يتم اختيار هذه القنوات من قبل الضحية/الناجي لأنها تحظى بثقة المجتمع ويُنظر إليها على أنها توفر الدعم و/أو المساءلة. وقد تشمل الوسطاء مجموعة متنوعة من الجهات الموجودة في المجتمع، بما في ذلك مجموعات نسائية مجتمعية، وقادة دينيين، وشيوخ المجتمع، وزعماء المجتمع، والقابلات، وسلطات المخيمات.[67] وتكمن ميزتهم في أنهم مستقلون وغير خاضعين لسيطرة المنظمات. ومع ذلك، قد تكون قدراتهم في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ومكافحته محدودة.

نقاط الاتصال المعنية بـالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي

تمتلك العديد من المنظمات نقاط اتصال للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، أو موظفين في أدوار مشابهة، لمحاكاة نهج "الوسيط الموثوق". عادة ما يكون هؤلاء النقاط موظفين في أدوار أساسية موجودة مسبقاً، وتشكل مهامهم كنقاط اتصال ما بين 10-20% فقط من عملهم. وهم ليسوا بالضرورة خبراء في الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بل يعملون في مجالات ذات صلة مثل مستشاري النوع الاجتماعي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الموارد البشرية، إلخ. وتشمل أدوارهم دعم وتعزيز الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في مواقعهم واستقبال وتحويل تقارير الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.عادةً لا يتم تدريب نقاط الاتصال المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي أو توقع مشاركتهم في تحقيقات تتعلق بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[68]وتشمل حدود دور نقاط الاتصال أحيانًا مهام قصيرة الأجل أو متناوبة، مما يقلل من الوقت المتاح لها لبناء الثقة وتنفيذ تدابير الحماية في هذا المجال. وعلى النقيض من ذلك، فهي تكون أحيانًا جزءًا من هيكل المنظمة نفسها، مما يجعلها تُرى كجزء من النظام وليست مستقلة بشكل كافٍ، الأمر الذي قد يثير مشكلات تتعلق بالثقة.

ما هي التحديات؟

تلعب المشاعر المتنوعة التي يمر بها الضحية/الناجي بعد التعرض للإساءة و/أو بعد الكشف عنها دورًا مهمًا في ضعف الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. الشعور بالعار أو الذنب أو الإحراج، إلى جانب الخوف من الانتقام أو الوصمة أو عدم التصديق، وانعدام الثقة، كلها عوامل تسهم في ضعف الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي داخل وخارج قطاع المساعدات.[69/70] قطاع المساعدات مسؤول جزئيًا عن هذا الوضع، حيث إن استجابته للضحايا/الناجين كانت في كثير من الأحيان غير كافية على الإطلاق. ومع مرور الوقت، ساهم غياب الخصوصية، وانعدام السرية، والتجارب السلبية، وقصص الانتقام، وفترات التقادم، وبطء الإجراءات دون تقديم تغذية راجعة، والإفلات من العقاب للجناة في تعزيز انعدام الثقة بآليات الإبلاغ الرسمية، وهو ما يتعين على القطاع إصلاحه لاستعادة ثقة الضحايا/الناجين. وقد لجأ بعض العاملين في القطاع، بشكل غير أخلاقي، إلى دعوة الضحايا/الناجين للإبلاغ عن الانتهاكات دون توفير الحماية والخدمات الداعمة اللازمة عند القيام بذلك. إن تعزيز آليات الإبلاغ لخدمة الضحايا/الناجين بشكل أفضل يتطلب مراجعة نقدية للآليات القائمة وتحسين الممارسات.

السرية في الإبلاغ

تُعد المخاوف بشأن السرية والخصوصية من أبرز العوائق أمام الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وضمان السرية في الإبلاغ يُعتبر ممارسة مثلى وأحد معايير مؤشر تحالف المعايير الإنسانية الأساسية في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[71] وعلى الرغم من ذكره كثيرًا في السياسات المؤسسية، فإن السرية ليست أمرًا بديهيًا ولا يمكن افتراضها ما لم يتم حمايتها صراحة. أظهرت أبحاث ميدانية في بنغلاديش والأراضي الفلسطينية المحتلة وجود مخاوف بشأن السرية في آليات الإبلاغ الشائعة،[72]مثل وضع صناديق الشكاوى في أماكن عامة لا توفر الخصوصية أو إخفاء الهوية، وعدم إتاحة خيارات للإبلاغ الذاتي لأفراد المجتمع، مما يضطر المبلّغين إلى إشراك عدة أشخاص في عملية الإبلاغ، وهو ما يزيد من احتمالية انتهاك السرية وكشف الشكاوى للمجتمع. وقد تم توثيق هذه النتائج أيضًا في دول منخفضة ومتوسطة الدخل.[73]

وأحيانًا تُستخدم السرية كذريعة من قبل منظمات المساعدات لعدم نشر أعداد ونتائج تقارير الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وحرمان الضحايا/الناجين من مراجعة وتقييم قضاياهم، وكذلك كذريعة لفرض اتفاقيات عدم الإفصاح.[74]

© Unsplash: ديبي مول

استخدام آليات الإبلاغ

فيما يتعلق بالخطوط الساخنة، أظهرت الأبحاث أن الرجال والنساء يواجهون مخاوف مختلفة تتعلق بالثقة عند الإبلاغ عن تجاربهم؛ حيث تخشى النساء في المقام الأول "عدم التصديق"، بينما يخشى الرجال "الحكم عليهم".[75] أظهرت دراسة حالة استكشافية لخط ساخن أمريكي مختص بالاعتداءات الجنسية أن الرجال الذين يعانون من ضائقة نفسية طويلة الأمد كانوا أكثر ميلاً لاستخدام الخطوط الساخنة وتفضيلها على الخدمات البديلة، لأنها تراعي بشكل أفضل مخاوفهم من الوصمة وخصوصيتهم.[76] كما أبلغت الخطوط الساخنة عن ارتفاع معدلات استنزاف الموظفين، مما يتطلب تحديد وتدريب موظفين جدد بشكل منتظم.[77]

تشير خبرات العاملين في مجال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إلى أن الضحايا/الناجين غالبًا ما يفضلون الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي إلى موظفين يثقون بهم، بدلاً من اللجوء إلى قنوات الإبلاغ غير الشخصية. كما يمكن لأنشطة الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، مثل تدريبات التوعية، أن تؤدي إلى إفصاحات، حيث يلاحظ الضحايا/الناجون أن المنظمة لديها سياسات وإجراءات واضحة في هذا المجال، وقد يُنظر إلى المدرب باعتباره طرفًا موثوقًا.[78]

حتى عند وجود قنوات للإبلاغ، فقد أظهرت التجارب أن ذلك لا يعني بالضرورة زيادة استخدامها. وأظهر تقرير وكالة رويترز/الأخبار الإنسانية[79] حول انتشار الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي خلال الاستجابة لوباء الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الضحايا/الناجين لم يلجؤوا إلى آليات الشكاوى، رغم أن عشرات المنظمات الإنسانية أكدت توفرها. فقد كان أكثر من 40 منظمة إنسانية يعملون في الاستجابة، ومعظمهم أشار إلى أن لديهم آليات لتلقي الشكاوى[80]. وأفادت اليونيسف أنها وفرت 22 وسيلة لتقديم الشكاوى، بما في ذلك خط ساخن سري وصناديق شكاوى. ومع ذلك، عندما قام الصحفيون باستطلاع آراء 34 من المنظمات الدولية الرئيسية وعدد قليل من المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية، أشارت معظم المنظمات ال24 التي قدمت البيانات إلى أنها لم تتلق أي شكاوى خلال تفشي المرض الذي استمر قرابة العامين.

قالت النساء اللواتي أُجريت معهن المقابلات للصحفيين: "معظم النساء اللواتي أُجريت معهن المقابلات لم يكنّ على دراية بالخطوط الساخنة أو غيرها من طرق الإبلاغ عن الإساءة" وقالت إحدى الضحايا/الناجيات: "لماذا تسألونني أصلًا إذا أبلغتُ عن ذلك؟ كنتُ مرعوبة. شعرتُ بالاشمئزاز. لم أخبر والدتي حتى بهذا الأمر".

اللغة

يُمثل نهج القطاع الإنساني في التعامل مع اللغة تحديًا كبيرًا في معالجة قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. ويتعلق ذلك باللغة والمصطلحات المستخدمة في العمل على قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وتعقيد اللغة في الإفصاح ومناقشة القضايا الحساسة المتعلقة بهذه القضايا.

غالبًا ما تكون لغة ومصطلحات القطاع الإنساني غير مفهومة للمجتمعات التي يعمل معها.

غالبًا ما تكون اللغة والمصطلحات التي يستخدمها القطاع الإنساني غير مفهومة للمجتمعات التي يعمل معها. فكثيرًا ما تُقدَّم مواد التوعية باللغات التي يتحدث بها العاملون في القطاع، وليس بلغات المجتمعات المستهدفة، كما أن المصطلحات المستخدمة تكون معقدة وصعبة الترجمة. كما ورد في تقرير تحالف المعايير الإنسانية الأساسية بعنوان سد فجوة المساءلة:

> "بينما تدرك النساء من الروهينغا جيدًا ما يشكل استغلالًا أو اعتداءً أو تحرشًا جنسيًا، فإن تعريفات القطاع نفسه واستخدامه للغة حول هذا الموضوع تعني أن القطاع لا يتواصل بفعالية مع المجتمع. وقد رأت المنظمات أن المشكلة تكمن في عدم فهم النساء من الروهينغا لما يعتبره القطاع استغلالًا أو اعتداءً أو تحرشًا جنسيًا وما يمكن الإبلاغ عنه، بدلًا من معالجة طريقة استخدامهم هم (المنظمات) للغة وأساليب التواصل".[81]

هذا الأمر يعيق قدرة القطاع على التواصل مع المجتمعات بشأن ما يجب أن يتوقعوه من الموظفين والعاملين المرتبطين بهم من حيث السلوك، وكيفية الإبلاغ إذا كانت لديهم مخاوف أو علم بأي انتهاكات. وأحيانًا لا يفهم الموظفون العاملون في المنظمة أنفسهم ما هو متوقع منهم.[82]

ومن بين التحديات الكثيرة التي تواجه المنظمات في جهودها لمنع ومواجهة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي والفوارق اللغوية والثقافية التي تميز السياقات الإنسانية. كقطاع، اعتاد العاملون في القطاع الإنساني النظر إلى عوامل مثل الفقر، والنوع الاجتماعي، والعمر، والإعاقة كمحركات شائعة للضعف. لكن اللغة والثقافة أيضًا ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بالضعف. على سبيل المثال، غالبًا ما يواجه متحدثو لغات الأقليات مستويات متعددة من التمييز عند بحثهم عن المعلومات. ويزيد من تعقيد هذا الأمر تعقيد مناقشة القضايا الحساسة، والتي غالبًا ما تُعتبر محرمة ثقافيًا. وفي كثير من الأحيان تُستخدم التعابير العامية لمناقشة قضايا العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي أو الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، أو قد لا تكون هناك مصطلحات على الإطلاق – كما هو الحال في بعض الثقافات التي لا تملك كلمات تصف العنف الجنسي المرتكب ضد الرجال.[83]

مسؤولية المنظمات الإنسانية في التعرف على حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي

يعتمد تركيز القطاع الإنساني على آليات الإبلاغ على فكرة أن الضحايا/الناجين هم من يجب أن يلفتوا انتباه المنظمة إلى حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. غير أن هذا العبء من المسؤولية لا ينبغي أن يُلقى على عاتق الضحايا/الناجين أو أفراد المجتمع. بل يجب على القطاع أن يكون أكثر استباقية، أولًا بافتراض أن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تحدث في السياقات الإنسانية التي تتسم بضعف شديد واختلال في موازين القوى، وثانيًا من خلال تقييم متى وأين وكيف يحدث ذلك. ولا تزال الجهود غير كافية لتحمل المسؤولية في تحليل مخاطرالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وتحديد أماكن وقوع الانتهاكات بشكل استباقي.

يجب أن تتاح للمجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات آليات آمنة وفعّالة للتعامل مع الشكاوى.

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

لقد أدمج القطاع الإنساني الحاجة إلى وجود آليات للإبلاغ ضمن المعايير التي توجه عمله. وفيما يتعلق بالتوجيهات الخاصة بتنفيذ آليات الإبلاغ، يمكن العثور على العديد من الأدوات والموارد التي طورتها منظمات مختلفة على موقع تحالف المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة.[84] تحتوي المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة على التزام واضح بوجود آليات آمنة ومناسبة للإبلاغ عن جميع أنواع الملاحظات والشكاوى.

الالتزام: يجب أن تتاح للمجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات آليات آمنة وفعّالة للتعامل مع الشكاوى.

معيار الجودة: يتم استقبال الشكاوى ومعالجتها.

الإجراءات الرئيسية:

5.1 التشاور مع المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات بشأن تصميم وتنفيذ ومتابعة عمليات التعامل مع الشكاوى.

5.2 الترحيب بالشكاوى وقبولها، والتواصل بشأن كيفية الوصول إلى آلية الشكاوى ونطاق القضايا التي يمكن أن تتناولها.

5.3 إدارة الشكاوى بطريقة سريعة وعادلة ومناسبة، مع إعطاء الأولوية لسلامة المشتكي والأشخاص المتأثرين في جميع المراحل.

مسؤوليات المنظمة:

5.4 وجود عملية موثقة ومعمول بها للتعامل مع شكاوى المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات.

ينبغي أن تشمل العملية البرامج، وحوادث الاستغلال والاعتداء الجنسي، وغيرها من أشكال إساءة استخدام السلطة.

5.5 ترسيخ ثقافة تنظيمية تأخذ الشكاوى على محمل الجد وتتعامل معها وفقًا لسياسات وإجراءات محددة.

5.6 ضمان وعي المجتمعات والأشخاص المتأثرين بالأزمات بالسلوك المتوقع من الموظفين العاملين في القطاع الإنساني، بما في ذلك التزامات المنظمة في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسي.

5.7 إحالة الشكاوى التي لا تندرج ضمن نطاق عمل المنظمة إلى جهة ذات صلة بطريقة تتماشى مع الممارسات الجيدة.[85]

يمكن العثور على هذه مبادئ آلية الإبلاغ التي تركّز على الناجي في إرشادات مؤسسة الآغا خان لتطوير آليات الشكاوى المجتمعية المرتكزة على الناجين، وبالتشاور مع المجتمعات:

- إعطاء الأولوية للسرية في جميع الأوقات.
- تصميم الإجراءات بطريقة تقلل من خطر إعادة الصدمة للناجي.
- حصر وتحديد خدمات الدعم (مثل الخدمات الطبية، والحماية، والدعم النفسي والاجتماعي) قبل تطوير آلية الشكاوى المجتمعية.
- توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالحماية، يتم تصميمها بالتشاور مع المجتمع وخبراء الحماية المحليين ذوي الصلة.
- دعم الناجي للوصول إلى هذه الخدمات (إذا رغب بذلك) فور إثارة القلق (دون انتظار نتائج التحقيق أو أي عمليات أخرى).

يقدم هذا الدليل أيضًا توجيهات حول التشاور مع المجتمعات عند تطوير آليات إبلاغ مناسبة وتركّز على الناجين.[86]

هناك موارد أقل فيما يتعلق بالآليات المصممة خصيصًا للتعامل مع البلاغات الخاصة بحوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. الاستثناء البارز هو "دليل أفضل الممارسات للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي حول الآليات المجتمعية المشتركة بين الوكالات (Inter-Agency CBCMs)"، الذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). يتكون هذا الدليل الشامل من 135 صفحة ويغطي كل شيء بدءًا من ضمان دعم الإدارة، وصولًا إلى تطوير الآلية، والتعامل مع البلاغات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. ويركز الدليل على آليات الشكاوى المشتركة بين الوكالات، وليس على الآليات المجتمعية الخاصة بوكالة واحدة.

يمكن العثور على إرشادات أقصر في مجموعة من الأدوات التي أنتجها القطاع، مثل: الفصل الخاص بـالآليات المجتمعية المشتركة بين الوكالات في دليل تنفيذ الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي الصادر عن تحالف المعايير الإنسانية الأساسية[88]. ، الموارد الموجودة على بوابة المساءلة والإدماج التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي.[89]،والبروتوكولات التي طورتها المراكز الوطنية لـموارد وخدمات الدعم للحماية[90]، والتي تستهدف المنظمات غير الحكومية الصغيرة أو الأقل موارد.

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

عند استخدام آليات الإبلاغ، ينبغي أن تكون آمنة ومناسبة كما نصت عليها معايير تحالف المعايير الإنسانية الأساسية. ولضمان أن تكون آلية الإبلاغ متمحورة حول الضحية/الناجي، يجب (على الأقل مراعاة ما يلي):

- إعطاء الأولوية للسرية في جميع الأوقات.
- تصميم الإجراءات بطريقة تقلل من خطر إعادة الصدمة للناجي.
- يتم رسم خريطة للخدمات الداعمة (مثل الدعم الطبي والحماية والدعم النفسي والاجتماعي) مسبقًا لتطوير آليات الإبلاغ ورفع الوعي بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالحماية، يتم تصميمها بالتشاور مع المجتمع وخبراء الحماية المحليين ذوي الصلة.
- دعم الناجي للوصول إلى هذه الخدمات (إذا رغب بذلك) فور إثارة القلق (دون انتظار نتائج التحقيق أو أي عمليات أخرى).[91]

3.

معالجة البلاغات وإدارة الحالات

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
يتم التواصل مع الضحية/الناجي من قبل المنظمة (إذا كانت هويته معروفة).	**تقوم المنظمة:** • **توثيق البلاغ أو الإفصاح.** • **اتخاذ القرار بشأن كيفية متابعة البلاغ.** • **تفعيل إجراءات إدارة الحالة إذا فُتح ملف للقضية.**

بمجرد أن تتلقى المنظمة بلاغًا عن حادثة الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي، تصبح مسؤولة عن متابعته.

حتى في حال عدم توفر معلومات كافية لاتخاذ خطوات إضافية، يجب تسجيل البلاغ وأرشفته واتخاذ الإجراءات المناسبة، مثل:

- إبلاغ الجهات المعنية عند الضرورة، مثل قسم الموارد البشرية.
- التحقق من وجود بلاغات مشابهة لرصد أي نمط متكرر.
- تنفيذ أنشطة توعية في الموقع (إذا كان معروفًا) لمعرفة ما إذا كانت هناك بلاغات أخرى

إدارة الحالة هي أسلوب منظم لتقديم الدعم للضحية/الناجي. وتشمل قيام أحد المنظمات بتقديم أو تسهيل الوصول إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي أو الخدمات الاجتماعية وتتحمل مسؤولية ضمان أن يكون الضحايا/الناجين على دراية بجميع الخيارات المتاحة أمامهم. كما أنهم يعملون على ضمان تحديد أي قضايا أو مشاكل تواجه الضحية/الناجي وأسرته ومتابعتها بطريقة منسقة، وتوفير الدعم العاطفي للضحية/الناجي طوال فترة الإجراءات.[92]

تشير إدارة الحالة إلى المهام التي يتم تنفيذها بعد أن تصبح حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي معروفة لدى المنظمة. ويشمل ذلك التفاعل مع الضحية/الناجي، وتوثيق المعلومات ذات الصلة بالقضية والقرارات المتخذة، وترتيب خدمات الدعم للضحية/الناجي إذا لزم الأمر (انظر القسم 4 أدناه، بشأن الإحالة إلى خدمات الدعم)، والتفاعل مع السلطات المعنية إذا كان ذلك آمنًا، ومواصلة تقديم الدعم الطويل الأمد للضحية/الناجي. عادةً ما يقود إدارة الحالة فرد أو فريق لديه رؤية شاملة لكل ما يتعلق بالقضية المحددة.

إن الطريقة التي تتم بها إدارة القضية يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا في سلامة الضحية/الناجي وحمايتها. كما أن تمكين الناجين بعد التعرض للعنف الجنسي يمكن أن يسهم في عملية التعافي، ويجعل الإبلاغ وطلب المساعدة أقل تسببًا بالصدمة.[93]

ما هي التحديات؟

من الأسهل العثور على أمثلة لحالات الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي أُسيء التعامل معها مقارنة بالعثور على أمثلة للممارسات الجيدة في هذا المجال. وجد تقرير تحالف معايير العمل الإنساني "سد فجوة المساءلة" أن الضحايا/الناجين غالبًا ما يتم تشجيعهم على التقدم للإفصاح والإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ولكن شكاواهم لا تُتابع بالشكل الكافي. هناك أيضًا مخاوف جدية تتعلق بالسرية والخصوصية. كثيرًا ما يُترك الناجون بمفردهم للتعامل مع العواقب الثقافية والنفسية والاجتماعية والأمنية والقانونية السلبية التي تلي الإفصاح عن الحادثة أو تقديم الشكوى.[94]

تختلف ممارسات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي عن ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأحيانًا تتطلب أساليب وإجراءات مختلفة. في حين أن ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي تعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكب داخل المجتمع وتركز على منعه والاستجابة له، فإن ممارسات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تتعامل مع الأضرار الجنسية الناتجة عن إساءة استخدام السلطة من قبل موظفي المنظمة أو العاملين المرتبطين بها. مما يترتب عليه آثار إضافية.

يتطلب النهج المرتكز على الضحية/الناجي الحصول على موافقته قبل متابعة أي قضية استغلال واعتداء ونحرش جنسي، وذلك لعدة أسباب، منها: أن تجاهل الموافقة يمكن أن يؤدي إلى إعادة وتكرار الصدمة. قد يشكل ذلك خطرًا الضحية/الناجي ، خصوصًا إذا كان من أصحاب التوجهات الجنسية أو الهويات أو التعبيرات(الجندرية) التي يجرمها القانون في بلده، أو إذا كان الإبلاغ سيؤدي إلى تجريمه أو وصمه اجتماعيًا.

ومع ذلك، لدى العديد من المنظمات (خصوصًا وكالات الأمم المتحدة) متطلبات إلزامية للإبلاغ عن أي مخاوف تتعلق بـالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي لضمان التعامل معها، ما يعني أنه إذا كشف الضحية/الناجي عن الحادثة لأحد الموظفين، فإن ذلك الموظف ملزم بالإبلاغ عنها للمنظمة. بالإضافة إلى ذلك، في بعض البلدان، قد يوجد أيضًا التزام قانوني بإبلاغ السلطات عن بعض أشكال ـالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. علاوة على ذلك، عندما يكون مرتكب الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي موظفًا أو من الكادر المرتبط بالمنظمة، فإن المنظمة تتحمل المسؤولية عن الضرر الناتج، ولديها التزامات قانونية وإجرائية للتعامل مع الانتهاك ومنع أي أذى إضافي. وقد يتعارض ذلك مع النهج المرتكز على الضحية/الناجي ويراعى الصدمات النفسية، والذي يشترط الحصول على موافقة الضحية قبل متابعة البلاغات في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[95]

بعض المنظمات تسيء استخدام مبدأ الموافقة في النهج المرتكز حول الضحية لتبرير عدم متابعة البلاغات. وفي مقال بعنوان ما بعد المساعدات أيضا" Post #aidtoo :"هل نمهد بأنفسنا الطريق للفشل؟"[96]، يزعم المؤلفون بأنه: "بدلاً من محاولة إيقاف التحقيقات بالكامل بذريعة حماية الضحايا/ الناجين من إعادة وتكرار الصدمة، يجب أن نصر على إجراء تحقيقات مهنية يقودها مختصون مدربون على الصدمات النفسية، وأن نطالب المنظمات بالوفاء بالتزاماتها في وقف الأذى من خلال عملية آمنة."

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

هناك العديد من الموارد الشاملة المتاحة في القطاع لإدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحالات الحماية داخل المجتمع بشكل عام. تُعد هذه الموارد مفيدة لممارسي الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، لكنها تحتاج إلى تكييف خاص عندما يكون الجاني أحد موظفي المنظمة أو من الكادر المرتبط بها، كما تمت مناقشته سابقًا.

على سبيل المثال، أصدرت اللجنة التوجيهية لأنظمة إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي إرشادات حول الإدارة المشتركة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي[97]، وهي تصف نهجًا يركز حول الضحية/الناجي يهدف إلى خلق بيئة داعمة تُحترم فيها حقوق كل ضحية/ناجي ويُعامل بكرامة واحترام. إن النهج الذي يركز على الضحية/الناجي يعترف بأن كل ناجي:

- له حقوق متساوية في الرعاية والدعم.
- مختلف وفريد في ظروفه وتجربته.
- يتفاعل بشكل مختلف حسب تجربة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- يمتلك قدرات ومصادر واحتياجات مختلفة.
- له الحق، بما يتناسب مع عمره وظروفه، في تقرير من يجب أن يعرف بما حدث له، وماذا يجب أن يحدث بعد ذلك.
- يجب أن يُصدَّق ويُعامل باحترام ولطف وتعاطف.

توجد مبادئ مشابهة في إرشادات أخرى مثل مدونة مراد (Murad Code)[98]، والبروتوكول الدولي للتحقيق في العنف الجنسي في النزاعات وتوثيقه.[99]

كما تحتوي إرشادات الإدارة المشتركة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي على فصول مخصصة للضحايا/الناجين من مجتمع الميم، والضحايا/الناجين من ذوي الاحتياجات الخاصة، والضحايا/الناجين من الرجال. أما تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني فقد أصدر إرشادات ونموذجًا لإجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الحالات في قضايا حماية الطفل[100]، حيث تؤكد هذه الإرشادات على أهمية أخذ هذه المجموعات (وغيرها) في الاعتبار عند وضع إجراءات إدارة الحالات والتعامل مع البلاغات، لضمان أن تكون الأنظمة آمنة وملائمة وسهلة الوصول وتحترم خصوصية هذه الفئات.

وبالنسبة للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تحديدًا، فقد أصدر مركز الموارد والدعم في مجال الحماية (Safeguarding Resource and Support Hub) تدريبات وإرشادات حول إدارة الحالات. تحتوي شبكة الوكالات المشتركة على نموذج لاستقبال الحالات وإحالتها عند وصولها إلى المنظمة.[101]

يوفّر دليل المنتدى الأمني العالمي المشترك بين الوكالات بعنوان إدارة العنف الجنسي ضد العاملين في المجال الإنساني إرشادات مفيدة تركز على الضحية/الناجي، ويمكن تطبيقها على إدارة أي حالة من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وليس فقط عندما يكون الضحية/الناجي من الموظفين. على سبيل المثال، يتضمن الدليل أمثلة حول كيفية التعامل بشفافية مع الضحايا/الناجين، واحترام رغباتهم، والحصول على موافقتهم قبل اتخاذ أي إجراء. في حال وقوع حادثة عنف جنسي، يجب على المنظمة القيام فورًا بما يلي:

- ضمان أمن وسلامة الضحية/الناجي وأفراد الفريق.
- عرض ترتيب الرعاية الطبية الطارئة بسرية وبموافقة الضحية/الناجي.
- عرض ترتيب وسيلة نقل إلى مكان آمن إذا كان هناك خطر وشيك أو إذا رغب الضحية/الناجي بالانتقال.
- التأكيد للضحية/الناجي أن المنظمة تصدّق روايته لما حدث.
- طمأنة الضحية/الناجي بأن احتياجاته سيتم تلبيتها قدر الإمكان، وأن دور المنظمة هو تقديم التوجيه والدعم وليس اتخاذ القرارات نيابة عنه.
- عرض التواصل مع الأصدقاء أو العائلة إذا رغب الضحية/الناجي بذلك.
- معرفة الشخص الذي يريده الضحية/الناجي ليكون داعمًا له، واقتراح داعم مدرّب من داخل المنظمة إذا كان هذا خيارًا مقبولًا للضحية/الناجي.
- تقديم أي دعم آخر قد يكون مطلوبًا وإرشاد حول الخطوات التالية.
- تقديم المشورة حول خيارات حفظ الأدلة المادية، ودعم الضحية/الناجي إذا رغب في ذلك.
- اتباع بروتوكول الإبلاغ المناسب مع الحفاظ على السرية وتبادل المعلومات فقط عند الضرورة.
- إبلاغ الضحية/الناجي ببروتوكول الإبلاغ.
- بدء سجل سري لجميع الاتصالات والقرارات المتعلقة بعملية الاستجابة، بموافقة الضحية/الناجي.[102]

كما أن العديد من المنظمات الإنسانية لديها إجراءاتها الداخلية الخاصة للتعامل مع البلاغات وإدارة الحالات، وذلك استنادًا إلى سياساتها والقوانين العمالية ذات الصلة.

© Unsplash: ليفي مرسي أنسوكج

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

لا يُفترض اعتماد آليات الإبلاغ كوسيلة أساسية للتعرّف على حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي داخل المنظمات الإنسانية. ومع ذلك، إذا استُخدِمت، فيجب تصميمها بطريقة تراعي الصدمات النفسية بحيث لا تسبب ضررًا إضافيًا للضحايا/الناجين، وأن تكون متاحة لأكبر عدد ممكن من الفئات في المجتمع، بما في ذلك الأكثر عرضة للخطر والمهمشين. من المهم أن تراعي أنظمة التعامل مع البلاغات وإدارة الحالات القوانين والممارسات المحلية.

يجب تطوير آليات الإبلاغ وإدارة الحالات وفق مبادئ تعترف بالضحايا/الناجين كأفراد لهم ردود فعل واحتياجات ورغبات خاصة، مع اعتبارهم خبراء في أوضاعهم الخاصة. كما ينبغي أن تراعي هذه الآليات الاحتياجات المحددة للفئات المستضعفة أو المعرضة للخطر، مثل الأطفال، وأفراد مجتمع الميم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والناجين من الذكور.

من المهم أن تكون صريحًا مع الضحية/الناجي بشأن ما سيحدث إذا رغب في المضي قدمًا في الابلاغ عن حالة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

من المهم أن يتم إطلاع الضحية/الناجي بوضوح على ما سيحدث إذا قرر المضي في تقديم بلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وأن تُطلب موافقته قبل متابعة البلاغ.[103] وفي حال عدم موافقة الضحية/ الناجي، يجب موازنة ذلك مع الخطر الذي قد يشكّله الجاني على الأشخاص الذين يتعامل معهم، فيجب موازنة ذلك بالخطر الذي قد يشكله الجاني على الأشخاص الذين يتعاملون معهم، مع الإقرار بأنه ليس من مسؤولية الضحية/الناجية منع الجاني من التسبب في المزيد من الأذى. يمكن النظر في إجراءات بديلة، مثل مراقبة الموظف الذي تم تقديم البلاغ ضده عن كثب، ونقله إلى دور لا يجعله على اتصال بالمجتمعات والأفراد المعرضين للخطر، وإجراء أنشطة توعية لمعرفة ما إذا كان سيتم تقديم أي تقارير أخرى. يجب تنفيذ هذه الإجراءات دون افتراض مسبق أن الموظف هو الجاني، ودون المساس بحقه في الإجراءات القانونية الواجبة، على أن تُخضع جميع القرارات لتقييم شامل للمخاطر وموافقة الإدارة العليا في المنظمة.

من المهم أن تكون صريحًا مع الضحية/الناجي بشأن ما سيحدث إذا رغب في المضي قدمًا في الابلاغ عن حالة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. ويجب توضيح عملية إدارة الحالة والتحقيق، بما في ذلك النتائج المحتملة للقضية، والقيود المفروضة على الإجراءات التأديبية الممكنة ضد الجاني. يجب أن يكون الضحية/الناجي قادرًا على اتخاذ قرار مستنير بشأن ما يوافق عليه في هذه العملية.

ولا تنتهي مسألة الموافقة عند استلام البلاغ، بل يجب طلب موافقة الضحية/الناجي أيضًا على أي إجراءات لاحقة بعد تقديم البلاغ، متى ما كان ذلك ممكنًا.

الحفاظ على سرية وخصوصية الضحايا/الناجين أمر بالغ الأهمية، وكذلك تأمين المعلومات الرقمية المتعلقة بالادعاءات.

ينبغي للمنظمات الإنسانية السماح بتقديم البلاغات بشكل مجهول الهوية، وألا تضع أي مدة تقادم تمنع الإبلاغ عن حالات الاستغلال الاعتداء والتحرش الجنسي. يجب أن ترحب المنظمات بأي معلومات تتعلق بضرر محتمل تسببت به، من أجل معالجته، لأن وضع قيود على الإبلاغ يعطي الانطباع بأن التعويض أو المعالجة أمر تمنحه المنظمة فقط في ظروف معينة.

يجب أن ترحب المنظمات بأي معلومات تتعلق بضرر محتمل تسببت به، من أجل معالجته، لأن وضع قيود على الإبلاغ يعطي الانطباع بأن التعويض أو المعالجة أمر تمنحه المنظمة فقط في ظروف معينة. استخدام الأسماء المستعارة وترميز البيانات يحمي هوية الضحية/الناجي ويقلل من احتمالية تعرضه أو عائلته أو الشهود لضغوط، مثل الابتزاز أو التهديدات أو الرشوة، وهي أمور شائعة الحدوث.[104]

النهج المرتكز على الضحية/الناجي يعني تقديم الدعم للضحايا/الناجين طالما احتاجوا إليه، حتى وإن لم تتماش هذه المدة مع الجداول الزمنية لإدارة الحالات أو إجراءات التحقيق الخاصة بالمنظمة، إذ قد يكون الدعم التزامًا طويل الأمد يمتد لسنوات. ينبغي ألا يتوقف الدعم بانتهاء التحقيق أو صدور الإجراءات التأديبية، بل يجب أن يساهم في تعزيز قدرة المنظمة على حماية الأفراد من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي مستقبلًا وضمان استمرار تقديم الدعم للضحايا/الناجين طالما كانت هناك حاجة إليه.

الرعاية والعلاج والدعم المستند إلى فهم الصدمات النفسية

تشمل تدخلات علاج ورعاية ودعم الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تدخّلات على المستوى الفردي والمستوى المجتمعي. تهدف التدخّلات الفردية إلى إفادة الشخص بشكل مباشر والتخفيف أو إزالة آثار على الضحية، وتشمل هذه التدخّلات: تقديم الاستشارات، والرعاية الطبية، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وغيرها. أما التدخّلات المجتمعية فهي موجهة نحو النظام وتهتم بتحسين الاستجابات الرسمية وغير الرسمية تجاه الضحايا/الناجين. 105 يمكن أن تكون خدمات الضحايا/الناجين مفيدة في دعم الضحية وإعداده قبل الإبلاغ. وينبغي على المشاركين في تقديم هذه الخدمات للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي أن يتحلّوا بالتعاطف، وأن يؤكدوا للضحية/الناجي صحة مشاعره، وأن يساعدوه في الوصول إلى خدمات الدعم اللازمة.

الرعاية المستندة إلى فهم الصدمات النفسية هي نهج قائم على الأدلة، اكتسب أهمية متزايدة في مجالات العمل الاجتماعي والسلوكي والصحي. يركز هذا النهج على الاستجابة لرغبات واحتياجات الضحايا/الناجين، ويسعى لتجنّب إعادة تعريضهم للصدمات النفسية، بل تعزيز صحتهم وشفائهم، وتلبية احتياجاتهم من العدالة، وتقديم الدعم. ويؤكد هذا النهج على أن جميع التفاعلات والقرارات والخدمات يجب أن تكون ذات أولوية، ومنظمة بما يحقق سلامة الضحية.

يجب استقبال الضحايا/الناجين من الاستغلال الاعتداء والتحرش الجنسي الذين يطلبون العلاج والرعاية بالتعاطف والإنصات لهم بعناية ودون إصدار أحكام. وينبغي أن يخضع أي الضحية/الناجي للفحص الطبي فقط بناءً على موافقته. ويجب توثيق رواية الضحية/الناجي للحادث (الوقت، طبيعة الحادث، ما حدث، والمكان، والأطراف المعنية) بدقة، ومعالجة احتياجاته للحماية والسلامة بشكل مناسب ومنسق. تتمثل مهمة الفاحص الطبي في فحص وتقييم ومعالجة أي إصابات جسدية، وأخذ الأدلة المبكرة (من الفم، الأعضاء التناسلية، والبول، والسدادات القطنية، والضمادات المؤقتة للجروح، وغيرها)، وفحص العدوى المنقولة جنسيًا، وتقديم فحص فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس (PEP)، وإذا كانت الضحية/الناجية امرأة، يتم تقديم خدمات منع الحمل. كما يحتاج الضحايا/الناجين من مجتمع الميم والأطفال إلى دعم إضافي ومتخصص.[106]

يعاني العديد من الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من صدمات نفسية معقدة وطويلة الأمد، لذلك من المهم فهم طبيعة هذه الصدمات وآثارها على الشفاء والحصول على الإنصاف، ومعالجتها بشكل مناسب. تشمل أفضل أساليب العلاج للتعامل مع الصدمات النفسية والآثار الصحية العقلية الناتجة عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنس، الأساليب السلوكية المعرفية، الأساليب القائمة على العاطفة، وإزالة حساسية حركة العين وإعادة المعالجة (EMDR)، والأساليب القائمة على الفنون، وأساليب اليقظة الذهنية (Mindfulness)[107]

ويعد التواضع الثقافي والمرونة عنصرين أساسيين في اتباع نهج قائم على فهم الصدمات النفسية، إذ قد تكون بعض هذه الأساليب فعّالة في بيئات معينة لكنها قد لا تكون ملائمة ثقافيًا دائمًا. ويتطلب ذلك تجاوز المفاهيم الغربية للعلاج النفسي، ودمج عناصر من الممارسات الدينية والروحية والثقافية مثل الصلاة، حيث يمكن لمثل هذا الدعم أن يعزز قوة الضحية/الناجي وقدرته على الصمود، ويقدم مسارًا أكثر ملاءمة ثقافيًا نحو التعافي.[108/109] وعندما يأتي الضحايا/الناجون من ثقافات جماعية، قد تلعب المجتمعات والشبكات الاجتماعية دورًا مهمًا في عملية التعافي.[100]

إن مفتاح اتخاذ نهج يراعي الصدمات النفسية هو أن تكون متواضعًا ومرنًا ثقافيًا.

4.

الإحالة إلى خدمات الدعم

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
يمكن للضحية/الناجي الوصول إلى أي خدمات دعم يرغب في استخدامها، وقد يتم ذلك فورًا أو في وقت لاحق، وقد يستمر لأي مدة زمنية حسب احتياجات الضحية/الناجي.	**تدعم المنظمة الضحية/الناجي للوصول إلى أي خدمات دعم يرغب في استخدامها. وإذا كان الضحية/الناجي طفلًا، فستتم الإحالات بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل.**

تشمل الممارسات الجيدة في التعامل مع حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تمكين الضحية/الناجي من الوصول إلى خدمات الدعم، إذا اختار ذلك. وإذا كان الضحية/الناجي طفلًا دون سن 18 عامًا، فستقوم المنظمة بالإحالة (إذا كان ذلك آمنًا وملائمًا). يمكن أن تشمل هذه الخدمات الدعم الطبي، والنفسي الاجتماعي، والدعم القانوني. كما يمكن إجراء الإحالات إلى سلطات إنفاذ القانون إذا اختار الضحية/الناجي هذا المسار. تشكل هذه الإحالات جزءًا من الإجراءات الواجبة في التعامل مع تقارير الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وهي منفصلة عن الإجراءات الداخلية الخاصة بالمنظمة لمعالجة البلاغ.

احتياجات الضحايا/الناجين قد تتطور بمرور الوقت، بدءًا من الحاجة إلى دعم للتعامل مع آثار الانتهاك إلى ظهور احتياجات دعم أكثر تنوعًا مع تقدم عملية الشكوى في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

لدى بعض المنظمات اتفاقيات مع مزودي خدمات رعاية الموظفين الذين يقدمون خدمات دعم نفسي اجتماعي، ويُستعان بهم أحيانا كمقدمي خدمات في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. ومن المهم تقييم ما إذا كان هؤلاء المزودون ملائمين لطبيعة قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. في بعض الأحيان، تؤدي القيود المالية إلى تشجيع استخدام هذه الخدمات الداخلية بدلًا من خدمات خارجية قد تكون أكثر تخصصًا وملاءمة لتلبية احتياجات كل ضحية/ناجي على حدة. كما قد يُنظر إلى هؤلاء المزودين على أنهم مرتبطون بالمنظمة، وفي هذه الحالة قد لا يرغب الضحايا/الناجين في الاستفادة من خدماتهم.

تعمل العديد من المنظمات على المناصرة وتقديم الدعم لخدمات دعم الضحايا/الناجين، وغالبًا ما يتم ذلك ضمن برامج الحماية أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. تركز ممارسات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي على الاستفادة من الخدمات الآمنة والملائمة القائمة وتنسيقها وتوسيع نطاقها بحيث يمكن الوصول إليها من قِبل الضحايا/الناجين عند وقوع حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

ما هي التحديات؟

هناك فرق بين "السماح" للضحايا/الناجين بالوصول إلى الخدمات و"تمكينهم" من ذلك بشكل استباقي. وبالمثل، هناك فرق بين الإحالات السلبية والإحالات النشطة. قد يحتاج الضحايا/الناجين إلى دعم للوصول إلى الخدمات، وقد يرغبون في القيام بذلك خارج الإطار الزمني لإدارة الحالات أو التحقيقات الخاصة بالمنظمة. من المهم إدارك أن

أكبر التحديات أمام تقديم خدمات الدعم للضحايا/الناجين هي غياب الخدمات الكافية في العديد من المواقع، وخاصة خدمات دعم في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وجد مشروع تحالف المعايير الإنسانية الأساسية بعنوان سد فجوة المساءلة لحماية أفضل للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات نقص الخدمات الملائمة عائقًا في جميع مواقع البحث الثلاثة. فعلى سبيل المثال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة هناك نقص في خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الفعّالة، وخدمات الحقوق وسلامة الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وقد أظهرت الأبحاث أنه لا تتوفر اختبارات الأمراض المنقولة جنسيًا أو العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية. كما يوجد نقص في الوعي بالممارسات الضارة التي تنتهك الحقوق الأساسية للناجين، مثل اختبارات الكشف عن العذرية في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، هناك غياب للخدمات الرسمية والآمنة للإجهاض في حالات الحمل الناتج عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ونقص في الوصول إلى خدمات الصحة النفسية عالية الجودة.[111]

Link in this para to match English version, not sure what words to highlight?

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

هناك أدوات لحصر وتحديد خدمات الدعم الآمنة والمناسبة، مثل تلك التي طورتها مبادرة تحدي تعليم الفتيات[112] ومركز دعم وموارد الحماية.[113] تعمل هذه الأدوات على توجيه المنظمات لرسم خريطة للخدمات المتاحة في المناطق المحلية لبرامجها ومكاتبها (تشمل الخدمات عادة الدعم النفسي والاجتماعي والخدمات الطبية والخدمات القانونية). تشمل هذه الأدوات حصر وتحديد لكل من الخدمات الرسمية التي تقدمها الحكومة، وكذلك تلك التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتتضمن بعض أدوات الحصر والتحديد أيضًا تغطية أوسع للقوانين والممارسات المحلية المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

ولا تقتصر هذه الأدوات على سرد الخدمات فقط، بل تشمل معايير تقييم، مثل:

- ما هي الفئة المستهدفة لهذه الخدمة (بالغون، أطفال على سبيل المثال)؟
- هل الخدمة آمنة للضحايا/الناجين، بما في ذلك ذوو التوجهات الجنسية والهويات الجندرية المختلفة، وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر؟
- هل الخدمة متاحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؟
- هل الخدمة تشمل الممارسات التقليدية في حال كانت مفضلة؟
- هل العاملون في هذه الخدمة مدرَّبون تدريبًا ملائمًا؟

تتوفر أيضًا خرائط للحصر والتحديد وهي متاحة حاليا، على المستوى المحلي والعالمي. على سبيل المثال، يوفر دليل No More Global Directory)[114] روابط لخدمات حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل بلد في العالم، وغالبًا ما تقوم شبكات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي بإجراء حصر وتحديد للخدمات الخاصة بها ومشاركتها.

تتناول المذكرة الفنية لليونيسف لدعم بروتوكول الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين كيفية تمكين الضحايا/الناجين من الوصول إلى الخدمات بشكل استباقي، مع احترام رغباتهم وخياراتهم، وكذلك كيفية العمل بما يحقق المصلحة الفضلى للأطفال. وتتضمن المبادئ التالية:

- إذا كان الضحية/الناجي بالغًا، يتم شرح المخاطر المرتبطة بخيار الإحالة (مثل الانتقام، أو المضايقات، أو غيرها) حتى يتمكن من اتخاذ قرار مستنير بشأن المضي قدمًا وما إذا كان يرغب في تلقي الخدمات من تلك الجهة، وهو على دراية كاملة بالمخاطر.
- إذا كان الضحية/الناجي طفلًا، فيجب — وفقًا لعمره ومستوى فهمه — التشاور معه حول تفضيلاته.

- بالنسبة للأطفال الصغار (أقل من 12 عامًا)، يجب دائمًا استشارة الشخص البالغ الموثوق الذي يحدده الطفل، وأخذ المصلحة الفضلى للطفل في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار نيابة عنه.
- يجب عدم تقديم الخدمات من قبل مزوّد خدمة تابع للمنظمة التي يعمل بها الجاني إذا كان هناك أي احتمال لالتقاء الطفل الضحية بالجاني.
- ينبغي شرح الخيارات الأخرى المتاحة لتقديم الخدمات، وعرض الدعم على الضحية للوصول إليها (إما في موقع آخر أو من خلال مزوّد خدمة آخر)، وذلك وفقًا لمدى خطورة المخاطر.

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

يجب على المنظمات إجراء حصر شامل لخدمات الدعم قبل الإبلاغ عن أي حالة استغلال واعتداء وتحرش جنسي. ويجب أن تكون هذه الخدمات آمنة للضحايا/الناجين، ولا سيما أولئك المعرضين لمخاطر متزايدة بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية أو انتمائهم إلى فئة مهمشة أو تعارضهم مع القانون. كما يجب أن تراعي هذه الخدمات العادات والسياق المحلي، وأن تكون متاحة للضحايا/الناجين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

يجب أن تتضمن إحالة الضحايا/الناجين إلى خدمات الدعم مساعدة استباقية لهم في الوصول إلى هذه الخدمات، إذا رغبوا في ذلك. وينبغي أن يتم ذلك وفق وتيرة الضحية/الناجي نفسه، حتى وإن لم يتوافق ذلك مع الأطر الزمنية التي تعتمدها المنظمة في إدارة الحالة والتحقيقات.

يجب أن تتضمن إحالة الضحايا/الناجين إلى خدمات الدعم مساعدة استباقية لهم في الوصول إلى هذه الخدمات، إذا رغبوا في ذلك.

5.
التحقيق

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
تتواصل المنظمة مع الضحية/الناجي لإبلاغه باحتمال فتح تحقيق وطلب موافقته. قد يشارك الضحية/الناجي في التحقيق من خلال تقديم شهادته في مقابلة.	**تقوم المنظمة بإجراء التحقيق، إذا كان ذلك مناسبًا.**

كما تمت مناقشته في القسم السابق، تختلف ممارسة الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي عن برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي من حيث أن المنظمة تتحمل المسؤولية عن أفعال الجاني. وقد يشمل ذلك إجراء تحقيق.

لا تُفضي كل قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المؤسسية بالضرورة إلى فتح تحقيق. إذ قد لا يكون التحقيق ضروريًا دائمًا لمحاسبة الجاني أو جبر الضرر الضحية/الناجي. في بعض الحالات، يكون من الواضح أن انتهاكًا قد حدث، وبالتالي لا يكون هناك حاجة للتحقيق. وفي حالات أخرى، تُحال التقارير مباشرة إلى سلطات إنفاذ القانون.

عادةً لا يُجرى التحقيق إلا إذا:

- كان البلاغ يمثل انتهاكًا محتملاً لسياسة المنظمة الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- كانت هناك حاجة لمزيد من المعلومات لتحديد ما إذا كانت السياسة قد انتُهكت.

التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، هو تحقيق إداري في مكان العمل، يُعرّف بأنه: "عملية تقصي للحقائق تتضمن البحث عن المعلومات وجمعها وفحصها لإثبات الوقائع".[115] تتبع عملية التحقيق الإداري في الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي الجيدة ست خطوات: 1) تخطيط التحقيق. 2) دراسة الخلفيات المادية وجمع الأدلة. 3) تحديث خطة التحقيق. 4) إجراء المقابلات. 5) التحليل وكتابة التقرير. 6) استنتاج الأدلة وإعادتها.[116] طوال هذه العملية وفي أي وقت، يجب إبقاء الضحايا/الناجين على اطلاع وتمكينهم من متابعة تقدم قضيتهم بسهولة.

إذا تضمن البلاغ نشاطًا إجراميًا، فيجب إحالته إلى السلطات المحلية المختصة. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تقرر المنظمة عدم الإحالة إلى السلطات المحلية إذا لم يكن ذلك آمنًا بالنسبة للضحية/الناجي.

إذا تم التنفيذ بشكل جيد، فمن المتوقع أن يساهم التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في: (أ) تعافي الضحية/الناجي واستعادة كرامة ؛ (ب) محاسبة الجناة؛ (ج) الحد من ارتكاب مزيد من جرائم الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ؛ و(د) تعزيز أنظمة الوقاية من خلال التعلم من كل حالة. ومع ذلك، فإن الإخفاق في إجراء تحقيق ملائم وآمن ينطوي على مخاطر كبيرة.

في بعض المنظمات، مثل هيئات الأمم المتحدة، قد تُستغل الحصانات السياسية والوظيفية (بشكل غير مشروع) للتهرب من التحقيقات الجنائية، كما أن القوانين المحلية في بعض البلدان، مثل قوانين الفجور، قد تثني الضحايا/الناجين من الاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي عن التقدم بشكاوى جنائية، مما يجعل التحقيقات الإدارية أحيانًا السبيل الوحيد المتاح أمامهم لبحث قضاياهم وتحقيق العدالة لهم.

© PeopleImages :iStock

ما هي التحديات؟

قد يُنظر إلى التحقيقات على أنها الاستجابة الأساسية المفترضة للتعامل مع قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى متطلبات المانحين. غير أن ذلك قد يشكّل عامل إحباط، خصوصًا بالنسبة للمنظمات ذات الموارد المحدودة، التي قد تعتبره عائقًا يصعب التعامل معه في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وقد يؤدي هذا إلى الجمود، حيث لا تشعر المنظمات بأنها قادرة على معالجة قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وبالتالي لا تتابع التقارير والمخاوف. هناك أيضًا تحدٍّ حقيقي يتعلق بقيام المنظمات بالتحقيق مع نفسها -غالبًا دون أي آلية إشراف.

في بعض الحالات، قد تتعارض مسؤولية المنظمات عن الضرر الذي سببه الموظفين أو الأشخاص المرتبطين بهم مع النهج المرتكز على الضحية/الناجي فيما يتعلق بالتحقيقات. ويرجع ذلك إلى صعوبة وفاء المنظمات بمسؤولية في التحقيق في حال تسبب أحد الموظفين في ضرر ما ولم يوافق الضحية/الناجي على التحقيق.

كما أن أخذ رغبات الضحية/الناجي في الاعتبار قد يثير تحديات إضافية في التحقيق. فعلى سبيل المثال، قد يرغب الضحية/الناجي أن تقوم المنظمة بفصل الجاني مباشرة، أو قد يفضل اللجوء إلى ممارسات العدالة التصالحية المحلية بدلًا من التحقيق. ومع ذلك، فإن المنظمة ملزمة باتباع الإجراءات القانونية الواجبة وفقًا لسياساتها وقوانين العمل، وقد يتعارض ذلك مع رغبات الضحية/الناجي.

هناك فجوة معروفة في القطاع تتمثل في نقص المحققين المدربين والمهرة – وخاصة المحققات من النساء.[117] أظهرت أبحاث تقييم الحماية على مستوى الدول، التي أجراها مركز موارد ودعم الحماية، أن ضعف قدرات التحقيق يمثل إحدى أكبر الثغرات في البلدان التي شملها التقييم. وينبغي أن يتضمن بناء القدرات تدريبًا على كيفية الاستجابة للضحايا/الناجين، وفهم ديناميكيات وأنماط سلوك الجناة، وتفنيد الأساطير المرتبطة بالاغتصاب، ومعالجة الصور النمطية وآثار الصدمات، مع إدراك الكيفية التي تتجلى بها هذه العوامل في مختلف السياقات المحلية.

ينبغي أن يشمل بناء القدرات التدريب على الاستجابات للضحايا/الناجين، وديناميكيات وأنماط سلوك الجناة.

عند إجراء التحقيقات، فإن جودتها غالبًا ما تكون متفاوتة. وجد مشروع البحث "سد فجوة المساءلة" التابع لـتحالف المعايير الإنسانية الأساسية أدلة على أن بعض المحققين قاموا بزيارة الملاجئ التي تأوي الضحايا/الناجين وإجراء التحقيقات هناك أمام أنظار أفراد المجتمع، مما أتاح للناس الافتراض والتكهن بما حدث.[119]

تُعَد التحقيقات في ممارسات الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المجال الذي يتطلب أكثر المهارات تخصصًا، ومع ذلك فهو المجال الذي توجد فيه أكبر فجوات القدرات في القطاع. إذا لم تُنفَّذ التحقيقات بالشكل المناسب، فإن مخاطر إعادة وتكرار الصدمة والمساس بسلامة الضحايا/الناجين أثناء العملية تكون عالية جدًا.

تستمر بعض المنظمات، وخاصة وكالات الأمم المتحدة، في استخدام معيار الإثبات "بما لا يدع مجالًا للشك"، وهو معيار يكاد يكون من المستحيل تحقيقه في غياب اعتراف من الجاني و/أو تسجيلات مصورة توثق الانتهاك. عند تطبيق معيار الإثبات "بما لا يدع مجالًا للشك"، فإن حتى دليل الحمض النووي (DNA) لا يكون كافيًا ما لم يكن مصحوبًا بإصابة جسدية حصل عليها من طرف ثالث والتي يمكنها أن تستبعد تراضي الطرفين على الفعل. ويعد معيار الإثبات "بما لا يدع مجالًا للشك"، غير مناسب سياق التحقيقات الإدارية في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[120] ويجب بدلاً منه تطبيق معيار "ترجيح الاحتمالات" وُجِّهت انتقادات للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لاستخدامها معايير إثبات مرتفعة بشكل غير معقول مثل الإثبات "بما لا يدع مجالًا للشك" أو المعيار الأدنى منه "الأدلة القاطعة"، وكذلك لتباطؤها في تبني إرشادات الممارسات الجيدة. ويُعتقد أن أحد أسباب ذلك قد يكون متعلقًا "بالسمعة"، إذ تسعى بعض الجهات للإبقاء على أعداد منخفضة للبلاغات المثبتة في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[121]

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

توجد إرشادات في القطاع حول كيفية إجراء التحقيقات الإدارية في بيئة العمل المتعلقة بحالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، بما في ذلك دليل التحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.[122] والبرنامج التدريبي للتأهيل على التحقيق في الصادر مؤخرًا عن تحالف المعايير الإنسانية الأساسية [123].(IQTS) وهو برنامج تدريبي من أربع مستويات يهدف إلى بناء المهارات المهنية في مجال التحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

تبتعد هذه الإرشادات عن النظر إلى قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي باعتبارها مجرد مسألة امتثال، وبدلاً من ذلك تطبّق السياسات والإجراءات بطريقة تخفف من الصدمات الإضافية على الضحية/الناجي وتراعي مصالحه الفضلى عند اتخاذ القرارات. كما يجب مراعاة أن تكون التحقيقات محايدة وخالية من التحيز تجاه جميع الأطراف، بما في ذلك المتهم بارتكاب الانتهاك.

تتبع إرشادات القطاع عمومًا مبادئ ومناهج مماثلة، ويستند معظمها إلى المبادئ التوجيهية الأصلية الصادرة عن المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية (ICVA) بعنوان "بناء بيئة أكثر أمانًا". المبادئ التوجيهية للمنظمات بشأن تلقي ادعاءات الإساءة والاستغلال من قبل العاملين في مجال العمل الإنساني والتحقيق فيها.[124]

المبادئ الأساسية للتحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي:

- **السرية:** يجب الحفاظ على السرية في جميع مراحل التحقيق. مشاركة المعلومات المتعلقة بالقضية فقط على أساس مبدأ "الحاجة إلى المعرفة".
- **الالتزام بالسلامة والصحة والرفاهية:** ويشمل ذلك اتباع نهج يركز على الضحية/الناجي.
- **التخطيط الجيد والمراجعة:** يجب التخطيط للتحقيق بشكل شامل، بما في ذلك إجراء تقييم للمخاطر. يجب مراجعة وتقييم التخطيط والمخاطر وتحديثهما طوال عملية التحقيق.
- **الجدول الزمني:** ينبغي إكمال التحقيقات في الوقت المناسب، لتجنب المزيد من المعاناة للضحايا/الناجين.
- **الشمولية:** ينبغي إجراء التحقيق بدقة واستكشاف أي معلومات أو إفادات جديدة تظهر خلاله.
- **الاحترافية:** يجب أن يتمتع المحققون بالمهارات والتدريب المناسب، وأن يكون لدى جميع المشاركين معرفة بمبادئ وأساليب الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- **الاستقلالية:** يجب أن تعتمد نتائج التحقيق على المعلومات التي جُمعت، دون أي تأثير خارجي من أطراف أخرى.
- **الاحترام للجميع:** بما في ذلك تبني نهج غير متحيز أو بدون أحكام مسبقة.
- **العمل بالشراكة:** يشمل التعاون مع جميع الجهات الفاعلة وأن يعملوا معًا بما يخدم مصلحة الضحية/الناجي.
- **الالتزام بالقانون:** يجب أن تتوافق التحقيقات مع قانون العمل المحلي في البلد الذي تُجرى فيه، (ما لم يشكل ذلك خطراً على الضحية/الناجي).

أساليب ومناهج التحقيق في حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي

يمكن أن تساعد الأساليب والممارسات الجيدة التالية في التخفيف من الضرر الإضافي الذي قد يلحق بالضحية/الناجية أثناء التحقيق.

يجب أن يضم فريق التحقيق ما لا يقل عن شخصين يمتلكان المهارات والمعرفة السياقية المناسبة، وأن يكون الفريق منفصلاً عن الجهة التي ستتخذ القرار النهائي، لضمان الشفافية. ينبغي أن يكون هذا الفريق منفصلاً عن الفرد أو الفريق الذي سيقرر نتيجة التحقيق، لضمان الشفافية. في حال مقابلة الضحية/الناجية، ينبغي إجراؤها بطريقة تجنّب تكرار الصدمة. تستخدم العديد من التحقيقات في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي نموذج PEACE[125]، إضافةً إلى تقنيات خاصة تتيح للضحية/الناجي سرد روايته بحرية وتجنب طرح الأسئلة ذات الأحكام المسبقة أو المُوجِّهة.[126] لمزيد من المعلومات التفصيلية حول كيفية إجراء التحقيقات يمكن الاطلاع على دليل تحالف المعايير الإنسانية الأساسية للتحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

تُتيح بعض المنظمات للضحية/الناجي فرصة مرافقة شخص داعم مستقل. ينبغي أن يكون هذا الشخص غير مشارك في التحقيق بأي شكل من الأشكال، وقادرًا على مساعدة الضحية/الناجي في اجتياز عملية التحقيق، والدفاع عن حقوقه ومصالحه الفضلى.

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

إن اعتماد نهج مرتكز على الضحايا/الناجين يعني أن على المنظمة أن تنظر فيما إذا كان التحقيق ضروريًا، أو ما إذا كانت هناك طرق أخرى أقل استهلاكًا للموارد يمكن من خلالها حل قضية الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي دون المخاطرة بإعادة الصدمة بالناجي، مع ضمان ألا يشكل الجاني المزعوم أي خطر على من يتعامل معهم.

وإذا كان التحقيق مطلوبًا، فيجب التأكد من أن الضحية/الناجي قد أعطى موافقته بناءً على اختيار مستنير، حيث تكون تبعات التحقيق ونتائجه المحتملة واضحة له. أما إذا لم يوافق الضحية/الناجي، فيجب النظر في خيارات أخرى لحل القضية.

وإذا تقرر أن التحقيق ضروري، ينبغي النظر فيما إذا كان من اللازم مشاركة الضحايا/الناجين – مثلًا: هل يكفي بلاغهم الأصلي؟ وهل هناك شهود آخرون يمكنهم تقديم المعلومات؟ وفي حال المضي قدمًا في التحقيق، يجب أن يتم ذلك بناءً على مشورة خبراء الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وأن يسبقه تقييم واضح للمخاطر[127] لضمان عدم تعريض الضحية/الناجي لأي مخاطر أو أضرار إضافية، ومعالجة المخاطر المحددة. ويجب أن تتم الموافقة على قرار المضي بالتحقيق بسرية وعلى مستوى رفيع في المنظمة.

وعند إجراء التحقيقات، ينبغي اتباع مبادئ تركز على الضحايا/الناجين، واستخدام بروتوكولات تحقيق آمنة وملائمة، والاعتماد فقط على محققين لديهم مهارات وخبرة في مقابلة ضحايا/ناجين من قضايا قضية الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. كما ينبغي مراجعة جميع إجراءات المنظمة للتأكد من أنها تراعي مبادئ النهج المراعي للصدمات.

إن الغرض من التحقيق ليس الحكم على الضحية/الناجي، بل جمع المعلومات التي تؤكد أو تنفي الادعاء. وعند اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، يتم استبعاد الأحكام المسبقة، قدر الإمكان، على أي من الأطراف المعنية، بما في ذلك الضحية/الناجي. ويجب أن يوضح تقرير التحقيق بشكل جلي، لأي شخص يقرأه كيف تم التوصل إلى الاستنتاجات وأنها تستند إلى حقائق.

وإذا أمكن، ينبغي استخدام معيار "ترجيح الاحتمالات" كحد أدنى للإثبات. وحين يصعب تحديد واقعة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، يمكن النظر في أساليب مثل:

- تحليل أنماط السلوك للشخص الذي وُجه إليه الادعاء. والنظر فيما إذا كان هناك نمط من السلوك يضفي مصداقية على الشهادات الفردية ويسهم في بناء صورة متماسكة.
- تقييم مصداقية شهادة الضحايا/الناجين من الأفراد، حيثما تسمح الإجراءات القانونية. والنظر فيما إذا كانت شهادة الضحية/الناجي كافية بمفردها لدعم الادعاء، بناءً على ترجيح الاحتمالات.

ويجب السماح للضحية/الناجي بأن يكون برفقته شخص داعم طوال فترة تعامله مع المنظمة. وينبغي أن يكون هذا الشخص الداعم غير مرتبط بالمنظمة وأن يختاره الضحية/الناجي بنفسه.

6.

اتخاذ القرارات المؤسسية

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
يُبلَّغ الضحية/الناجي بأن التحقيق قد اكتمل. وتختلف التفاصيل التي تتم مشاركتها حسب سياسة المنظمة.	**تتخذ المنظمة قرارات بشأن الخطوات التالية، مثل:** • **ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات تأديبية؛** • **ما إذا كان من الضروري إبلاغ أي من الأطراف المعنية الأخرى بالقضية؛** • **ما إذا كان يمكن استخلاص أي دروس وإدراجها في عمل المنظمة.**

أن التقارير والتحقيقات الخاصة بـالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي توفر معلومات، لكنها لا تُغني عن عملية صنع القرار.

ففي نقاط متعددة أثناء سير قضية الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، يجب اتخاذ قرارات، غالبًا على المستويات العليا من المنظمة.

تشمل هذه القرارات:

- ما إذا كان سيتم متابعة البلاغ المتعلق الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.
- الشكل الذي ستتخذه عملية المتابعة.
- ما إذا كان سيكون هناك أي نتائج تترتب عليها إجراءات تأديبية للموظفين وماهيتها.
- ما هي الإجراءات التي ستُتخذ (إن وُجدت) في حال كان التحقيق غير حاسم.
- ما هي التغييرات (إن وجدت) التي تم إجراؤها على المنظمة استنادًا إلى الدروس المستفادة من القضية.

قد يكون لهذه القرارات تأثير كبير على الضحايا/الناجين، سواء في القضايا الحالية أو المستقبلية. ومع ذلك، تُظهر خبرات الأطراف المعنية والشركاء والقضايا المنشورة علنًا أن هذه المرحلة هي التي غالبًا ما تفشل خلالها المنظمات في التصرف بما يخدم مصلحة الضحية/الناجي، رغم امتلاكها لجميع السياسات والإجراءات ذات الصلة على الورق، ورغم التزاماتها العلنية بـ "نهج عدم التسامح مطلقًا".

ما هي التحديات؟

هناك العديد من الأمثلة على ضعف اتخاذ القرار في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في هذا القطاع. وربما يكون المثال الأشهر هو قضية أوكسفام بريطانيا العظمى (Oxfam GB) في هايتي، التي أُبلغ عنها في وسائل الإعلام عام 2018. في هذه القضية، كانت المنظمة تمتلك بالفعل سياسات وإجراءات قادرة على كشف – إن لم يكن منع – أفعال الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي التي ارتكبها موظفوها. لكن سوء التعامل مع القضية تمثل في تجاهل المخاوف السابقة التي أثيرت حول الجناة، وعدم إبلاغ لجنة الجمعيات الخيرية (الهيئة التنظيمية في المملكة المتحدة التي تشرف على المنظمات غير الحكومية)، والسماح للجاني بالاستقالة بدلًا من مواجهته بالإجراءات التأديبية.[128]

اتخاذ القرار بدافع حماية المنظمة أو إخفاء نقاط ضعفها المؤسسية أو لتجنب التعامل مع المواقف الصعبة والمعقدة، يكون دائمًا على حساب الضحايا/الناجين.

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

رغم وفرة الموارد المتعلقة بالسياسات والإجراءات الخاصة بـالحماية الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي المتاحة في القطاع، إلا أن الموارد المتعلقة بآليات اتخاذ القرار في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي قليلة جدًا. نظرًا لأن القرارات تُتخذ داخل المنظمات ونادرًا ما تُنشر على الملأ، فمن الصعب معرفة مدى وجود اتساق في الإجراءات القانونية الواجبة.

إتاحة البيانات المتعلقة بقضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تسمح على الأقل بفهم كيفية التعامل مع هذه القضايا. أحيانًا تتضمن هذه البيانات معلومات (موجزة جدًا) عن مخرجات القضايا (مثل: فصل الموظف، ورفض البلاغ، إلخ). ورغم ذلك، لا تقوم جميع المنظمات بنشر بيانات القضايا، وحتى عندما تفعل ذلك، فإنها لا تتبع منهجًا موحدًا أو قابلاً للمقارنة في جمع المعلومات أو الإبلاغ عنها. تستخدم المنظمات أنظمة مختلفة تمامًا للإبلاغ، ما يجعل المعلومات غير متاحة أو غير مفيدة للتحليلات التي يمكن أن تعزز فهم مدى انتشار الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في العمل الإنساني.[129] وقد أصدرت تحالف المعايير الإنسانية الأساسية مؤخرًا إرشادات بشأن مشاركة البيانات على أمل معالجة هذا الوضع، لكن لم تظهر النتائج بعد.[130]

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

يجب أن تُتخذ القرارات بما يخدم مصلحة الضحية/الناجي أولًا، لا مصلحة المنظمة. ينبغي أن تكون النتائج التأديبية بحق الجناة متسقة، وأن تتم مشاركة بيانات القضايا بشكل مجهول في المجال العام، حتى تتم محاسبة المنظمات.

يجب ألا يتعرض المبلّغون عن المخالفات للانتقام بسبب كشفهم عن قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي أو عن الإهمال وسوء الممارسات في تعامل المنظمات مع هذه القضايا. يجب أن تمتلك جميع المنظمات – على الأقل – سياسة لحماية المبلّغين عن المخالفات ("سياسة الكشف عن الممارسات غير السليمة في مكان العمل")، وأن يتم تطبيقها عمليًا.

7.

جبر الضرر والتعويض

وفقًا لتجربه الضحية/الناجي	إجراءات المنظمة
قد يتلقى الضحية/الناجي تعويضًا من المنظمة. وقد يحصل أيضًا على دعم لطلب جبر الضرر. وفي حال لم يحدث ذلك، قد يقرر الضحية/الناجي السعي بنفسه للحصول على جبر الضرر، على سبيل المثال عبر المسار القانوني أو الممارسات العرفية.	**المنظمة هي من تقرر ما إذا كان سيتم توفير جبر الضرر و/أو التعويض للضحية/الناجي، وإذا كان الأمر كذلك، فما الشكل الذي سيتخذه ذلك.**

يُعَدُّ جبر الضرر والتعويض أحد المجالات الأقل تمويلًا والأقل تناولًا في أعمال الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في القطاع، ومع ذلك فهو من أكثر الجوانب أهمية بالنسبة للضحايا/الناجين.[131] للضحايا/الناجين حق في العدالة في نتائج قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وحق في محاسبة المنظمات، وتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. تم الاعتراف بحق الضحايا/الناجين في جبر الضرر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما ورد في عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[132] ومعاهدات دولية مثل المادة 75 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC).[133]

ما هي التحديات؟

تتسم احتياجات الضحايا/الناجين في مجال العدالة بكونها ذاتية للغاية، وتختلف باختلاف الزمن والسياق. وعادة ما تتضمن هذه التدابير رد الحقوق والكرامة، ومحاسبة الجاني، وتعويض الضحية/ الناجي عن الضرر المرتكب. بالإضافة إلى ضمانات بعدم التكرار. ورغم أن حقوق الضحايا/ الناجين في العدالة معترف بها في القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إلا أنها تبقى غير ملموسة.[134] تاريخيًا، اقتصر الأمر على قضايا تتعلق بإثبات النسب وحضانة الأطفال والمدفوعات الناتجة عن حالات فردية لحالات استغلال واعتداء وتحرش جنسي بين أفراد قوات حفظ السلام، في حين عولجت قضايا العنف الجنسي واسع النطاق عبر المحكمة الجنائية الدولية (رغم ندرة مثل هذه القضايا). لا توجد إجراءات أو أطر تتعلق بواجب الرعاية المستحق للأشخاص المتأثرين بالأزمات، أو بجبر الضرر للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

إن الضحايا/الناجين في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي الذين يتقدمون بطلبات للحصول على العدالة لا يحصلون النتائج التي يستحقونها، كما أن العوائق أمام العدالة كثيرة. هناك محدودية في المعلومات وتمثيل صوت الضحايا/الناجين في الإجراءات الإدارية، كما أنهم يفتقرون الوسائل التي تمكّنهم من محاسبة المنظمات. بالنسبة للمنظمات ذاتها، فهم يعطون الأولوية للمخاطر المتعلقة بالسمعة والأولويات على حساب مخاوف الأفراد (الضحايا/الناجين)، وهناك نقص في الإجراءات التنظيمية لجبر الضرر.

على المستوى النظامي، ورغم الحاجة إليها،[135/136] لا توجد جهة رقابية لمحاسبة الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة.[137/138]

المساءلة الجنائية

عبر مختلف الدول، تُعَدُّ جرائم الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من القضايا الصعبة الملاحقة قضائيًا، وغالبًا ما تعرّض الضحية/الناجي لخطر إضافي، خصوصًا عندما يكون في وضع هش. أما بالنسبة للأشخاص المتأثرين بالأزمات، فإن إمكانية الوصول إلى العدالة في السياقات الإنسانية تكون احتمالية الملاحقة أقل. تشمل العوائق التي تحول دون الوصول إلى أنظمة العدالة الرسمية ما يلي: ضعف قدرات الدولة المضيفة، والافتقار إلى المعرفة بالقوانين المحلية، والحواجز المالية واللغوية، صعوبات التنقل، والخوف من الانتقام، والافتقار إلى الحماية.[139، 140، 141، 142]

ورغم أن التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة والسلطات الجنائية أمر ضروري لتحقيق جبر منصف للضرر لصالح الضحايا/الناجين، فإن هذا التعاون محفوف بالتحديات. تخضع منظمات المساعدة وموظفوها للقوانين الجنائية الوطنية، ويمكن – بل يجب – أن تتم ملاحقة مرتكبي الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي قضائيًا بموجب هذه القوانين.[143] كما أن على الدول المضيفة الالتزام بالحماية.[144] ورغم أن هذا يُعَدُّ مطلبًا معياريًا للمساءلة،[145] فإنه نادرًا ما يحدث.[146]

فكثيرًا ما تقوم الدول المضيفة بـ "تفويض مسؤولياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، التي تُفوِّض بدورها هذه المسؤوليات إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء".[147] والنتيجة هي شبكة معقدة من آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية يتعين على الضحايا/الناجين التنقّل خلالها.[148]

تنشأ التوترات الأخلاقية او العملية عندما تضع المنظمات مصالحها الذاتية وواجباتها تجاه الموظف المزعوم أنه الجاني فوق حقوق الضحايا/الناجين في العدالة، وفوق الالتزام بمتطلبات القانون الوطني في الدولة التي وقع فيها الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

وغالبًا ما تكون النتيجة أن القضايا المثبتة تُعالَج بسرية، عبر نقل أو فصل أو إعادة الجناة إلى بلدانهم. داخل منظومة الأمم المتحدة، يتمكّن الجناة – بشكل غير مشروع – من الاستفادة من الحصانة السياسية للإفلات من الدعاوى القضائية الخاصة أمام المحاكم الوطنية، ولا توجد آليات بديلة للضحايا/الناجين للمطالبة بالتعويض أو جبر الضرر.[149/150]

تم تطوير مشروع Soteria[151] بهدف تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على التحقيق والملاحقة القضائية واعتقال أولئك الذين يسيئون إلى المستفيدين من المساعدات الإنسانية.

© Unsplash: نينو جاك جونيور

جبر الضرر والتعويض

تظل تدابير جبر الضرر للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي – كما تطبّقها بعض الهيئات الحكومية والمؤسسات الدينية[152] – غير منفذة بعد في قطاع المساعدات الإنسانية.

تؤكد إرشادات الموظفين امن ذوي الصلة[153]، وكذلك الدليل الإرشادي لفريق العمل المشترك لمساعدة الضحايا، على ضرورة تقديم المساعدة والدعم للضحايا/الناجين، وأنه يجب تحميل الجناة المسؤولية القانونية والمالية.غير أن الواقع يُظهر أن ذلك غير مرجّح الحدوث، إذ يعتمد على المسؤولية الفردية للجناة أكثر من اعتماده على الالتزامات القانونية للمنظمات. علاوة على ذلك، تنص الأطر المذكورة آنفًا صراحةً على عدم منح تعويضات للضحايا/ الناجين، مع إعطاء الأولوية للمساءلة الفردية لا التنظيمية: "لا يجوز للاستراتيجية أن تُقلل أو تستبدل المسؤولية الفردية عن أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسي، والتي تقع على عاتق الجناة. هذه الاستراتيجية ليست وسيلة للتعويض."[154]

في عام 2016، أنشأت الأمم المتحدة صندوق ائتماني لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي.[155] يقدم الصندوق منحًا لكيانات تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها ومنظمات تقدّم خدمات دعم ومساعدة للضحايا، لكنه لا يمنح تعويضًا مباشراً للضحايا/الناجين من الأفراد. وقد وُجّهت انتقادات للصندوق تتعلق بصعوبة الوصول إليه، إذ يشترط تقديم أدلة أو إثباتات، وهو ما يكون غالبًا غير متوفر بسبب قصور التحقيقات.[156]وحتى اليوم، لا يوجد في قطاع المساعدات الإنسانية أي آلية يمكن من خلالها للضحايا/الناجين المطالبة بجبر الضرر عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

غالبًا ما تستخدم الصناديق الائتمانية كوسيلة لتطبيق جبر الضرر نظرًا للصعوبات التي تواجه تحقيق التعويض عبر المحاكم الوطنية.[157] فعلى سبيل المثال، في اليابان، يمكن للضحايا/الناجين من خلال صندوق "نساء يدعمن نساء" الاقتراض حتى 200,000 ين (حوالي 2,000 دولار أمريكي) لاستخدامها في الخدمات القانونية لمقاضاة الجاني.

تظل إمكانية الاستفادة من أطر قانون المسؤولية التقصيرية مثيرة للاهتمام ولكنها غير مستكشفة.[158] وفي جوهرها، يعني هذا تحميل المنظمات المسؤولية عن الأفعال الضارة التي يرتكبها موظفوها (على سبيل المثال، حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي) ضد الأشخاص المتضررين أو الزملاء، ثم المطالبة بالمسؤولية التبعية (أي أن المنظمة كانت مهملة وفشلت في منع أو تخفيف حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي). قد يكون ذلك أسهل بالنسبة لضحايا/ ناجين من العاملين في المجال الإنساني مقارنة بالأشخاص المتأثرين بالأزمات، الذين يعانون أصلًا من ضعف في إمكانية تقديم الأدلة، وسيحتاجون إلى المساعدة القانونية لبناء مثل هذه القضايا.

الممارسات الملائمة للسياق

يُعدّ نقص الأساليب الملائمة للسياق الثقافي أحد التحديات الشائعة في مجال جبر الضرر. ورغم أن المنظمات الدولية تدّعي أن أنظمتها الخاصة بالحماية تراعي الاعتبارات الثقافية، إلا أنها غالبًا ما تُبنى وفقًا لخبرات هذه المنظمات نفسها، وتدفع المنظمات المحلية إلى تطبيقها باتباع نهج من أعلى إلى أسفل.[159]

كما يلاحظ وجود غياب لدمج الممارسات المحلية الخاصة بجبر الضرر مع المناهج المؤسسية، مثل القانون العرفي وممارسات العدالة التصالحية[160]، والتي قد يفضلها الضحايا/الناجون كمسارات لتحقيق العدالة. غير أن هناك مشكلات قد تنشأ عندما تتعارض هذه الممارسات مع سياسات المنظمات أو مع قانون العمل. وفي بعض الأحيان، قد يتعارض تمكين هذه الممارسات مع واجب الرعاية الذي تلتزم به المنظمة تجاه الموظف المتهم بارتكاب الانتهاك.

مجموعة من أفضل الممارسات في القطاع

لا يوجد سوى القليل من الممارسات الجيدة المتاحة بشأن جبر الضرر والتعويض في هذا القطاع. يشير بروتوكول مساعدة الضحايا الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، والمرفق بالمذكرة التقنية والتدريب، إلى مجموعة مشتركة من القواعد والمعايير المستندة إلى الأطر القائمة، من أجل تعزيز نهج منسّق على مستوى النظام ككل في توفير المساعدة والدعم، بحيث يُعطى الأولوية لحقوق وكرامة الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء الجنسي.[161] ومع ذلك، فإنه لا يتناول القضايا الأوسع المرتبطة بالممارسات الثقافية لآليات جبر الضرر والتعويض المالي.

كيف يمكن أن يبدو النهج المرتكز على الضحية/الناجي؟

للضحايا/الناجين حق في جبر الضرر، غير أن ممارسة هذا الحق أمر شبه مستحيل من الناحية العملية. تلتزم جهات العمل الإنسانية التزامًا إداريًا وقانونيًا بضمان جبر الضرر للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، إلا أنه لا توجد آلية قائمة للتعويضات أو جبر الضرر في قطاع المساعدات الإنسانية. وبالتالي، تُهمل جهات العمل الإنسانية وتتجاهل التزاماتها القانونية والإدارية بتوفير العدالة للضحايا/الناجين، حيث تركز على جانب الانتهاكات (الإبلاغ والتحقيقات) على حساب حقوق الضحايا/الناجين في العدالة.

يُعتبر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي جريمة في معظم التشريعات الوطنية، وقد يشكّل رفع شكوى تتعلق بـالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي عبر النظام القضائي عبئًا ماليًا ونفسيًا كبيرًا على الضحايا/الناجين. يمكن تسهيل تقديم المساعدة القانونية عبر منظمات المساعدات الإنسانية لتفادي مضي قضايا الضحايا/الناجين دون تسجيل أو دون علاج وعدالة. قد تسهم التأمينات القانونية، والمساعدة القانونية، وتمويل المساعدة القانونية في دعم الضحايا/الناجين في سعيهم لتحقيق المساءلة الجنائية، غير أن ذلك وحده لا يحل المشكلة. يتعين على جهات العمل الإنساني أن تلتزم باتخاذ إجراءات لجبر الضرر للضحايا/الناجين من المبررات الشائعة لعدم القيام بذلك الادعاء بأن استخدام الأموال العامة لتسوية المطالبات غير مناسب.[162] إلا أن هذا لا يمكن أن يكون مبررًا لعدم القيام بأي إجراء. يجب على قطاع المساعدات الإنسانية أن يتفق على إطار لجبر الضرر يشمل الاصلاح، والتعويض المالي، ورد الحقوق، مع ضمان العناية الواجبة من خلال إشراف مستقل. ينبغي أن يشمل هذا الجهد مشاركة الضحايا/الناجين في تصميمه وتنفيذه ورصده وتقييمه. ومن المرجح أن يُعد ذلك أكثر المساهمات مغزى في ضمان المساءلة عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وضمان المساءلة على المستويات الفردية والتنظيمية والجماعية في قطاع المساعدات الإنسانية. يمكن للجهات المانحة تعزيز ذلك عبر إدراج تدابير للمساءلة وجبر الضرر ضمن متطلبات الامتثال للمنظمات التي تسعى للحصول على التمويل.

وعند الإمكان، ينبغي على المنظمات أن تستدل برغبات الضحايا/الناجين في ما يخص جبر الضرر – سواء من خلال المسار القانوني، أو القانون العام، أو ممارسات العدالة التصالحية.

كما يمكن للمنظمات الرجوع إلى سياسات التعويض القائمة لديها بشأن الأضرار غير المتعلقة بـالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، مثل حوادث السير التي تكون المنظمة مسؤولة عنها. ويجب أن تُشكّل هذه السياسات – كحد أدنى – جزءًا من الممارسة في قضايا التعويض الخاصة بـالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وعلى وجه التحديد، ينبغي للمنظمات أن تنظر في التعويض المالي كما هو معتاد في قضايا سوء الممارسات في مكان العمل الأخرى.

يجب على قطاع المساعدات الإنسانية أن يتفق على إطار لجبر الضرر يشمل الاصلاح، والتعويض المالي، ورد الحقوق، مع ضمان العناية الواجبة من خلال إشراف مستقل.

الخاتمة

إنّ سلسلة المساءلة لا تكتسب قوتها إلا بقدر ما تملكه أضعف حلقاتها؛ فهي تبدأ بمن يتلقى الإفصاح الأول، وتمتد إلى من يستلم البلاغ، ثم إلى من يضطلعون بمهمة الرعاية والدعم، فإلى القائمين على إدارة القضية والمحققين وكاتبي التقارير، لتنتهي أخيرًا عند من يبتّ في مسألة جبر الضرر وتقديم التعويض. يجب أن يكون الجميع على دراية وكفاءة وحساسية أكبر للتجربة التي يمر بها الضحية/الناجي من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

لقد سعى هذا البحث إلى إبراز المخاوف والتحديات والفجوات والعوائق في استجابة قطاع المساعدات الإنسانية لقضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وبالنظر إلى مواطن الضعف الملازمة لتجربة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، يمكن القول إنّ دور الجهات الفاعلة في قطاع المساعدات يتمثل في استباق هذه التحديات والضعف، واحتوائها، والتخفيف من آثارها من خلال تبنّي نهج يركز على الضحية/الناجي. كما لخّص هذا البحث الممارسات الجيدة التي يستخدمها النسويون، وعلماء الجريمة، وأجهزة الشرطة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومقدمو الرعاية الصحية، والمستشارون، والأخصائيون الاجتماعيون، والمدافعون عن الضحايا، والمعالجون، والمعلمون، وأخصائيو الصدمات المتخصصون، والأطباء النفسيون، وعلماء النفس، والمشرّعون. ويلي ذلك ملخص لشكل النهج المرتكز على الضحية/الناجي استنادًا إلى هذه الممارسات الجيدة.

وسيشكّل هذا الإطار العالمي مرجعًا لتوجيه ما تبقى من مشروع سد فجوة المساءلة من أجل حماية أفضل للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات الإنسانية، كما سيجري تكييفه في نهاية المشروع (عند الحاجة) وفقًا للدروس المستفادة من التدخلات التجريبية في ثلاث بيئات إنسانية، ليُعتمد في النهاية كدليل قابل للتكرار والتوسّع.

© Unsplash: تيم موسهولدر

المرحلة	وفقًا لتجربه الضحية/الناجي
الإفصاح	تدرك المنظمات وتستعد لتلقي الإفصاحات التي يمكن أن تتم لأي شخص في المنظمة وبأي وسيلة، وليس فقط من خلال الموظفين المخصصين أو قنوات الإبلاغ الرسمية. يتلقى الموظفون الذين يُرجّح أن يتواصلوا مع أفراد المجتمع تدريبًا أساسيًا (على اقل تقدير) حول كيفية استقبال الإفصاح. يجب أن يشمل التدريب كيفية الاستجابة بطريقة تمنع المزيد من الصدمات النفسية. يجب يعرف جميع الموظفين والأشخاص المرتبطين بالمنظمة كيفية إحالة أي إفصاح يتم تلقيه بسرية إلى الفريق أو الموظف المختص. لا يتم التأثير على الضحايا/الناجين للإفصاح لمصلحة أطراف أخرى أو بدافع منفعة متصوَّرة للضحية/الناجي – مثل منع الجاني من إيذاء آخرين، أو بناءً على اعتقاد بأن العملية قد تكون "متنفس" للضحية/الناجي.
آليات الإبلاغ	تدرك المنظمات أن عبء الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي لا يجب أن يقع على الضحايا/الناجين أو المجتمعات. تكون أكثر استباقية في تحليل مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وتحديد أماكن وقوع الانتهاكات. تعترف المنظمات بدور الوسطاء الموثوقين في الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، سواء داخل المنظمة أو خارجها (مثل أعضاء المجتمع أو الجهات العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي)، وتعمل معهم عند الاقتضاء لتلقي الإفصاحات وإحالتها بأمان وسرية. وأن يكون لدى المنظمات نقاط اتصال مدرّبة على الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي تحاكي هذا النهج القائم على "الوسيط الموثوق". تضع المنظمات قنوات إبلاغ صُمِّمَت بالتشاور مع مجموعات مختلفة في المجتمعات بحيث تكون آمنة، ومتاحة، مناسبة وسرية – مع عدم الاعتماد فقط على هذه القنوات في جذب انتباهها لقضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. بالنسبة للمنظمات ذات الموارد الأكبر، يتم النظر في آليات "الطرف الثالث" للتعامل مع الإفصاحات، بحيث تكون خارج المنظمة وتتيح فرصة للإفصاح المجهول، أو لتمكين الضحية/الناجي من اختيار ما إذا كان إفصاحه سيُشارك مع المنظمة. يتم التحقق من جودة أي الآليات المستخدمة للتأكد من قدرتها على التعامل مع الإفصاحات الخطيرة والمعقدة المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. لا يجب أن تحل هذه الآليات "الطرف الثالث" محل تدريب الموظفين على تلقي الإفصاحات (انظر: قسم الإفصاح).
معالجة التقارير وإدارة الحالات	يُنظر إلى الضحايا/الناجين على أنهم أفراد فريدون وخبراء في أوضاعهم الخاصة. تصميم أنظمة معالجة التقارير وإدارة الحالات مع مراعاة الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، مثل الأطفال، والأشخاص ذوي التوجهات الجنسية المختلفة أو الهويات الجندرية المتنوعة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والناجين من الذكور. تعيين فرق لإدارة الحالات (أو أفراد في المنظمات ذات الموارد المحدودة) لتنسيق الدعم واتخاذ قرارات متسقة بشأن القضية. يتم طلب موافقة الضحية/الناجي من قبل المنظمة قبل المتابعة بشأن أي بلاغ أو إفصاح عن حالات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. عندما لا يوافق الضحايا/الناجون، توازن المنظمة قراراتها مع المخاطر التي قد يشكلها الجاني على الأشخاص الآخرين الذين يتواصل معهم وتبحث عن بدائل ممكنة. تقديم دعم للناجي/الضحية في الوصول إلى الخدمات – إذا رغب في ذلك – فور تلقي المنظمة للبلاغ. يجب أن يكون العلاج والرعاية والدعم المقدمة للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي متعددة التخصصات وتراعى الصدمات، وتشمل غالبا إمكانية الوصول إلى الدعم الطبي والنفسي-الاجتماعي. أن تكون المنظمات صادقة مع الضحايا/الناجين بشأن ما سيحدث إذا رغبوا في المضي قدمًا في تقديم بلاغ يتعلق بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. شرح عملية إدارة الحالة والتحقيق، بما في ذلك النتائج المحتملة للقضية – والقيود المتعلقة بالإجراءات التأديبية الممكنة ضد الجاني. أن يكون الضحية/الناجي قادرًا على اتخاذ قرار مستنير بشأن ما يوافق عليه خلال العملية. أن تسمح المنظمات بالتقارير المجهولة ولا تفرض أي فترة تقادم على تقديم البلاغات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. يحصل الضحايا/الناجون على الدعم طالما احتاجوا إليه، وبالوتيرة التي تناسبهم. تُستخدم الأسماء المستعارة وترميز البيانات للحفاظ على سرية وهوية الضحية/الناجي.

المرحلة	وفقًا لتجربه الضحية/الناجي
الإحالة إلى خدمات الدعم	القيام برسم خرائط شاملة لخدمات الدعم قبل أن تتلقى المنظمة أي تقرير يتعلق بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. تُحدد الخدمات الآمنة للضحايا/الناجين، وخاصة أولئك الذين قد يكونون أكثر عرضة للخطر. تأخذ الخدمات المحددة في الاعتبار السياق والعادات المحلية. مشاركة خرائط خدمات الدعم بين المنظمات. تقدم المساعدة بشكل استباقي للضحايا/الناجين للوصول إلى الخدمات، إذا رغبوا في ذلك. يجب أن يتم ذلك وفق وتيرة الضحية/الناجي، حتى إذا لم يتوافق مع جداول إدارة الحالات أو التحقيقات الخاصة بالمنظمة. في الحالات التي تشمل أطفالًا دون سن 18 عامًا، يُحالون دائمًا إلى الخدمات المناسبة متى كان ذلك آمنًا.
التحقيق	تنظر المنظمات فيما إذا كان التحقيق ضروريًا، أو إذا كان من الممكن حل القضية بطرق أخرى لا تعرّض الضحية/الناجي من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي لخطر إعادة الصدمة، مع ضمان أن الجاني المزعوم لا يشكل خطرًا على الآخرين الذين يتواصل معهم. إذا كان التحقيق مطلوبًا، يجب أن يقدم الضحية/الناجي موافقته بناءً على خيار مستنير، حيث تكون الآثار والنتائج المحتملة للتحقيق واضحة له. إذا لم يوافق الضحية/الناجي، يتم النظر في خيارات أخرى لحل القضية (انظر أعلاه). عند اتخاذ قرار بإجراء التحقيق، تنظر المنظمات فيما إذا كان من الضروري إشراك الضحايا/الناجين، أو إذا كان من الممكن تنفيذه بطرق بديلة. عند إجراء التحقيقات، تتبع المنظمات مبادئ قائمة على نهج يركز على الضحية/الناجي، وتستخدم محققين مدرّبين وذوي خبرة، وبروتوكولات تحقيق آمنة ومناسبة. تقوم المنظمات بمراجعة جميع إجراءات التحقيق وإدارة الحالات للتأكد من أنها تراعي الصدمات النفسية. تكون التحقيقات شفافة وحيادية ولا تتضمن إصدار أحكام مسبقة على الضحية/الناجي. حيثما أمكن، يُستخدم معيار "ترجيح الاحتمالات" كمعيار إثبات. يُسمح للضحايا/الناجين بأن يرافقهم شخص داعم خلال تعاملهم مع المنظمة، إذا رغبوا بذلك. يجب أن يكون هذا الشخص الداعم غير مرتبط بالمنظمة، وتختاره الضحية/الناجي.
اتخاذ القرار المؤسسية	تُتخذ القرارات بما يخدم مصلحة الضحية/الناجي بالدرجة الأولى، وليس لمصلحة المنظمة. تكون النتائج التأديبية للجناة متسقة، ويتم نشر بيانات مجهولة عن القضايا في المجال العام لتمكين مساءلة المنظمات. عدم الانتقام من المبلغين عن المخالفات بسبب كشفهم لقضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش أو الإبلاغ عن سوء الممارسات أو الإهمال في التعامل مع هذه القضايا من قبل المنظمات. يجب أن تمتلك جميع المنظمات (على أقل تقدير) سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات ("سياسة الإفصاح عن سوء الممارسات في مكان العمل")، ويُتلزم بها عمليًا.
جبر الضرر والتعويض	تكون المنظمات على دراية بالتزامها الإداري والقانوني بضمان جبر الضرر للضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وتلتزم به. حيثما أمكن، تدعم المنظمات رغبات الضحايا/الناجين فيما يتعلق بجبر الضرر – مثل اللجوء إلى القضاء، أو القوانين العامة، أو ممارسات العدالة التصالحية. عندما يشكل حادثة الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي جريمة جنائية، يُسهَّل الحصول على المساعدة القانونية للضحايا/الناجين إذا رغبوا في متابعة المسار القانوني. تستند المنظمات إلى سياساتها القائمة للتعويض عن الأضرار الأخرى غير المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، مثل حوادث المرور التي تكون المنظمة مسؤولة عنها، لتطوير ممارساتها في تعويض الحالات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. تحديدا، تنظر المنظمات في التعويض المالي، كما هو معتاد في قضايا سوء الممارسات الأخرى في بيئة العمل.

مسرد المصطلحات

المساءلة تجاه الأشخاص المتأثرين - هي عملية استخدام السلطة بمسؤولية. وتتضمن الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص المتأثرين أساسًا بممارسة تلك السلطة، والخضوع للمساءلة أمامهم.

الأشخاص المتأثرين - الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات المتأثرة بأزمة إنسانية. ويمكن أن يُستخدم المصطلح أيضًا للإشارة إلى السكان المتأثرين بقضايا التنمية.

الأشخاص المرتبطين - يشملون (ولكن لا يقتصرون على): المستشارين، المتطوعين، المتعاقدين، الزائرين للبرامج، بمن فيهم الصحفيين والمشاهير والسياسيين المنخرطين في عمل نيابة عن المنظمة الإنسانية المعنية.

البالغين المعرضين للخطر

1. أي شخص يبلغ من العمر 18 عامًا أو أكثر قد يكون معرّضًا لخطر الاستغلال أو الاعتداء بسبب اعتماده أو حاجته للآخرين لتلبية الخدمات أو الاحتياجات الأساسية أو الحماية، وذلك حسب السياق، مثل الأوضاع الإنسانية.

2. قد يكون البالغ معرّضًا للخطر/الضعف عندما يكون في علاقة (اجتماعية أو مهنية) مع شخص آخر يسعى لإساءة استخدام سلطته أو موقع الثقة للسيطرة أو الإكراه أو التلاعب أو الهيمنة.

3. قد يكون البالغ أيضًا معرّضًا للخطر إذا كانت قدرته على اتخاذ القرار ضعيفة و/أو لم يتوفر له الدعم اللازم لاتخاذ القرار.

إن التعرض للخطر ليس سمة" ثابتة"، بل قد تتغير نتيجةً لعوامل متعددة أو بمرور الوقت. على سبيل المثال، قد لا يكون الشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة معرضًا للخطر في بيئته الاعتيادية، ولكنه قد يصبح كذلك إذا نزح وانفصل عن آلياته المعتادة للتكيف.

الطفل - أي فرد يقل عمره عن 18 عامًا، بصرف النظر عن التعريفات المحلية لعمر البلوغ.

حماية الطفل - منع العنف والاستغلال والاعتداء ضد الأطفال والتصدي له، بما في ذلك (وليس على سبيل الحصر): الاستغلال الجنسي التجاري، والإتجار، وعمالة الأطفال، والممارسات التقليدية الضارة.

منظمات المجتمع المدني - منظمات غير حكومية وغير ربحية تعمل باستقلالية عن الحكومة والقطاع الخاص. تُدار عادة من قبل مواطنين ملتزمين بالتصدي لقضايا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية في مجتمعاتهم. يمكن أن تشمل المنظمات الخيرية، مجموعات المناصرة، المنظمات المجتمعية، والجمعيات المهنية.

مدونة السلوك - مجموعة من المعايير المتعلقة بالسلوك، يتعين على موظفي المنظمة ومتطوعيها الالتزام بها.

آلية الشكاوى المجتمعية - نظام يجمع بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية للمجتمع، ويُبنى على المشاركة المجتمعية، بحيث يمكن للأفراد تقديم الشكاوى – بما في ذلك حوادث الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي – بأمان، وتتم إحالتها إلى الجهات المختصة للمتابعة.

شبكات النساء المجتمعية - مجموعات من النساء يجتمعن لدعم بعضهن البعض والتصدي للقضايا التي تؤثر عليهن في المجتمع. غالبًا ما تركز هذه الشبكات على قضايا مثل المساواة بين الجنسين، حقوق المرأة، والتمكين الاقتصادي. كما يمكن أن توفر الموارد، والتعليم، والمناصرة، وغالبًا ما تتعاون مع منظمات أخرى لتحقيق أهدافها.

الشكوى - تظلّم محدّد يقدمه أي شخص تضرر بشكل سلبي من فعل قامت به المنظمة أو يعتقد أنها أخفقت في الوفاء بالتزام معلن.

المشتكي - الشخص الذي يقدم الشكوى، ويشمل ذلك الضحية/الناجي المزعوم من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، أو أي شخص آخر علم بالانتهاك.

آلية/إجراءات الشكاوى - العمليات التي تتيح للأفراد الإبلاغ عن المخاوف، مثل خرق السياسات التنظيمية أو مدونات السلوك.

السرية - مبدأ أخلاقي يقيّد الوصول إلى المعلومات ونشرها. في التحقيقات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء والاحتيال والفساد، يشترط أن تكون المعلومات متاحة لعدد محدود فقط من الأشخاص المخوّلين، بغرض استكمال التحقيق. تساعد السرية على خلق بيئة يشعر فيها الشهود بمزيد من الأمان للإدلاء بشهاداتهم، مما يعزز الثقة في النظام وفي المنظمة.

المعايير الإنسانية الأساسية للجودة والمساءلة - تتألف من تسعة التزامات يمكن – ويجب – على المنظمات التعهد بها تجاه الأشخاص المتأثرين بالأزمات أو أوضاع الهشاشة، لضمان تقديم دعم ومساعدة عالية الجودة وفعّالة وخاضعة للمساءلة. بوصفها معايير أساسية، تحدد العناصر الجوهرية للدعم والمساعدة التي تستند إلى المبادئ والجودة والمساءلة.

نقطة الاتصال - شخص يُعيَّن لتلقي بلاغات قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ودعم المنظمة في تنفيذ سياسة الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

العنف القائم على النوع الاجتماعي - أي شكل من أشكال العنف الموجّه ضد فرد بسبب نوعه الاجتماعي. يمكن أن يشمل العنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي أو النفسي.

المنظمات غير الحكومية الدولية - منظمات غير ربحية تعمل على نطاق عالمي، ولها مكاتب وعمليات في عدة دول. تركز عادة على القضايا العالمية مثل العمل الإنساني، والتنمية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة.

التحقيق في قضايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي - إجراء إداري داخلي تسعى من خلاله المنظمة إلى تحديد ما إذا كان أحد الموظفين أو الأشخاص المرتبطين بها قد ارتكب خرقًا لسياسات الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي.

البحث التشاركي العملي - منهجية بحثية يشارك فيها أفراد المجتمع بشكل فعّال في عملية البحث. تُبرز التعاون والتمكين بهدف معالجة القضايا وتعزيز التغيير الإيجابي في المجتمع. وغالبًا ما تتضمن دورات متكررة من جمع البيانات وتحليلها، ثم التفكير والتخطيط للعمل، بهدف إنتاج معرفة ذات صلة ومفيدة للمجتمع.

الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي - مصطلح يستخدمه العاملون في القطاع الإنساني والتنموي الدولي للإشارة إلى التدابير المتخذة لحماية الأشخاص من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي من قِبل موظفي المنظمات الإنسانية أو الأشخاص المرتبطين بهم.

جبر الضرر - هو عملية إصلاح الضرر أو تقديم تعويضات عن الأذى أو الإصابة التي لحقت بالضحية. ويشير الإنصاف إلى الإجراءات المتخذة لمعالجة الانتهاكات أو التجاوزات التي وقعت، ولإنصاف الضحايا/الناجين. ويشمل ذلك الإجراءات القانونية أو الإدارية، بالإضافة إلى التعويضات عن الضرر الذي لحق بالضحية.

مسار الإحالة - الخدمات المختلفة المتاحة لدعم الضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي وإحالتهم إليها.

الإبلاغ - الحالة التي يقوم فيها فرد أو مجموعة من الأفراد برفع بلاغ أو إبداء قلق يتعلق بحادث استغلال واعتداء وتحرش جنسي.

التعويضات - تشير إلى عملية تعويض الضحايا/الناجين عن الأضرار أو الانتهاكات التي لحقت بهم نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان. يمكن أن تشمل التعويضات أشكالًا متعددة مثل التعويض المالي، رد الحقوق، إعادة التأهيل، أو الاعتذار الرسمي. وتهدف التعويضات إلى معالجة الضرر الناجم عن الانتهاكات، ووضع نهاية لمعاناة الضحايا/الناجين، ومساعدتهم على المضي قدمًا في حياتهم.

ردّ الحق - إعادة شيء سُلب أو فُقد إلى صاحبه الشرعي، أو تعويضه عن الخسارة. وهو شكل من أشكال الإنصاف عن الضرر أو الإصابة التي لحقت به. ويُعتبر ردّ الحق من أهم خطوات عملية التعويضات، وهو وسيلة لإصلاح الضرر الذي وقع، واستعادة كرامة الضحايا/الناجين.

السلامة والحماية - مسؤولية المنظمات في ضمان أن موظفيها وعملياتها وبرامجها لا تُلحق الضرر بالأطفال أو البالغين المعرّضين للخطر ولا تعرضهم للإساءة أو الاستغلال. يشمل ذلك الحماية من التحرش أو الاستغلال أو الانتهاك الجسدي أو العاطفي أو الجنسي، سواء كان من الموظفين أو الأشخاص المرتبطين. كما يغطي أيضًا المخاطر الناجمة عن تصميم البرامج أو تنفيذها، ويُستخدم أحيانًا ليشمل الأذى اللاحق بالموظفين داخل مكان العمل.

الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي - مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي

الانتهاك الجنسي - أي اعتداء فعلي أو مهدد ذو طبيعة جنسية، سواء بالقوة أو في ظروف غير متكافئة أو قسرية.

العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي - أي شكل من أشكال العنف الموجّه إلى فرد بسبب جنسه أو هويته الجنسية. يشمل العنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي أو النفسي. قد يتخذ أشكالًا متعددة مثل الاغتصاب، والعنف المنزلي، والتحرش الجنسي، وكذلك الممارسات التقليدية الضارة مثل ختان الإناث، وزواج الأطفال، والزواج القسري. رغم أنه يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، إلا أن الرجال والفتيان يمكن أن يتأثروا أيضًا به.

الاستغلال الجنسي - أي استغلال أو محاولة استغلال لموقع ضعف وهشاشة واختلاف في السلطة و الثقة لتحقيق أغراض جنسية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الاستفادة المادية أو الاجتماعية أو السياسية من ذلك.

التحرش الجنسي - هو سلسلة متواصلة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة وغير المرغوب فيها ذات الطابع الجنسي، والتي قد تتضمن – على سبيل المثال لا الحصر – الإيحاءات أو الطلبات ذات الطبيعة الجنسية، وطلب الخدمات الجنسية، إضافةً إلى السلوكيات أو الإيماءات ذات الطابع الجنسي، سواء كانت لفظية أو جسدية، والتي تُعدّ (أو يُنظر إليها بشكل معقول) على انها مسيئة أو مهينة. ويُفهم التحرّش الجنسي بوجه عام على أنّه مرتبط بمكان العمل، غير أنّه يشمل أيضًا طيفًا من السلوكيات غير المقبولة الصادرة عن الموظفين، سواء في بيئة العمل أو في تعاملهم مع الفئات المتضررة.

السلوك الجنسي غير المنضبط - يشمل التحرش الجنسي، الاستغلال الجنسي، والاعتداء الجنسي.

الضحية/الناجي - الشخص الذي تعرّض للاستغلال أو الاعتداء أو التحرش الجنسي. مصطلح "ناجي" يوحي بالقوة والقدرة على الصمود والتغلب على التجربة. مصطلح "ضحية" يحمل دلالات الحماية، ويعكس وقوع ظلم يجب إنصافه. لذلك يُستخدم كلا المصطلحين، على أن يختار الأشخاص المتأثرون بأنفسهم الوصف الذي يفضلونه.

النهج المُراعي للصدمات - طريقة لفهم والتعامل مع الأفراد الذين مرّوا بتجارب صادمة. يقوم على إدراك تأثير الصدمات على الأفراد وسلوكهم، وإدخال تعديلات على السياسات والممارسات لدعمهم بشكل أفضل. يركّز على مبادئ الأمان، الثقة، الاختيار، التعاون، والتمكين. يُركز هذا النهج على السلامة والثقة وحرية الاختيار والتعاون والتمكين. كما يتضمن فهم انتشار الصدمات النفسية وآثارها، وتهيئة بيئةٍ مُراعيةٍ للصدمة وأثارها.

النهج المُرتكّز على الضحية/الناجي - نهجٌ يجعل في أولويته الضحية/الناجي ورغباته وسلامته ورفاهيته في جميع الأمور والإجراءات. العنف ضد المرأة (VAW) - يُشير إلى أي شكل من أشكال العنف المُوجّه تحديدًا ضد النساء والفتيات، بناءً على جنسهن. يُعدّ العنف ضد المرأة انتهاكًا لحقوق الإنسان، وقد يُخلّف عواقب جسدية ونفسية طويلة الأمد على الضحايا/الناجيات. وهو مشكلة خطيرة تُؤثّر على النساء من جميع الأعمار والخلفيات والثقافات.

سياسة حماية المبلّغين) سياسة الإفصاح عن المخالفات في مكان العمل): - هي سياسة تهدف إلى تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن المخاوف أو التجاوزات، والتي يكون الكشف عنها عادةً في المصلحة العامة، خصوصًا في البلدان التي يُشكّل فيها الإبلاغ جزءًا من التشريعات الوطنية. تشمل هذه المخاوف عادةً: الجرائم الجنائية، ومسائل الصحة والسلامة، والأضرار التي تلحق بالبيئة، أو حالات الخطأ الجسيم في تطبيق العدالة. كما يمكن أن يندرج الإبلاغ عن قضايا الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي ضمن سياسة حماية المبلّغين الخاصة بالمنظمة.

الهوامش الختامية

[1] CHS Alliance (2020) *PSEAH Implementation Quick Reference Handbook*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/pseah-implementation-quick-reference-handbook/

[2] United Nations Secretariat (9 October 2003) *Secretary General's Bulletin on Special Measures for Protection from Sexual Abuse and Sexual Exploitation*, 2003/13 (ST/SGB/2003/13), New York: United Nations.

[3] Ibid

[4] Endorsed in the UN General Assembly Resolution A/RES/73/148 on 17th December 2018.

[5] CHS Alliance (2020) *PSEAH Implementation Quick Reference Handbook*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/pseah-implementation-quick-reference-handbook/

[6] IDC (2018). Sexual exploitation and abuse in the aid sector inquiry. House of Commons International Development Commitment

[7] Naik, Asmita (2022) Tackling sexual exploitation and abuse by aid workers: what has changed 20 years on? ODI Humanitarian Practice Network, Issue 14, Article 4. Available at: https://odihpn.org/publication/tackling-sexual-exploitation-and-abuse-by-aid-workers-what-has-changed-20-years-on/

[8] Birchall, J. (2020). NGO collection and reporting of data on sexual exploitation, abuse and harassment. K4D Helpdesk Report 778. Brighton, UK: Institute of Development Studies. Available at: https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/15287?show=full

[9] See: https://www.corehumanitarianstandard.org/ar

[10] https://www.oecd.org/dac/gender-development/dac-recommendation-on-ending-sexual-exploitation-abuse-and-harassment.htm

[11] IASC) Principals (2015) *Protection from Sexual exploitation and Abuse Statement by the Inter-Agency Standing Committee*. Note that several definitions are currently in circulation for the IASC. This definition is currently being updated and a new version will be available soon.

[12] Countryman-Roswurm, K. (2015). Rise, unite, support: Doing "no harm" in the anti-trafficking movement. Slavery Today Journal: A Multidisciplinary Journal of Human Trafficking Solutions, 2, 1. URL via Safeguarding Resource and Support Hub Tipsheet Engaging Survivors of SEAH

[13] A victim/survivor-centred approach places the rights, needs, safety, dignity and well-being of the victim/survivor at the centre of all preventative and responsive measures concerning sexual exploitation, sexual abuse and sexual harassment.

[14] The extent to which these stages are appropriate for different communities, cultural contexts and settings will be examined through pilot projects in three humanitarian settings.

[15] IASC (2019) IASC Six Core Principles Relating to Sexual Exploitation and Abuse. Available at: https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/iasc-six-core-principles-relating-sexual-exploitation-and-abuse-2019

[16] United Nations Office of the High Commissioner (OHCHR) (2019) Protection of victim of sexual violence: Lessons learned, Workshop report

[17] Ibid

[18] Singh, S. B. (2014) Victimization and Victim Impact Statements: An Analysis of the Consequences on Victims of Crime and the Aims of the South African Victim Charter. International Journal of Social Studies, 1

[19] McMillan, L., & Thomas, M. (2009). Police interviews of rape victims: tensions and contradictions. In M. Horvath, & J. Brown (Eds.), Rape: Challenging Contemporary Thinking Willan Publishing.

[20] World Health Organization (2002) Vaginal bleeding, fibroids, chronic pelvic pain, and urinary tract infections; and sexually transmitted diseases (STDs) including HIV/AIDS. Available at: http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/77434/WHO_RHR_12.37_eng.pdf

[21] Bartol, C. R., & Bartol, A. M. (2008). Criminal behavior: A psychosocial approach. Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall

[22] Long, L., & Butler, B. (2018). Sexual assault. The Obstetrician & Gynaecologist, 20(2)

Macy, R. J., Giattina, M. C., Montijo, N. J., & Ermentrout, D. M. (2010). Domestic violence and sexual assault agency directors' perspectives on services that help survivors. Violence Against Women, 16(10)

[23] CHS Alliance (2022) '*Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[24] Singh, S. B. (2014) Victimization and Victim Impact Statements: An Analysis of the Consequences on Victims of Crime and the Aims of the South African Victim Charter. International Journal of Social Studies, 1

[25] Ibid

[26] Crowell, N. A., & Burgess, A. W. (Eds.). (1996). Understanding violence against women. American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/10204-000

[27] Carson, K. W., Babad, S., Brown, E. J., & Nikulina, V. (2021). Why do women talk about it? Reasons for disclosure of sexual victimization and associated symptomology. Violence against women, 27

[28] Ahrens CE, Stansell J, Jennings A.(2010) To tell or not to tell: the impact of disclosure on sexual assault survivors' recovery. Violence Vict. 2010;25(5). doi: 10.1891/0886-6708.25.5.631. PMID: 21061869.

[29] Ahrens, C. E., Campbell, R., Ternier-Thames, N. K., Wasco, S. M., & Sefl, T. (2007). Deciding whom to tell: Expectations and outcomes of rape survivors' first disclosures. Psychology of Women Quarterly, 31(1)

[30] Campbell, R., Dworkin, E., & Cabral, G. (2009). An ecological model of the impact of sexual assault on women's mental health. Trauma, violence & abuse, 10(3). https://doi.org/10.1177/1524838009334456; Ullman, S. E. (2000). Psychometric Characteristics of the Social Reactions Questionnaire: A Measure of Reactions to Sexual Assault Victims. Psychology of Women Quarterly, 24(3)

[31] Weiss, K. G. (2011). Neutralizing sexual victimization: A typology of victims' non-reporting accounts. Theoretical Criminology, 15(4).https://doi.org/10.1177/1362480610391527

[32] Ettinger T. R. (2022). Children's needs during disclosures of abuse. SN social sciences, 2(7), 101. https://link.springer.com/article/10.1007/s43545-022-00397-6

[33] Campbell, R., Ahrens, C. E., Sefl, T., Wasco, S. M., & Barnes, H. E. (2001). Social reactions to rape victims: healing and hurtful effects on psychological and physical health outcomes. Violence and victims, 16(3).

[34] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[35] Gjika, A. and Marganski, A. J. (2020) "Silent Voices, Hidden Stories: A Review of Sexual Assault (Non)Disclosure Literature, Emerging Issues, and Call to Action", International Journal for Crime, Justice and Social Democracy, 9(4). doi: 10.5204/ijcjsd.v9i4.1439.

[36] Curry, M. A., Renker, P., Robinson-Whelen, S., Hughes, R. B., Swank, P., Oschwald, M., & Powers, L. E. (2011). Facilitators and barriers to disclosing abuse among women with disabilities. Violence and victims, 26(4)

[37] Easton, S. D., Saltzman, L. Y., & Willis, D. G. (2014). "Would you tell under circumstances like that?": Barriers to disclosure of child sexual abuse for men. Psychology of Men & Masculinity, 15(4), 460.

[38] Bryant-Davis, T., Chung, H., & Tillman, S. (2009). From the margins to the center. *Trauma, Violence, & Abuse*, 10(4).

[39] Golding, J. M., Siege, J. M., Sorenson, S. B., Burnam, M. A., & Stein, J. A. (1989). Social support sources following sexual assault. Journal of Community Psychology, 17(1).

[40] Ibid

[41] Ahrens, C. E., Cabral, G., & Abeling, S. (2009). Healing or hurtful: Sexual assault survivors' interpretations of social reactions from support providers. Psychology of Women Quarterly, 33(1). https://doi.org/10.1111/j.1471-6402.2008.01476.x; Dworkin, E. R., Ojalehto, H., Bedard-Gilligan, M. A., Cadigan, J. M., & Kaysen, D. (2018). Social support predicts reductions in PTSD symptoms when substances are not used to cope: A longitudinal study of sexual assault survivors. Journal of affective disorders, 229; Filipas, H. H., & Ullman, S. E. (2001). Social reactions to sexual assault victims from various support sources. Violence and victims, 16(6)

[42] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[43] Dworkin, E. R., Brill, C. D., & Ullman, S. E. (2019). Social reactions to disclosure of interpersonal violence and psychopathology: A systematic review and meta-analysis. Clinical psychology review, 72, 101750.

[44] Ullman, S. E. (2010). Social reactions and their effects on survivors. In S. E. Ullman, *Talking about sexual assault: Society's response to survivors. American Psychological Association*. Ullman, S. E. (2000). Psychometric Characteristics of the Social Reactions Questionnaire: A Measure of Reactions to Sexual Assault Victims. Psychology of Women Quarterly, 24(3)

[45] Borja, S. E., Callahan, J. L., & Rambo, P. L. (2009). Understanding negative outcomes following traumatic exposure: The roles of neuroticism and social support. Psychological Trauma: Theory, Research, Practice, and Policy, 1(2), 118; Campbell, R., Ahrens, C. E., Sefl, T., Wasco, S. M., & Barnes, H. E. (2001). Social reactions to rape victims: healing and hurtful effects on psychological and physical health outcomes. Violence and victims, 16(3); Jacques-Tiura, A. J., Tkatch, R., Abbey, A., & Wegner, R. (2010). Disclosure of sexual assault: Characteristics and implications for posttraumatic stress symptoms among African American and Caucasian survivors. Journal of Trauma & Dissociation, 11(2); Littleton, H. L. (2010). The impact of social support and negative disclosure reactions on sexual assault victims: A cross-sectional and longitudinal investigation. Journal of Trauma & Dissociation, 11(2); Sigurvinsdottir, R., & Ullman, S. E. (2016). Sexual orientation, race, and trauma as predictors of sexual assault recovery. Journal of family violence, 31(7);

[46] Sigurvinsdottir, R., & Ullman, S. E. (2016). Sexual orientation, race, and trauma as predictors of sexual assault recovery. Journal of family violence, 31(7)

[47] Relyea, M., & Ullman, S. (2015). Unsupported or Turned Against: Understanding How Two Types of Negative Social Reactions to Sexual Assault Relate to Post-Assault Outcomes. Psychology of women quarterly, 39(1), https://doi.org/10.1177/0361684313512610

[48] Dworkin, E. R., Brill, C. D., & Ullman, S. E. (2019). Social reactions to disclosure of interpersonal violence and psychopathology: A systematic review and meta-analysis. Clinical psychology review, 72, 101750.

[49] Ibid

[50] Ibid

[51] Aziz, Z. (2017). Due Diligence and Accountability for Online Violence Against Women.

[52] Gjika, A. and Marganski, A. J. (2020) "Silent Voices, Hidden Stories: A Review of Sexual Assault (Non)Disclosure Literature, Emerging Issues, and Call to Action", International Journal for Crime, Justice and Social Democracy, 9(4). doi: 10.5204/ijcjsd.v9i4.1439.

[53] Ibid

[54] Regnedda, M., & Muschert, G. W. (2013). The Digital Divide. The Internet and social inequalities in international perspective. New York, 10, 9780203069769

[55] Ibid

[56] See: https://sawa.ps/en/

[57] See: https://www.talktoloop.org/

[58] See: https://gbvguidelines.org/en/pocketguide/

[59] For example, the British Council Guidance on Handling a Disclosure form a Child. Available at: https://www.britishcouncil.org/education/accreditation/information-centres/care-children

[60] CHS Alliance (2022) '*Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[61] Ibid

[62] Galleguillos, S., & Pugliese, K. (2022). The United Nations victim approach revisited: a review of the literature on sexual assault and gender-based violence hotlines. Violence against women, 10778012221086001

[63] Macy, R. J., Giattina, M., Sangster, T. H., Crosby, C., & Montijo, N. J. (2009). Domestic violence and sexual assault services: Inside the black box. Aggression and Violent Behavior, 14(5)

[64] McDonnell, K., Nagaraj, N., Mead, K., Bingenheimer, J., Stevens, H., Gianattasio, K., & Wood, S. (2018). An Evaluation of the National Domestic Violence Hotline and loveisrespect.

[65] Feeney, H. (2019). " Need to talk": A latent class analysis of sexual victimization disclosure to a national sexual assault online hotline (Doctoral dissertation, Michigan State University). Available at: https://www.proquest.com/openview/b5e46137b7624d4d09e376e9b0e65216/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y

[66] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[67] Ibid

[68] Resource and Support Hub (2022) *PSEAH Focal Point Role and Responsibilities*. Available at: https://safeguardingsupporthub.org/documents/pseah-focal-point-role-and-responsibilities

[69] Birchall, J. (2020). NGO collection and reporting of data on sexual exploitation, abuse and harassment. K4D Helpdesk Report 778. Brighton, UK: Institute of Development Studies. Available at: https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/15287?show=full

[70] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[71] CHS Alliance (2020) *PSEAH Index*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/pseah-index/

[72] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[73] Semler, M. (2019). Factors Influencing Misconduct Reporting in Kachin, Myanmar. Available at : https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620893/cs-misconduct-reporting-kachin-myanmar-121119-en.pdf?sequence=1

[74] CHS Alliance (2020) *Non-disclosure agreements – CHS Alliance Guidance Note*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/non-disclosure-agreements-guidance-note/

[75] Young, S. M., Pruett, J. A., & Colvin, M. L. (2018). Comparing help-seeking behavior of male and female survivors of sexual assault: A content analysis of a hotline. Sexual Abuse, 30(4).

[76] Colvin, M. L., Pruett, J. A., Young, S. M., & Holosko, M. J. (2017). An exploratory case study of a sexual assault telephone hotline: Training and practice implications. Violence against women, 23(8)

[77] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[78] CHS Alliance PSEAH community of Practice

[79] Flummerfelt, R., Peyton, N. 'More than 50 women accuse aid workers of sex abuse in Congo Ebola crisis', The New Humanitarian 29 September 2020. Available at: https://www.thenewhumanitarian.org/2020/09/29/exclusive-more-50-women-accuse-aid-workers-sex-abuse-congo-ebola-crisis. Retrieved 30 September 2022.

[80] CHS Alliance PSEAH community of Practice

[81] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[82] Ibid

[83] Resource and Support Hub (2021) *Contextual communications for safeguarding* (video). Available at: https://safeguardingsupporthub.org/webinars/contextual-communications-safeguarding

[84] See: https://www.chsalliance.org/get-support/resources/accountability/

[85] See: https://corehumanitarianstandard.org/language-versions

[86] From Aga Khan Foundation (2021) *Developing*

الهوامش الختامية

survivor-focused CBCMs in Consultation with Communities

[87] IASC, IOM, Save the Children, UNHCR (2016) *Best Practice Guide on inter-agency CBCMs* https://psea.interagencystandingcommittee.org/resources/best-practice-guide-inter-agency-cbcms

[88] CHS Alliance (2020) *PSEAH Implementation Quick Reference Handbook*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/pseah-implementation-quick-reference-handbook/

[89] See: https://psea.interagencystandingcommittee.org/

[90] Garwin, A (2021) How to Design and Manage Community-based Complaints Mechanisms (CBCM) Available at: https://safeguardingsupporthub.org/documents/how-design-and-manage-community-based-complaints-mechanisms-cbcm

[91] From Aga Khan Foundation (2021) *Developing survivor-focused CBCMs in Consultation with Communities*

[92] GBV IMS Steering Committee (2017) *Interagency Gender-based Violence Case Management*. Available at: https://reliefweb.int/report/world/interagency-gender-based-violence-case-management-guidelines

[93] EISF (2017) *Managing Sexual Violence against Aid Workers*. Available at: https://gisf.ngo/wp-content/uploads/2019/03/Managing-Sexual-Violence-against-Aid-Workers.pdf

[94] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[95] Olusese, A., & Hingley, C. (2019)

[96] Bys & Clare, Humanitarian Exchange (2022)

[97] GBV IMS Steering Committee (2017) *Interagency Gender-based Violence Case Management*. Available at: https://reliefweb.int/report/world/interagency-gender-based-violence-case-management-guidelines

[98] Murad Code 2022

[99] Golding, J. M., Siege, J. M., Sorenson, S. B., Burnam, M. A., & Stein, J. A. (1989). Social support sources following sexual assault. Journal of Community Psychology, 17(1), 92-107; UK Foreign Office (2017) International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict. Available at: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2019/06/report/international-protocol-on-the-documentation-and-investigation-of-sexual-violence-in-conflict/International_Protocol_2017_2nd_Edition.pdf

[100] Alliance for Child Protection in Humanitarian Action (2022) Standard Operating Procedures (SOPs) Template. Available at: https://www.alliancecpha.org/en/technical-materials/standard-operating-procedures-sops-template

[101] Bond (2018) *Safeguarding policy templates: Dealing with Safeguarding Reports*. Available at: https://www.bond.org.uk/resources/safeguarding-policy-templates

[102] EISF (2017) Managing Sexual Violence against Aid Workers. Available at: https://gisf.ngo/wp-content/uploads/2019/03/Managing-Sexual-Violence-against-Aid-Workers.pdf

[103] Bufacchi, V. (2018). Victims, Their Stories, and Our Rights. Metaphilosophy, 49

[104] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[105] Crowell, N. A., & Burgess, A. W. (Eds.). (1996). Understanding violence against women. American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/10204-000

[106] Long, L., & Butler, B. (2018). Sexual assault. The Obstetrician & Gynaecologist, 20(2)

[107] Riddle, A. M. (2018). Best-Practice Treatment Approaches for Working with Survivors of Sexual Assault.

[108] Sweeney, A., Perôt, C., Callard, F., Adenden, V., Mantovani, N., & Goldsmith, L. (2019). Out of the silence: towards grassroots and trauma-informed support for people who have experienced sexual violence and abuse. Epidemiology and psychiatric sciences, 28(6) UK Parliament (2019) The Independent Inquiry into Child Sexual Abuse. Available at: https://www.iicsa.org.uk/investigations-research/investigations/reparations-for-victims-and-survivors-of-child-sexual-abuse

[109] Bach, M. H., Beck Hansen, N., Ahrens, C., Nielsen, C. R., Walshe, C., & Hansen, M. (2021). Underserved survivors of sexual assault: a systematic scoping review. European journal of psychotraumatology, 12(1), 1895516.

[110] Akinsulure-Smith A. M., (2014) Displaced African Female Survivors of Conflict-Related Sexual Violence: Challenges for Mental Health Providers. Violence Against Women. Jun;20(6). doi: 10.1177/1077801214540537. Epub 2014 Jul 10. PMID: 25011674.

[111] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[112] Girls Education Challenge (2021) *Protection is Possible*. Available at: https://safeguardingsupporthub.org/documents/protection-possible

[113] Resource and Support Hub (2021) *Mapping local services for safeguarding*. Available at: https://safeguardingsupporthub.org/documents/mapping-local-services-safeguarding

[114] See: https://nomoredirectory.org/

[115] CHS Alliance (2022) *Sexual Exploitation, Abuse and Harassment (SEAH) Investigation Guide*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/sexual-exploitation-abuse-and-harassment-seah-investigation-guide/

[116] CHS Alliance investigation training IQTS 1 and 2. For more information, visit: https://www.chsalliance.org/get-support/training/investigator-qualification-training-scheme/

[117] Aranburu, X. A (2010). Sexual Violence Beyond Reasonable Doubt: Using Pattern Evidence and Analysis for International Cases. Law Social Inquiry 35 (4)

[118] Country Assessments found at https://safeguardingsupporthub.org/

[119] CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

[120] Aranburu, Xabier Agirre. 2010. "Sexual Violence Beyond Reasonable Doubt: Using Pattern Evidence and Analysis for International Cases." Law Social Inquiry 35 (4)

[121] CHS Alliance (2022) *Sexual Exploitation, Abuse and Harassment (SEAH) Investigation Guide*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/sexual-exploitation-abuse-and-harassment-seah-investigation-guide/

[122] Ibid

[123] CHS Alliance investigation training IQTS 1 and 2. For more information, visit: https://www.chsalliance.org/get-support/training/investigator-qualification-training-scheme/

[124] ICVA Network (2007) *Building Safer Organisations Handbook*. Available at: https://www.icvanetwork.org/resource/building-safer-organisations-bso-handbook/

[125] The acronym- P.E.A.C.E- summarises and assists remembrance of the five stages of managing the interview process: Preparation and Planning, Engage and Explain, Account, Clarification, Challenge and Closure Evaluation.

[126] CHS Alliance (2022) *Sexual Exploitation, Abuse and Harassment (SEAH) Investigation Guide*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/sexual-exploitation-abuse-and-harassment-seah-investigation-guide/

[127] CHS Alliance, Risk Assessment Tool. Available at: https://d1h79zlghft2zs.cloudfront.net/uploads/2022/04/IQTS-Risk_Assessment-Tool.pdf

[128] UK Charity Commission Inquiry Report (20919) *Summary Findings and Conclusions: Oxfam*

[129] CHS Alliance/GCPS (2021) *Increasing Transparency on Sexual Exploitation and Abuse in the Aid Sector*

[130] CHS Alliance (2022) *Harmonised SEAH Data Collection and Reporting Template*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/harmonised-seah-data-collection-and-reporting-template/

[131] Daly, K. (2014). Reconceptualizing sexual victimization and justice. Justice for victims: Perspectives on rights, transition and reconciliation, 1.

[132] UN Security Resolution (S/RES/1325), (S/RES/1888), (S/RES/1889), (S/RES/1960) (S/RES/2106), (S/RES/2122),((S/RES/2242)

[133] Leyh, B. M., & Fraser, J. (2019). Transformative reparations: changing the game or more of the same?. Cambridge International Law Journal, 8(1)

[134] Ferstman, C. (2020). Reparation for sexual exploitation and abuse in the (post) conflict context: The need to address abuses by peacekeepers and humanitarian aid workers. In Reparations for victims of genocide, war crimes and crimes against humanity

[135] Hilhorst D (2018) Aid agencies can't police themselves. It's time for a change. The New Humanitarian. Available at: https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2018/02/22/aid-agencies-can-t-police-themselves-it-s-time-change

[136] Hilhorst D., Naik A., Cunningham A., (2018) International Ombuds for Humanitarian and *Development Aid Scoping Study International Ombuds for Humanitarian and Development Aid Scoping Study* Available at: https://www.academia.edu/79944668/International_Ombuds_for_Humanitarian_and_Development_Aid_Scoping_Study

[137] Aids Free World (2018) *Code Blue Campaign*

[138] Naik (2021): How to adopt a survivor-centred approach to sexual abuse. Available at: https://www.devex.com/news/opinion-how-to-adopt-a-survivor-centered-approach-to-sexual-abuse-99820

[139] Purkey, A. L. (2011). Whose Right to What Justice-The Administration of Justice in Refugee Camps. New Eng. J. Int'l & Comp. L., 17

[140] Farmer, A. (2006). Refugee responses, state-like behavior, and accountability for human rights violations: a case study of sexual violence in Guinea's refugee camps. Yale Hum. Rts. & Dev. LJ, 9, 44.

[141] Le Sage, A. (2005). Stateless justice in Somalia: Formal and informal rule of law initiatives.

[142] García-Moreno, C., Pallitto, C., Devries, K., Stöckl, H., Watts, C., & Abrahams, N. (2013). Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence. World Health Organization.

[143] The only exception regards peacekeeping operations where "status of forces agreements" specify that it is the country contributing the peacekeeping troops (and not the country where such peacekeepers are deployed) that is responsible for ensuring perpetrator accountability and prosecutions, including for SEAH.

[144] Schaaf, M., Boydell, V., Sheff, M. C., Kay, C., Torabi, F., & Khosla, R. (2020). Accountability strategies for sexual and reproductive health and reproductive rights in humanitarian settings: a scoping review. Conflict and health, 14(1)

[145] CHS Guidance Notes and indicators (2015). Available at: https://corehumanitarianstandard.org/resources/chs-guidance-notes-and-indicators

[146] UK Parliament (2019) The Independent Inquiry into Child Sexual Abuse. Available at: https://www.iicsa.org.uk/investigations-research/investigations/reparations-for-victims-and-survivors-of-child-sexual-abuse

[147] Schaaf, M., Boydell, V., Sheff, M. C., Kay, C., Torabi, F., & Khosla, R. (2020). Accountability strategies for sexual and reproductive health and reproductive rights in humanitarian settings: a scoping review. Conflict and health, 14(1)

[148] Ibid

[149] Ferstman, C. (2020). Reparation for sexual exploitation and abuse in the (post) conflict context: The need to address abuses by peacekeepers and humanitarian aid workers. In Reparations for victims of genocide, war crimes and crimes against humanity

[150] United Nations (1946) Convention On The Privileges And Immunities Of The United Nations. Available at: https://www.un.org/en/ethics/assets/pdfs/Convention%20of%20Privileges-Immunities%20of%20the%20UN.pdf

[151] See: https://www.interpol.int/en/How-we-work/Capacity-building/Capacity-building-projects/Project-Soteria

[152] For example, in Canada, see Buti, A. 2001, 'Canadian Residential Schools: The demands for reparations', The Flinders Journal of Law Reform, 5, 2; or in the United States see Smith, A. (2006) Boarding School Abuses, Human Rights and Reparations, Journal of Religion & Abuse, 8:2, DOI: 10.1300/J154v08n02_02; or in the UK see UK Parliament (2019) The Independent Inquiry into Child Sexual Abuse. Available at: https://www.iicsa.org.uk/investigations-research/investigations/reparations-for-victims-and-survivors-of-child-sexual-abuse

[153] United Nations (2008) *United Nations Comprehensive Strategy on Assistance and Support to Victims of Sexual Exploitation and Abuse by United Nations Staff and Related Personnel resolution/adopted by the General Assembly* Available at: https://digitallibrary.un.org/record/614563?ln=en

[154] United Nations (2019) *United Nations Comprehensive Strategy on Assistance and Support to Victims of Sexual Exploitation and Abuse by United Nations Staff and Related Personnel:* resolution/adopted by the General Assembly. Annex, paragraph 3, (A/RES/62/214)

[155] UN Secretary-General (2022) Special measures for protection from sexual exploitation and abuse (A/69/779). Available at: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/259/23/PDF/N2225923.pdf?OpenElement

[156] Ferstman, C. (2020). Reparation for sexual exploitation and abuse in the (post) conflict context: The need to address abuses by peacekeepers and humanitarian aid workers. In Reparations for victims of genocide, war crimes and crimes against humanity

[157] Ibid

[158] Tort law is principally used to compensate a victim/survivor for harm or injury arising out neglect or are intentially inflicted by a defendant's conduct. This may include a whole range of damages to person and property not limited to battery, road accidents, diffamation, trespassing, trespassing or damage to cattle, etc. Tort law also serves the purpose of deterring persons from acting in ways that may cause injury to others.

[159] Abu Assab.N & NasserEdin.N (2021) Organisational Safeguarding Best Practices and Procedures: A Toolkit Towards Transnational Intersectional Feminist Accountability Frameworks to Respond to Exploitation, Assault, Abuse, Harassment and Bullying. Women's International League for Peace and Freedom Centre for Transnational Development and Collaboration. https://safeguardingsupporthub.org/documents/organisational-safeguarding-best-practices-and-procedures-toolkit-towards-transnational

[160] McGlynn, C. (2011). Feminism, rape and the search for justice. Oxford Journal of Legal Studies, 31(4)

[161] See: https://psea.interagencystandingcommittee.org/victim-survivor-centred-assistance (retrieved 30-9-22)

[162] Naik (2021): How to adopt a survivor-centred approach to sexual abuse. Available at: https://www.devex.com/news/opinion-how-to-adopt-a-survivor-centered-approach-to-sexual-abuse-99820

قائمة المراجع

Abu Assab.N & NasserEdin.N (2021) Organisational Safeguarding Best Practices and Procedures: A Toolkit Towards Transnational Intersectional Feminist Accountability Frameworks to Respond to Exploitation, Assault, Abuse, Harassment and Bullying. Women's International League for Peace and Freedom Centre for Transnational Development and Collaboration. Available at: https://safeguardingsupporthub.org/documents/organisational-safeguarding-best-practices-and-procedures-toolkit-towards-transnational

Ahrens CE, Stansell J, Jennings A.(2010) To tell or not to tell: the impact of disclosure on sexual assault survivors' recovery. *Violence Vict*. 2010;25(5). doi: 10.1891/0886-6708.25.5.631. PMID: 21061869.

Ahrens, C. E., & Campbell, R. (2000). Assisting rape victims as they recover from rape: The impact on friends. *Journal of Interpersonal Violence*, 15(9)

Ahrens, C. E., Cabral, G., & Abeling, S. (2009). Healing or hurtful: Sexual assault survivors' interpretations of social reactions from support providers. Psychology of Women Quarterly, 33(1). https://doi.org/10.1111/j.1471-6402.2008.01476.x

Ahrens, C. E., Campbell, R., Ternier-Thames, N. K., Wasco, S. M., & Sefl, T. (2007). Deciding whom to tell: Expectations and outcomes of rape survivors' first disclosures. *Psychology of Women Quarterly*, 31(1)

Ahrens, C. E., Campbell, R., Ternier-Thames, N. K., Wasco, S. M., & Sefl, T. (2007). Deciding Whom to Tell: Expectations and Outcomes of Rape Survivors' First Disclosures. *Psychology of Women Quarterly*, 31(1). https://doi.org/10.1111/j.1471-6402.2007.00329.x

Aids Free World (2018) Code Blue Campaign. See: https://static1.squarespace.com/static/514a0127e4b04d7440e8045d/t/5adf51108a922db1aeff9649/1524584721069/Code+Blue+Campaign+-+Immediate+Response+to+the+UN+Sexual+Abuse+Crisis+-+24+April+2018+%281%29.pdf

Akinsulure-Smith AM. (2014) Displaced African Female Survivors of Conflict-Related Sexual Violence: Challenges for Mental Health Providers. *Violence Against Women*. Jun;20(6). doi: 10.1177/1077801214540537. Epub 2014 Jul 10. PMID: 25011674.

Aranburu, X. A (2010). Sexual Violence Beyond Reasonable Doubt: Using Pattern Evidence and Analysis for International Cases. *Law Social Inquiry* 35 (4)

Aziz, Z. (2017). Due Diligence and Accountability for Online Violence Against Women. Azzopardi, C., Eirich, R., Rash, C. L., MacDonald, S., & Madigan, S. (2019). A meta-analysis of the prevalence of child sexual abuse disclosure in forensic settings. *Child Abuse & Neglect*, 93

Bach, M. H., Beck Hansen, N., Ahrens, C., Nielsen, C. R., Walshe, C., & Hansen, M. (2021). Underserved survivors of sexual assault: a systematic scoping review. *European journal of psychotraumatology*, 12(1), 1895516.

Bartol, C. R., & Bartol, A. M. (2008). *Criminal behavior*: A psychosocial approach. Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall.

Birchall, J. (2020). *NGO collection and reporting of data on sexual exploitation, abuse and harassment. K4D Helpdesk Report 778*. Brighton, UK: Institute of Development Studies. Available at: https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/20.500.12413/15287?show=full

Bond (2019). *20 Core elements: a toolkit to strengthen safeguarding report handling*. Available at: https://www.bond.org.uk/resources/safeguarding-report-handling-toolkit/

Bond (2019). *Our commitment to change in safeguarding: Our approach to tackling sexual exploitation, abuse and sexual harassment in the aid sector*. Available at: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/851112/bond-safeguarding-commitments-nov2019.pdf

Borja, S. E., Callahan, J. L., & Rambo, P. L. (2009). Understanding negative outcomes following traumatic exposure: The roles of neuroticism and social support. *Psychological Trauma: Theory, Research, Practice, and Policy*, 1(2), 118

Briere, J. N., & Scott, C. (2014). *Principles of trauma therapy: A guide to symptoms, evaluation, and treatment (DSM-5 update)*. Sage Publications.

Bryant-Davis, T., Chung, H., & Tillman, S. (2009). From the margins to the center. *Trauma, Violence, & Abuse*, 10(4).

Bufacchi, V. (2018). Victims, Their Stories, and Our Rights. *Metaphilosophy*, 49(1-2)

Buti, A. 2001, Canadian Residential Schools: The demands for reparations, *The Flinders Journal of Law Reform*, 5, 2

Campbell, R., Ahrens, C. E., Sefl, T., Wasco, S. M., & Barnes, H. E. (2001). Social reactions to rape victims: healing and hurtful effects on psychological and physical health outcomes. *Violence and victims*, 16(3).

Campbell, R., Dworkin, E., & Cabral, G. (2009). An ecological model of the impact of sexual assault on women's mental health. *Trauma, violence & abuse*, 10(3). https://doi.org/10.1177/1524838009334456

Carson, K. W., Babad, S., Brown, E. J., & Nikulina, V. (2021). Why do women talk about it? Reasons for disclosure of sexual victimization and associated symptomology. *Violence against women*, 27(15-16)

Chen, L. P., Murad, M. H., Paras, M. L., Colbenson, K. M., Sattler, A. L., Goranson, E. N., Elamin, M. B., Seime, R. J., Shinozaki, G., Prokop, L. J., & Zirakzadeh, A. (2010). Sexual abuse and lifetime diagnosis of psychiatric disorders: systematic review and meta-analysis. Mayo Clinic proceedings, 85(7). https://doi.org/10.4065/mcp.2009.0583

CHS Alliance (2020) *PSEAH Implementation Quick Reference Handbook*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/resource/pseah-implementation-quick-reference-handbook/

CHS Alliance (2022) *'Closing the Accountability Gap to Better Protect Victims/Survivors of SEAH in the Aid Sector' Project*. Available at: https://www.chsalliance.org/get-support/

resource/closing-the-accountability-gap-country-assessment-report-phase-1/

Clare H. & Bys C. Post (2022)-#aidtoo: are we setting ourselves up to fail? *The New Humanitrarian.* Available at: https://odihpn.org/publication/post-aidtoo-are-we-setting-ourselves-up-to-fail/

Colvin, M. L., Pruett, J. A., Young, S. M., & Holosko, M. J. (2017). An exploratory case study of a sexual assault telephone hotline: Training and practice implications. *Violence against women*, 23(8)

Countryman-Roswurm, K. (2015). Rise, unite, support: Doing "no harm" in the anti-trafficking movement. *Slavery Today Journal: A Multidisciplinary Journal of Human Trafficking Solutions*, 2, 1. URL via Safeguarding Resource and Support Hub Tipsheet Engaging Survivors of SEAH.

Crowell, N. A., & Burgess, A. W. (Eds.). (1996). *Understanding violence against women*. American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/10204-000

Curry, M. A., Renker, P., Robinson-Whelen, S., Hughes, R. B., Swank, P., Oschwald, M., & Powers, L. E. (2011). Facilitators and barriers to disclosing abuse among women with disabilities. *Violence and victims*, 26(4).

Daly, K. (2014). Reconceptualizing sexual victimization and justice. *Justice for victims: Perspectives on rights, transition and reconciliation*, 1.

Dinkel, S. (2018). Getting Your Own House In Order. *The Policy Corner.*

Dworkin ER, Ojalehto H, Bedard-Gilligan MA, Cadigan JM, Kaysen D. Social support predicts reductions in PTSD symptoms when substances are not used to cope: A longitudinal study of sexual assault survivors. J Affect Disord. 2018 Mar 15;229:135-140. doi: 10.1016/j.jad.2017.12.042. Epub 2017 Dec 28. PMID: 29310061; PMCID: PMC5807183.

Dworkin, E. R., Brill, C. D., & Ullman, S. E. (2019). Social reactions to disclosure of interpersonal violence and psychopathology: A systematic review and meta-analysis. *Clinical psychology review*, 72, 101750.

Dworkin, E. R., Menon, S. V., Bystrynski, J., & Allen, N. E. (2017). Sexual assault victimization and psychopathology: A review and meta-analysis. *Clinical psychology review*, 56

Dworkin, E. R., Menon, S. V., Bystrynski, J., & Allen, N. E. (2017). Sexual assault victimization and psychopathology: A review and meta-analysis. *Clinical psychology review*, 56. https://doi.org/10.1016/j.cpr.2017.06.002

Dworkin, E. R., Ojalehto, H., Bedard-Gilligan, M. A., Cadigan, J. M., & Kaysen, D. (2018). Social support predicts reductions in PTSD symptoms when substances are not used to cope: A longitudinal study of sexual assault survivors. *Journal of affective disorders*, 229

Easton, S. D., Saltzman, L. Y., & Willis, D. G. (2014). "Would you tell under circumstances like that?": Barriers to disclosure of child sexual abuse for men. *Psychology of Men & Masculinity*, 15(4), 460.

Edwards, K. M., Mauer, V. A., Huff, M., Farquhar-Leicester, A., Sutton, T. E., & Ullman, S. E. (2022). Disclosure of sexual assault among sexual and gender minorities: A systematic literature review. *Trauma, Violence, & Abuse*, 15248380211073842.

Ettinger T. R. (2022). Children's needs during disclosures of abuse. *SN social sciences*, 2(7), 101. https://doi.org/10.1007/s43545-022-00397-6 Available at: https://link.springer.com/article/10.1007/s43545-022-00397-6

Farmer, A. (2006). Refugee responses, state-like behavior, and accountability for human rights violations: a case study of sexual violence in Guinea's refugee camps. *Yale Hum. Rts. & Dev.* LJ, 9, 44.

Feeney, H. (2019). "Need to talk": A latent class analysis of sexual victimization disclosure to a national sexual assault online hotline (Doctoral dissertation, Michigan State University). Available at: https://www.proquest.com/openview/b5e46137b7624d4d09e376e9b0e65216/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y

Ferris, E. G. (2007). Abuse of power: Sexual exploitation of refugee women and girls. Signs: *Journal of Women in Culture and Society*, 32(3), 584-591.

Ferstman, C. (2020). Reparation for sexual exploitation and abuse in the (post) conflict context: *The need to address abuses by peacekeepers and humanitarian aid workers. In Reparations for victims of genocide, war crimes and crimes against humanity*

Filipas, H. H., & Ullman, S. E. (2001). Social reactions to sexual assault victims from various support sources. *Violence and victims*, 16(6)

Finn, J., Garner, M. D., & Wilson, J. (2011). Volunteer and user evaluation of the national sexual assault online hotline. *Evaluation and program planning*, 34(3)

Friedman, M. J., & Marsella, A. J. (1996). *Posttraumatic stress disorder: An overview of the concept*.

Galleguillos, S., & Pugliese, K. (2022). The United Nations victim approach revisited: a review of the literature on sexual assault and gender-based violence hotlines. *Violence against women*, 10778012221086001

García-Moreno, C., Pallitto, C., Devries, K., Stöckl, H., Watts, C., & Abrahams, N. (2013). *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence. World Health Organization*.

Gjika, A. and Marganski, A. J. (2020) "Silent Voices, Hidden Stories: A Review of Sexual Assault (Non)Disclosure Literature, Emerging Issues, and Call to Action", *International Journal for Crime, Justice and Social Democracy,* 9(4). doi: 10.5204/ijcjsd.v9i4.1439.

Golding, J. M., Siege, J. M., Sorenson, S. B., Burnam, M. A., & Stein, J. A. (1989). Social support sources following sexual assault. *Journal of Community Psychology*, 17(1).

Hilhorst D (2018) Aid agencies can't police themselves. It's time for a change. *The New Humanitarian*. Available at: https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2018/02/22/aid-agencies-can-t-police-themselves-it-s-time-change

قائمة المراجع

Hilhorst D., Naik A., Cunningham A., (2018) *International Ombuds for Humanitarian and Development Aid Scoping Study International Ombuds for Humanitarian and Development Aid Scoping Study* Available at: https://www.academia.edu/79944668/International_Ombuds_for_Humanitarian_and_Development_Aid_Scoping_Study

IDC (2018). Sexual exploitation and abuse in the aid sector inquiry. House of Commons International Development Commitment.

IOM, PSEA network (2022). *PSEA: Awareness of reporting mechanisms for sensitive issues in the Rohingya camps*

Jacques-Tiura, A. J., Tkatch, R., Abbey, A., & Wegner, R. (2010). Disclosure of sexual assault: Characteristics and implications for posttraumatic stress symptoms among African American and Caucasian survivors. Journal of Trauma & Dissociation, 11(2)

Krause, M. (2020). Prioritization in human rights NGOs: The role of intra-organizational units of planning. *Journal of Human Rights*, 19(2).

Le Sage, A. (2005). Stateless justice in Somalia: Formal and informal rule of law initiatives.

Leyh, B. M., & Fraser, J. (2019). Transformative reparations: changing the game or more of the same?. *Cambridge International Law Journal*, 8(1)

Littleton, H. L. (2010). The impact of social support and negative disclosure reactions on sexual assault victims: A cross-sectional and longitudinal investigation. *Journal of Trauma & Dissociation*, 11(2)

Long, L., & Butler, B. (2018). Sexual assault. The Obstetrician & Gynaecologist, 20(2)

Macy, R. J., Giattina, M. C., Montijo, N. J., & Ermentrout, D. M. (2010). Domestic violence and sexual assault agency directors' perspectives on services that help survivors. *Violence Against Women*, 16(10)

Macy, R. J., Giattina, M., Sangster, T. H., Crosby, C., & Montijo, N. J. (2009). Domestic violence and sexual assault services: Inside the black box. *Aggression and Violent Behavior*, 14(5)

McDonnell, K., Nagaraj, N., Mead, K., Bingenheimer, J., Stevens, H., Gianattasio, K., & Wood, S. (2018). An Evaluation of the National Domestic Violence Hotline and loveisrespect.

McGlynn, C. (2011). Feminism, rape and the search for justice. *Oxford Journal of Legal Studies*, 31(4).

McMillan, L., & Thomas, M. (2009). Police interviews of rape victims: tensions and contradictions. In M. Horvath, & J. Brown (Eds.), *Rape: Challenging Contemporary Thinking Willan Publishing*.

Miller, J. M. (2009). *21st Century criminology: A reference handbook*. SAGE Publications, Inc., https://dx.doi.org/10.4135/9781412971997

Naik (2021) *How to adopt a survivor-centred approach to sexual abuse*. Available at: https://www.devex.com/news/opinion-how-to-adopt-a-survivor-centered-approach-to-sexual-abuse-99820

Nasser-Eddin, N., Abu-Assab, N., & Greatrick, A. (2018). Reconceptualising and contextualising sexual rights in the MENA region: beyond LGBTQI categories. *Gender & Development*, 26(1)

National Research Council/National Academy of Sciences , Commission on Behavioral & Social Sciences & Education. (1996). Causes and consequences of violence against women. in N. A. Crowell, A. W. Burgess (Eds.) & National Research Council, *Understanding violence against women*. American Psychological Association. https://doi.org/10.1037/10204-003

Olusese, A., & Hingley, C. (2019). Putting safeguarding commitments into practice. *Forced Migration Review*, (61)

Purkey, A. L. (2011). Whose Right to What Justice-The Administration of Justice in Refugee Camps. *New Eng. J. Int'l & Comp. L.*, 17

Regnedda, M., & Muschert, G. W. (2013). *The Digital Divide. The Internet and social inequalities in international perspective. New York*, 10, 9780203069769

Relyea, M., & Ullman, S. (2015). Unsupported or Turned Against: Understanding How Two Types of Negative Social Reactions to Sexual Assault Relate to Post-Assault Outcomes. *Psychology of women quarterly*, 39(1), https://doi.org/10.1177/0361684313512610

Riddle, A. M. (2018). *Best-Practice Treatment Approaches for Working with Survivors of Sexual Assault*.

Save the Children (2008) *No one to turn to: The underreporting of child sexual exploitation and abuse by aid workers and peacekeepers*. Available at: https://resourcecentre.savethechildren.net/document/no-one-turn-under-reporting-child-sexual-exploitation-and-abuse-aid-workers-and-peacekeepers/

Schaaf, M., Boydell, V., Sheff, M. C., Kay, C., Torabi, F., & Khosla, R. (2020). Accountability strategies for sexual and reproductive health and reproductive rights in humanitarian settings: a scoping review. *Conflict and health*, 14(1)

Schauerhammer, V. (2018) Reporting complaints mechanism, barriers to reporting and support in the sector for sexual exploitation, abuse and harassment. VAWG Helpdesk research report. Available at: https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c59799fed915d045f3778a4/VAWG_Helpdesk_Report_207_Reporting_mechanisms_SEAH.pdf

Semler, M. (2019). *Factors Influencing Misconduct Reporting in Kachin, Myanmar.* Available at: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620893/cs-misconduct-reporting-kachin-myanmar-121119-en.pdf?sequence=1

Shaikh, R. (2015). *Violence against women online: What next steps intermediaries should take*. GenderIT.org. Available at: https://genderit.org/articles/violence-against-women-online-what-next-steps-intermediaries-should-take

Sigurvinsdottir, R., & Ullman, S. E. (2016). Sexual orientation, race, and trauma as predictors of sexual assault recovery. *Journal of family violence*, 31(7)

Singh, S. B. (2014) Victimization and Victim Impact Statements: An Analysis of the Consequences on Victims of Crime and the Aims of the South African Victim Charter. *International Journal of Social Studies*, 1

Smith, A. (2006) Boarding School Abuses, Human Rights and Reparations, *Journal of Religion & Abuse*, 8:2, DOI: 10.1300/J154v08n02_02

Sweeney, A., Perôt, C., Callard, F., Adenden, V., Mantovani, N., & Goldsmith, L. (2019). Out of the silence: towards grassroots and trauma-informed support for people who have experienced sexual violence and abuse. *Epidemiology and psychiatric sciences*, 28(6)

UK Foreign Office (2017) *International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict*. Available at: https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2019/06/report/international-protocol-on-the-documentation-and-investigation-of-sexual-violence-in-conflict/International_Protocol_2017_2nd_Edition.pdf

UK Parliament (2019) *The Independent Inquiry into Child Sexual Abuse*. Available at: https://www.iicsa.org.uk/investigations-research/investigations/reparations-for-victims-and-survivors-of-child-sexual-abuse

Ullman S. E. (1996a). Social reactions, coping strategies, and self-blame attributions in adjustment to sexual assault. *Psychology of Women Quarterly*, 20

Ullman S. E. (1996b). Correlates and consequences of adult sexual assault disclosure. *Journal of Interpersonal Violence*, 11

Ullman S. E. (1996c). Do social reactions to sexual assault victims vary by support provider? *Violence and Victims*, 11

Ullman, S. E. (2000). Psychometric Characteristics of the Social Reactions Questionnaire: A Measure of Reactions to Sexual Assault Victims. *Psychology of Women Quarterly*, 24(3)

Ullman, S. E. (2010). Social reactions and their effects on survivors. In S. E. Ullman, *Talking about sexual assault: Society's response to survivors. American Psychological Association*.

Ullman, S. E., Townsend, S. M., Filipas, H. H., & Starzynski, L. L. (2007). Structural models of the relations of assault severity, social support, avoidance coping, self-blame, and PTSD among sexual assault survivors. *Psychology of Women Quarterly*, 31(1)

United Nations Office of the High Commissioner (OHCHR) (2019) Protection of victim of sexual violence: Lessons learned, Workshop report
Weiss, K. G. (2011). Neutralizing sexual victimization: A typology of victims' non-reporting accounts. *Theoretical Criminology*, 15(4).https://doi.org/10.1177/1362480610391527

Young, S. M., Pruett, J. A., & Colvin, M. L. (2018). Comparing help-seeking behavior of male and female survivors of sexual assault: A content analysis of a hotline. *Sexual Abuse*, 30(4).

النهج المرتكز على الضحايا/ الناجين للحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي في قطاع المساعدات.

بحث تأسيسي

تحالف المعايير الإنسانية الأساسية
مركز المنظمات الإنسانية غير الحكومية
La Voie-Creuse 16, 1202 Geneva, Switzerland
info@chsalliance.org
www.chsalliance.org
+41 (0)22 788 16 41